متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير

د. طلعت حسيني إسماعيل

أستاذ التخطيط التربوي المساعد

قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

انطلاقا من الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وفي ضوء ما شهده المجتمع المصري من تغيرات متنوعة، أفرزت مشكلات متعددة، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، فقد هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، لمناسبته لطبيعة الموضوع محل الدراسة، حيث يمكن من خلاله التعرف على واقع البحث التربوي ومشكلاته، وتشخيص واقع الأوضاع المجتمعية، وتحديد بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية، التي يتعين ضرورة البدء بدراستها، والتعرف على أسبابها، وتحديد الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وقد توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتطلبات، التي يمكن من

خلالها تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وقد تمثلت اهم هذه المتطلبات في: بناء فلسفة جديدة للبحث التربوي، وتحديد أهداف واضحة للبحث التربوي، وتخطيط سياسة البحث التربوي، ووضع أسس للبحث التربوي، وتحسين الكفاءة العلمية والعملية والأخلاقية للباحث التربوي ، وتحسين اللغة المستخدمة في البحوث التربوية، وتطوير منهجيات البحث التربوي ، وتأصيل البحث التربوي واتصاله، وتوجيه البحث التربوي نحو معالجة مشكلات الواقع، وتحقيق الجودة في البحث التربوي، وتفعيل المحاسبية في البحث التربوي، وتطوير النشر العلمي للبحوث التربوية، واقتراح آليات جديدة لتمويل البحث التربوي، وتطوير مناخ البحث التربوي، وفتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المسئولة عن إنتاج البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه، وتوظيف نتائج البحث التربوي، وإنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات التربوية، والتنسيق بين هيئات البحوث التربوية ومراكزها، وتطوير كليات التربية.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي – القضايا المجتمعية – مرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

Requirements for Activating the Role of Educational Research in Treating Some Societal Issues with Priority to Post-January 25 Stage

Abstract:

Based on the significant role which can be done by the Educational Research in post January 25 stage, in the light of the various changes that Egyptian society witnessed, produced multiple problems in political, social, economic, educational and cultural fields, the current study aimed at determining the requirements to activate the role of Educational Research in addressing some societal issues with priority to the post- January 25 stage. The study has used the descriptive method for its suitability to the nature of the subject under study from which we can recognize the reality and the problems of Educational Research , the diagnosis of the reality of societal situations, identifying some societal issues with urgent,' which need be studied and identify their causes and determine the expected role of educational research about societal issues of priority to the post- January 25 stage. The study has reached to define a set of requirements which can used to activate the role of Educations ' Research in addressing some societal issues that have priority to the pos January 25 stage. The most important requirements are building a new philosophy for Educational Research, defining clear objectives for Educational Research, Planning a policy for Educational Research, formulating foundations for Educational Research , improving the scientific, practical and ethical efficiency of Educational Researcher, Improvement the language

used in educational research, developing the methodologies of Educational Research, rooting Educational Research and its connect , directing Educational Research towards addressing the problems . of reality, achieving quality in Educational Research, activating accounting in Educational Research, developing of scientific publishing for Educational Research, Propose new mechanisms to finance educational research, developing the climate of Educational Research , opening channels of communication between the institutions responsible for the production of Educational Research and institutions that benefit from its results , employing the results of Educational Research, Create a database of Educational information, Coordination between institutions of educational research and developing faculties of education.

Keywords: Educational Research - Societal Issues -Post-January 25 Stage.

مقدمة:

شهدت مصر خلال العقود القليلة الماضية، جملة من التحولات والتغيرات، لم يستأثر بها مجال بعينه، بل طالت المجالات كافة: فكرية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، تعليمية، ولقد انعكس ذلك على نمط الحياة في المجتمع في جوانبه المختلفة.

وفي إطار سعي المجتمع نحو النهوض من كبوته، واللحاق بركب التقدم والتنمية، واخذ دوره الريادي كسابق عهده، جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ م، لتؤكد على قدرات الشعب الهائلة على التغيير والصمود، برغم المصاعب التي واجهته خلال تلك الفترة، ولم تكن هذه الثورة حدثا مفاجئا، إلا بالنسبة لأولئك الذين تعاموا عن التعامل مع مقدماتها، وهي جد كثيرة، ما بين اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وتعليمية، وثقافية، فقد ظلت أسباب الغضب تتراكم عبر ثلاثين عاما مضت، تبددت فيها كل أرصدة القوة المصرية.(١)

وقد كشفت الأوضاع المجتمعية عن الحاجة إلى أن تتحول الثورة إلى حركة نهوض مجتمعي شامل، تشارك فيها جميع الشرائح والفئات ذات الصلة في جوانب المجتمع المصري كافة، حتي تعاود مصر المساهمة في حركة التقدم الحضاري، المؤكدة على أن الإنسان هو الوسيلة، والغاية في ذات الوقت.(٢) وفي ضوء ذلك فإن المجتمع يحتاج الآن، واكثر من أي وقت مضي ، إلى أن يراجع اختياراته، وان يعيد تقييم أولوياته، حيث لم يعد بالإمكان أن تواصل مصر السير طبقا لسيناريوهات مرجعية، لا ترى بأسا في استمرار الوضع الراهن، الذي اصبح الخروج عليه، احد ممكنات الصمود أمام التحديات الشديدة التي ستواجهها في المستقبل.(٣)

ولكي يحقق التعليم دوره المنوط به في هذه اللحظة التاريخية الفارقة، فإن الأمر يتطلب ضرورة أن يؤدي وظائفه وأدواره بكفاءة واقتدار، مستخدما في ذلك المنهجية العلمية في الإصلاح والتطوير، حيث لم يعد في وسع أي مجتمع أو أي فرد أن يختار بين طريق العلم والطرق غير العلمية، فالمجتمعات المتقدمة اختارت طريقها منذ اكثر من أربعة قرون، وقطعت أشواطا طويلة في ميادين الحياة المختلفة، أما المجتمعات النامية فليس أمامها إلا أن تتبع الأسلوب العلمي لتقليص الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة، صحيح أن الطريق شاقة وصعبة، وآنها تتطلب تضحيات كثيرة،

ولكنها تبقي الطريقة الوحيدة للتقدم الاجتماعي والإنساني وللتقدم العلمي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.(٤)

ولقد اضحى البحث العلمي–في عالم اليوم – يمثل أولوية حتمية ضمن سلم الأولويات لكثير من الشعوب والأمم – المتقدمة منها أو النامية – هادفة من وراء ذلك الوصول إلى نتائج من شأنها أن تؤدي إلى التقدم والتطور في شتي المجالات، إذ أن البحث العلمي ودرجة كفاءته يعتبر أن مقياسا لمدي التقدم الذي يحرزه أي مجتمع من المجتمعات.(٥)

ولا شك أن إيمان التربويين والمتخصصين بأهمية الدور الإيجابي والفاعل الذي تلعبه التربية في تحقيق التنمية والتقدم، والذي أثبتته كثير من الدراسات والبحوث، قد أعطى البحث التربوي الأهمية والأولوية من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية، وتطورت البحوث التربوية والمؤسسات المسئولة عن إجراء تلك البحوث والدراسات التربوية في السنوات الأخيرة بشكل واضح.(٦)

وفي ضوء التطورات العالمية المعاصرة، والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية والإقليمية المصاحبة، وفي إطار من الفهم الواعي، للدور الذي ينبغي أن يقوم به التعليم على وجه العموم، والبحث التربوي على وجه الخصوص، في هذه الظروف التي يمر بها المجتمع، فإن الأمر يتطلب أن يكون للبحث التربوي دور فاعل في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير وحتي يحقق البحث التربوي دوره المأمول منه في التطوير والإصلاح والتنمية، فينبغي التخطيط له كمبدأ في مواجهة المشكلات المجتمعية المتعددة، حيث لم يعد في وسع المجتمع أو الإنسان في هذه الحقبة التاريخية الهامة من تاريخ مصر، أن يعيش في عفوية، أو أن يرتجل الحلول والمواقف، وإنما عليه تبني البحث العلمي فكرا وممارسة؛ نظرية وتطبيقا انطلاقا من أهميته ودوره في تحقيق التنمية الشاملة.

وإذا كانت مصر تواجه في الفترة الراهنة مشكلات متعددة، في كل الميادين التنموية، فإن الأمر يحتم أن يكون للبحث التربوي دور في مواجهتها، ووضع الحلول لها، خاصة وأن هذه المشكلات لم تترك مجالا إلا وقد تغلغلت فيه كل مظاهر الفساد والإفساد، علما بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة تلقي بظلالها على عدم إمكانية حل هذه المشكلات في وقت واحد، وهو الأمر الذي يتعين معه ضرورة الأخذ بمدخل الأولويات المجتمعية، وضرورة معالجة المشكلات والقضايا

المجتمعية الملحة، والتي لا يمكن أن يتم الإصلاح والتطوير المجتمعي إلا بالبدء بها، والتي لو تأخر التعامل معها، لأدت إلى انعكاسات، وانتكاسات خطيرة في مسار التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. (٧)

ويعتبر تحديد الأولويات المجتمعية في المجالات التنموية المختلفة، نقطة البداية، والخطوة الأولى والأساسية في التخطيط لمعالجة العديد من المشكلات التي تعاني منها قطاعات التنمية المختلفة في المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في سرعة التغلب على هذه المشكلات، والذي يؤدي في النهاية إلى دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحقيق التغيير الإيجابي المنشود، من خلال توجيه البحث التربوي نحو المجالات التي تحتاجها الإصلاحات المنشودة، وتفرضها تحديات العصر ومحركات التغيير الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتقتضي الأوضاع المجتمعية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، ضرورة تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية، وهو الأمر الذي يستلزم تطوير منظومة البحث التربوي بشكل كامل، مع الأخذ في الاعتبار أن تأثيره النهائي سوف يكون معتمدا على قدرة الباحثين التربويين انفسهم على تحديد مشكلات المجتمع ومعالجة قضاياه. ومن ثم ينبغي العمل على إيجاد صيغة ورؤية جديدة للبحث العلمي التربوي، تنقله من بحث مشكلات الماضي والحاضر إلى استشراف مشكلات المستقبل وتحدياته، والتخطيط لها بشكل يجعل القضايا المجتمعية ذات الأولوية على رأس اهتمامات البحث التربوي، تعزيزا لتحسين دوره في تطوير المجتمع.

وإذا كان تفعيل دور البحث التربوي لن يتأتى إلا بتطوير منظومة البحث التربوي ، فإن ذلك يستلزم ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات التي تضمن الارتقاء بتلك المنظومة، حتي يؤتي البحث التربوي الثمار المرجوة منه، في معالجة القضايا المجتمعية الملحة التي تواجه المجتمع على نحو مباشر، ووضع الحلول المناسبة لها، وكذلك مواجهة التحديات الناجمة عن المتغيرات العالمية المعاصرة، تحقيقا لآمال المجتمع وتطلعاته، وهذا هو محور اهتمام البحث الحالي .

مشكلة البحث وتساؤلاته :

إن الأسئلة المصيرية التي تطرحها هذه المرحلة التاريخية الصعبة من تاريخ مصر بتحدياتها وصراعاتها أكثر من أن تحصى، ولكن السؤال الجامع الذي يفرض نفسه في هذا المقام، هو: كيف يمكن للبحث التربوي أن يواكب أولويات المجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير؟ وكيف يمكنه أن يحقق الإصلاح المنشود، متمثلا روح العصر ومنطلقا بالإنسان المصري والمجتمع المصري نحو آفاق إنسانية حضارية حرة ومعطاءة؟

وفي هذا السياق، فان البحث الحالي ، يأتي كاستجابة علمية يفرضها الإحساس بالضرورة القصوى لإجراء البحوث العلمية، التي يمكن أن تشخص الواقع الحالي للمجتمع تشخيصا علميا بعيدا عن النزعة الخطابية الارتجالية، وأن تستشرف آماله وتطلعاته في كافة المجالات المجتمعية بعد ٢٥ يناير، والتي يمكنها كذلك أن توضح الدور الذي يمكن للبحث التربوي أن يؤديه في تنمية المجتمع في كافة المجالات، ولا سيما إذا أخذ بعين الاعتبار أن البحث العلمي بصفة عامة والبحث التربوي على وجه الخصوص هو البوابة التي يجب الانطلاق منها إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق، فإذا كانت الشواهد تؤكد بأن المجتمع شهد خلال مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وما قبلها، تحولات بنائية عديدة، أفرزت العديد من القضايا والمشكلات على كافة المستويات، وأنه لا يمكن معالجة تلك القضايا أو المشكلات ووضع الحلول لها دفعة واحدة، وفي نفس الوقت، بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها المجتمع، فإن ذلك يقتضي ضرورة العمل على تحديد أولويات هذه القضايا والمشكلات، واستشراف الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء معالجتها، ثم تحديد المتطلبات التي يمكن في حال توافرها تفعيل دور البحث التربوي في معالجة هذه القضايا المجتمعية، وهذا ما يهدف إليه البحث الحالي . وفي ضوء ذلك، تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- ما واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير؟

٢- ما واقع الأوضاع المجتمعية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير؟

٣- ما أبرز القضايا المجتمعية ذات الأولوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير؟

٤- ما الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير ؟

٥- ما المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير؟

أهداف البحث:

يمكن تحديد الهدف العام الذي يسعى البحث إلى تحقيقه في: تحديد متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وذلك من خلال:

١- تحديد ماهية البحث التربوي ، وأدواره.

٢- تشخيص واقع البحث التربوي ومشكلاته في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير.

٣- تشخيص واقع الأوضاع المجتمعية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

٤- تحديد أبرز القضايا المجتمعية ذات الأولوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

٥- تحديد الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

٦- تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

أهمية البحث:

انطلاقا من الدور الكبير الذي يقوم به البحث التربوي في رصد وتشخيص المشكلات المتعددة التي يعاني منها المجتمع، وفي ضوء ما شهده المجتمع من تغيرات عديدة ومتنوعة في المجالات المختلفة في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وتلبية لما يتطلع إليه من مستقبل افضل في معظم المجالات، بالإضافة إلى ما يشهده العالم حاليا من متغيرات حضارية معاصرة، تلقي بظلالها وتحدياتها على التعليم عامة، وعلى البحث التربوي خاصة، تأتي أهمية هذا البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية:

فمن الناحية النظرية: تتضح أهمية هذا البحث من خلال القيمة النظرية التي يقدمها، ويتمثل ذلك في وضع إطار مفاهيمي متعلق بالبحث التربوي ، كأحد المفاهيم المهمة والمحتاجة إلى رؤية متزنة وحكيمة، والتي يمكن من خلالها تفعيل وظيفة الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميته، ولعل ذلك يستدعي أهمية التعرف على مفهوم البحث التربوي، وتحديد دلالاته، واستكشاف مضامينه، واستجلاء قيمه، وتحديد أهدافه، وأنواعه، وأبرز أدواره.

- **أما من الناحية التطبيقية:** فتبدو القيمة التطبيقية لهذا البحث، من خلال ما سوف يسفر عنه من نتائج يمكن أن تفيد: المسئولين عن صنع القرار، والمسؤولين عن التخطيط التربوي؛ والباحثين التربويين، وكليات التربية، والمعنيين بالبحث التربوي ، وذلك على النحو التالي:

١- يساعد المسئولين عن صنع القرار في التعرف على ابرز القضايا المجتمعية التي تؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ والتعليمية للمجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

٢- يعطي المسؤولين عن التخطيط التربوي، والمهتمين بالبحث التربوي صورة عن متطلبات تفعيل دور البحث التربوي ، بشأن معالجته للقضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

٣- يفيد الأقسام المختلفة بكليات التربية عند إعداد الخطط البحثية في بداية كل عام جامعي جديد، من حيث تحديد الأولويات البحثية والقضايا المجتمعية والتربوية الأكثر أولوية وحاجة للبحث والدراسة والتحليل في المجالات المجتمعية المختلفة.

٤- يشكل منطلقا للباحثين في التعرف على بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير في المجالات المجتمعية المختلفة.

٥- يساعد المعنيين بالبحث التربوي في التعرف على : واقعه، ومشكلاته؛ والعوامل المسببة لتلك المشكلات في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، ومن ثم وضع الحلول التي يمكن من خلالها تلافي ذلك. في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

منهج البحث:

يتناول البحث متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، في ضوء الأوضاع المحلية، والمتغيرات العالمية، والمستقبل المنشود للمجتمع المصري ، ووفقا لطبيعة البحث الحالي وأهدافه، فإن المنهج الوصفي هو المنهج المناسب لطبيعة الموضوع محل البحث، حيث يمكن من خلاله التعرف على واقع البحث التربوي ومشكلاته في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وتشخيص واقع الأوضاع المجتمعية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، واستخلاص بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية المنبثقة عنها، وبيان الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء هذه القضايا، ثم تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة تلك القضايا المجتمعية.

إجراءات البحث:

تتحدد إجراءات البحث، كما يأتي :

- **المحور الأول:** البحث التربوي ... وأدواره، ويتناول:

١- ماهية البحث التربوي ، وأهدافه، وأنواعه.

٢- أدوار البحث التربوي .

- **المحور الثاني:** واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير.

- **المحور الثالث:** القضايا المجتمعية ذات الأولوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، ويتناول:

١- الأولويات المجتمعية: المفهوم، وطرق التحديد، والمعايير:

- مفهوم الأولويات: لغة واصطلاحا.
- ضرورة تحديد الأولويات.
- طرق تحديد الأولويات.
- معايير تحديد الأولويات.

٢- الأوضاع المجتمعية بعد ٢٥ يناير:

تشخيص أوضاع المجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

- القضايا المجتمعية ذات الأولوية.

- **المحور الرابع:** متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية بعد ٢٥ يناير، ويتناول:

١- الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء القضايا المجتمعية ذات الأولوية.

٢- متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير.

وعليه، تصبح نقطة البدء المنطقية في تحديد متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، في ضوء الأوضاع المحلية والمتغيرات العالمية والمستقبل المنشود للمجتمع المصري ، هي التعرف على ماهية البحث التربوي ، وأدواره، وهو ما سيتم تناوله في المحور التالي :

المحور الأول البحث التربوي ... وأدواره :

اصبح البحث التربوي من الضرورات التي تحتمها ظروف العصر الحديث، حيث التنامي المضطرد للمعارف والتدفق الهائل للمعلومات، والفجوة المتفاقمة بين من يملك أدوات البحث ويجني النتائج، وبين من لا يملكها، وفي ضوء ذلك، لم تعد عمليات التخمين والعشوائية والاستنتاجات أساسا للحصول على النتائج والحقائق المرجوة، بل يعد الأسلوب العلمي في التفكير مرتكزا للحصول على النتائج المطلوبة، وأصول التفاعل مع الظواهر العلمية والتربوية، ومعرفة طرق علاجها والسيطرة عليها سواء كان ذلك في المجالات العلمية أو التربوية أو الثقافية أو غيرها.

١-ماهية البحث التربوي :

يلعب البحث التربوي دورا أساسيا في تقدم المجتمعات وتطورها، وأصبح الاهتمام به من المقاييس الرئيسية الذي تقاس بها حضارة الشعوب وتقدمها، وتعد مؤسسات التعليم الجامعي ومراكز البحوث .البؤر الرئيسة التي تقوم بالبحوث العلمية في مجالاتها المختلفة، ويشكل البحث العلمي بصفة عامة والبحث التربوي بصفة خاصة العمود الفقري لهذه الجامعات

والمراكز، وهو من أهم الأنشطة التي تناط بعضو هيئة التدريس.

(أ) المعني اللغوي :

البحث في اللغة العربية، هو مصدر الفعل الماضي (بحث)، ومعناه تتبع، سأل، تحري ، تقصي ، حاول، طلب، وبهذا يكون معني البحث هو: طلب وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، وهو يتطلب التفكير والتنقيب والتأمل، وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه.(٨)

وفي اللغة الإنجليزية فإن المصطلح Research مكون من مقطعين: الأول (re) ويعني أعاد، والثاني (search) ويعني بحث، والمقطعين معا يمكن ترجمتهما إلى إعادة البحث، أي أن الباحث لا يبدأ من الصفر، بل يعتمد على الدراسات السابقة ويكون عمله مكملا لما قبله.(٩)

(ب) المعني الاصطلاحي :

يعد مصطلح البحث التربوي من المفاهيم التي دار حولها جدلا كبيرا، لذا فمن الصعب أن يوجد له تعريفا يحظى بالاتفاق بين جميع المتخصصين في التربية، ويمكن عزو ذلك إلى ما يتضمنه المفهوم نفسه، حيث يتضمن مفهوم التربية، الذي هو بدوره مصطلح غير محدد، ويأخذ أكثر من معني ، مما يؤثر على مصطلح البحث التربوي وتحديده، وكذلك فإن تحديد المعني الاصطلاحي للبحث التربوي ، يختلف حسب الحقول المعرفية والتطبيقية للباحثين، وحسب الفهم الذي يكونه الباحث عنه أو يكونه الفرد عامة حوله، إلا أن ذلك كله لا يعني أبدا أنه لا يوجد محتوى أساسي لمعنى البحث التربوي ، فقد وردت لدي الباحثين في أصول البحث التربوي ومناهجه تعريفات تتشابه فيما بينها برغم اختلاف المشارب الثقافية لأصحابها، وبرغم اختلاف لغاتهم وبلادهم، فمنها:

يعرف البحث التربوي بأنه: عملية فكرية يقوم بها الباحث، من أجل تقصي الحقائق. في شأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث)، بطرق علمية منظمة (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة، وصولا إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة.(١٠)

ويعرفه البعض بأنه: فرع من فروع البحث العلمي، يسعى بحكم تسميته إلى دراسة المشكلات التربوية التي تواجه مختلف

عناصر نظام التعليم العام أو نظام التعليم العالي ، وقد تأخذ دراسته للمشكلات التربوية شكل التأصيل العلمي أو التشخيص أو التقويم أو وضع اطر مقترحة.(١١)

كما يعرف بأنه: نشاط إنساني يهدف إلى البحث عن الحقيقة، ويتقصى الظاهرة، للوصول إلى أسبابها، ومعرفة أبعادها، ومن ثم فالمعلومات والمعارف التي يفترض أن يضعها البحث التربوي، هي معارف عملية تطبيقية، تتعلق بتصميم الخطط، والبرامج، والمشروعات، والقرارات التعليمية، وتنفيذها، فيصير بذلك– مصدرا للمعلومات اللازمة لصناعة القرار، يعتمد عليه المسئولون في وضع السياسة التعليمية، والتخطيط التعليمي، والإدارة التعليمية، والممارسات التربوية، وفي اتخاذ قراراتهم، فهو وسيلة لترشيد القرار، وتسديده.(١٢)

وفي ضوء ذلك، يمكن تعريف البحث التربوي بأنه: عبارة عن مجموعة من الجهود العلمية، القائمة على الأساليب العلمية، الهادفة إلى دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، والتعرف على عواملها المؤثرة في ظهورها أو في حدوثها، للتوصل إلى نتائج تفسر ذلك، أو للوصول إلى حل أو علاج لتلك المشكلة، كما يعني بالمعرفة وسبل اكتشافها وتوقع حدوث الظواهر في المستقبل.

٢–أهداف البحث التربوي:

يعد البحث التربوي ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع، وضرورة لتطوير التعليم وحل مشكلاته، وآلية لتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار وصناع السياسة التعليمية، وتتحدد أهميته، فيما يمكن أن يقوم به من أدوار، يمكن عن طريقها التغلب على المشكلات والقضايا المجتمعية التي تعاني منها قطاعات التنمية المختلفة، وتتخطى أهدافه، تلك المقاصد قصيرة الأمد، إلى أهداف أعم وأشمل، أوقع أثرا وأبعد مدى، ويمكن تحديد اهم أهداف البحث التربوي، فيما يلى :

– توفير المعلومات التربوية: وتقديم الحلول والبدائل، التي تسهم في فهم أبعاد العملية التربوية، وما يكتنفها من مشكلات، والتي من المفترض أن يلتزم صانعو السياسة بالاطلاع على نتائجها؛ واستخلاص المعلومات منها، للتعرف على المشكلات المجتمعية، والتوصيات التي اقترحت لحلها، والتغلب عليها. ويتم ذلك بدراسة بيئة التلميذ، وجعلها مواتية لتنميته في الاتجاه المرغوب فيه من مختلف النواحي، وهذا من شأنه أن يعمل على اتساع مجالات البحوث التربوية، لتشمل العملية

التعليمية بأكملها، ويكل مدخلاتها، ومخرجاتها التعليمية، ومختلف العوامل البيئية المؤثرة في مدى كفايتها وجودة إنتاجها.(١٣)

– التعرف على واقع النظم التربوية القائمة: والكشف عن مشكلات التربية والتعليم، وعلاقتها بالمتغيرات المجتمعية في سياقاتها المختلفة؛ من حيث نواحي القوة والضعف فيها، والكشف عن المعارف التربوية المتجددة، وتكوين مخزون تربوي من المفاهيم والحقائق والمعلومات، في المجالات التربوية المختلفة، واستخدامها في تقديم الحلول والبدائل الممكنة، التي تساعد على تعميق الفهم للأبعاد التربوية، ورسم السياسات التربوية، واتخاذ القرارات السليمة.(١٤)

– تطوير النظم التربوية والتعليمية القائمة: وذلك من خلال تحسين الخدمات التربوية والتعليمية التي تقدم داخل المؤسسات التعليمية على أساس علمي، واعتبار ذلك أساسا لتحسين الأداء التعليمي والتربوي (١٥)، وتعظيم وإثراء عمل مدخلات هذه المؤسسات بالشكل الذي يساعد في الحصول على مخرجات تربوية تتفق والمواصفات المعيارية والطموحات المأمولة منها. حيث تشكل البحوث التربوية العامل الرئيس في الإصلاح والتطوير، وانه لا يمكن للتعليم أن يقوم بدوره إلا إذا كان مدعوما بنتائج البحوث التربوية، الذي آن الأوان أن يكون لها دور، وان يكون لها موقع في صلب خطط الإصلاح بشكل عام، وعليه فلابد للأمم التي تريد أن يبقي لها مكان تحت الشمس، أن تحتفظ بفاعلية وقوة نظامها التعليمي، وتضمن قدرة استمراريته على خوض غمار التنافسية والإنتاج والتنمية، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا وفق رؤية واضحة، تستدعي المواكبة والملاحقة والتجديد. هذه الرؤية لابد أن تنطلق من نتائج وخلاصات البحوث العلمية التربوية.

– التعرف على علاقة النظم التربوية والتعليمية بالمتغيرات المجتمعية، في سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها؛ وتحديد مدى تأثيرها وتأثرها بهذه المتغيرات، وذلك من أجل زيادة إسهام النظام التربوي في تنمية المجتمع.

– معالجة المشكلات المجتمعية: ويتم ذلك من خلال توجيه البحوث التربوية لخدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا قيمة للبحوث التربوية طالما لا توظف في خدمة الوطن الموجودة به. وتبدو أهمية البحث التربوي في تناوله لمشكلات المجتمع وطرح البدائل والحلول التي تساهم في حلها، كما انه يقدم الأساليب العلمية لاتخاذ القرارات المناسبة تجاه تلك المشكلات، وكذلك يساعد في التوصل إلى افضل السبل التي تكمن المسئولين من تطوير جانبي الكم والكيف في خطط

التنمية الحالية والمستقبلية. (١٦)

– معالجة القضايا المجتمعية الجدلية: حيث تكمن أهمية البحث التربوي في أنه يمكن عن طريقه التوصل إلى حلول لكثير من المشكلات والقضايا الجدلية التي يصعب فيها إقناع المخالف بالجهود المطروحة، وهو بهذا يوفر الوقت والجهد والمال، ويوفر البرهان الكافي لإقناع الأطراف المتنازعة، كما أن بعض المشكلات التربوية في كثير من الأحيان هي مشكلات متجددة، ومن ثم لا يكون حلها جاهزا، وتتطلب بعض الأفكار الجديدة التي تساعد على الحل، ومثل هذه الأفكار تأتي عن طريق البحث التربوي.

– استشراف مستقبل الأوضاع المجتمعية: حيث يضطلع البحث التربوي بإحدى أهم وأخطر المهام، التي لا يمكن للمنظمات التي تحترم نفسها أن تهملها، ألا وهي الوظيفة الاستباقية للبحث التربوي التوقعي، الذي يستشرف المستقبل، ويخطط للتطلعات والمفاجآت؛ ضمانا للأمن الاجتماعي والاقتصادي للوطن.

٣– أنواع البحوث التربوية ومداخلها:

يعد مجال البحث العلمي التربوي واسعا، بحيث يغطي جميع مناحي الحياة وحاجات الإنسان ورغباته، ومن ثم يكون اختلاف البحوث التربوية باختلاف حقولها وميادينها تنويعا لها. وإذا كانت مجالات البحث التربوي متعددة الأنواع، فمن الطبيعي أن تكون البحوث التربوية التي تندرج تحت تلك المجالات أكثر تنوعا، وفي ضوء ذلك؛ فإنه يمكن تصنيف البحوث التربوية في إطار الأنواع التالية:

(أ) تصنيف البحوث التربوية على أساس الهدف منها:

–البحث الأساسي:

يعرف بانه عمليات البحث النظري، الذي يتم مبدئيا من أجل اكتساب المعرفة حول ظاهرة أو حقيقة معينة، دون أي تطبيقات، ويعتمد البحث الأساسي على تحليل الهياكل والعلاقات، بهدف صياغة واختبار الفرضيات والنظريات أو القوانين.(١٧)

- البحث التطبيقي:

ويسمى بالبحث الميداني، ويهتم بتحديد العلاقات بين الظواهر التربوية واكتشافها واختبار النظريات والفروض، ويهدف إلى حل مشكلات معينة، كما يهدف إلى اختبار الفروض والنظريات، واستخدام النتائج المترتبة عليها في حل المشكلات العملية.(١٨)

– البحث الموقفي:

ويسمى بالبحث الإجرائي، أو البحث الموجه للعمل، ويتضمن تطبيق خطوات الطريقة العلمية على المشكلات التربوية. ويتركز اهتمام هذا النوع من البحوث في الحصول على معلومات معينة، بشأن موضوع معين، وليس على تعميم النتائج العامة كما في البحث التطبيقي، ويطبق البحث الموقفي عادة على مشكلات التعليم المدرسي. (١٩)

(ب) تصنيف البحوث التربوية وفقا لمنهج البحث المستخدم:

– البحث التاريخي:

وهو الذي يستخدمه الباحثون لمعرفة الأحوال والأحداث التي وقعت في الماضي، فهو يتقصى الحقائق والعلاقات في ظاهرة وقعت في الماضي، ولكنه لا يقف عند مجرد الوصف والتأريخ لمعرفة الماضي فحسب، وإنما يتضمن تحليلا وتفسيرا للماضي ، بغية اكتشاف تعميمات تساعد على فهم الحاضر، والتنبؤ بأحداث في المستقبل.(٢٠)

– البحث الوصفي:

يقوم البحث الوصفي بوصف ما هو كائن وتفسيره، وهو استقصاء لظاهرة معينة بقصد تشخيصها وتحديد العلاقات بينها وبين ظاهرة أخرى .(٢١)

– البحث التجريبي:

وهو الذي يبحث المشكلات والظواهر على أساس من المنهج التجريبي؛ أو منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة المضبوطة للتحقق من صحة هذه الفروض.(٢٢)

(ج) تصنيف البحوث التربوية وفقا لعدد القائمين بها:

– البحوث الفردية:

وهي تلك البحوث التي يقوم بها فرد واحد، وهي عادة جزئية ذات مدخل واحد تتأثر بالاتجاه الفردي.

– البحوث الجماعية:

وهي البحوث التي يتعاون في إجرائها فريق من المختصين، وقد يختلفون في تخصصاتهم وفهمهم، ولكنهم يتفقون في الهدف.(٢٣)

(د) تصنيف البحوث التربوية على أساس المداخل الكمية والكيفية:

البحث الكمي:

يعد البحث الكمي نوعا من البحوث التربوية التي يقرر فيها الباحث التربوي ما يدرسه ويحدده بدقة ويسأل أسئلة ذات نطاق ضيق، ويجمع بيانات عددية من المشتركين، ويحلل هذه البيانات إحصائيا، ملتزما بالموضوعية عبر البحث كله.

– البحث الكيفي:

يسعي البحث الكيفي إلى الاهتمام بتأثير السياق في فهم الموقف البحثي، فضلا عن السعي وراء رؤية كلية واقعية صادقة عن الظاهرة البحثية، ويدرس الباحث الكيفي القضية في سياقها الطبيعي وبمتغيراتها المتداخلة، بما يعكس الطبيعة الواقعية والمتسمة بالتشابك والتعقد للظاهرة الاجتماعية. (٢٤)

(هـ) تصنيف البحوث التربوية على أساس غرض الباحث:

– بحوث أكاديمية:

وتجرى من أجل نيل درجة علمية، من مثل: درجة الماجستير، ودرجة الدكتوراه، أو كمتطلب في أثناء مرحلة الدراسة، وتسمي هذه المجموعة بالبحوث التدريبية

– **بحوث مهنية:** ويعدها أعضاء هيئة التدريس في موضوعات مختلفة تتعلق باهتماماتهم البحثية من أجل الترقية لرتب علمية أعلى، أو المشاركة في لقاء علمي، أو بناء على تكليف رسمي.(٢٥)

(و) تصنيف البحوث التربوية حسب عامل الزمن:

– بحوث الماضي:

ومهمتها، نقد توجهات البحث للسابقين بغرض توجيه الباحثين وجهة معينة، أي أنه يتم في هذا النوع من البحوث دراسة بحوث السابقين وتحليلها.

– بحوث الحاضر:

ومهمتها، دراسة الواقع التربوي بأية منهجية مناسبة، مثل الدراسات المسحية.

– بحوث المستقبل:

ومهمتها، معرفة التغييرات التي يمكن أن تحدث في الواقع التربوي، بهدف تحسين صورة التربية مستقبلا. [٢٦]

٤–أدوار البحث التربوي:

تمثل نتائج البحث التربوي في أي دولة رصيدا قوميا غاليا، إلى جانب كونه ثروة وطنية كبرى، يجب تشجيعه ودعمه وتنميته بكافة الطرق ومختلف الوسائل، وتزداد أهمية البحث التربوي وتتعدد أدواره بزيادة تعقد الحياة وزيادة مشكلاتها في كل المجالات المجتمعية. ويمكن تحديد أهم أدوار البحث التربوي، فيما يلي:

(أ) دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية:

يعتبر الأساس العلمي من الأسس المهمة اللازمة لصنع السياسة التعليمية، وتعد نتائج البحوث أحد اهم مصادر المعلومات التي يجب الاعتماد عليها في صنع السياسة التعليمية، حيث توفر البحوث التربوية المعلومات اللازمة لإصدار القرار وتنفيذه أيضا.

إن وجود إطار محدد للمعلومات التربوية أمر في غاية الأهمية، ليس لقياس عناصر العملية التربوية، وعملياتها، وكفاءتها فحسب، وإنما لبيان مدى ملاءمة تلك المؤشرات لتحسين صنع القرار التعليمي على كافة مستوياته، بل إن الحكم على جودة صنع القرار يتحدد بمدى ما يملك صانع القرار – نفسه– من حصيلة معلومات، وبمدي توافر المعلومات عن مهاراته، واتجاهاته، ومدى إتاحة المعلومات في المؤسسات السياسية، والتنظيمية داخل النظام التعليمي، وخارجه.[٢٧] وكما

يحتاج صانعو القرارات إلى إتباع أسلوب البحث العلمي، أو منهجه، في عمليات صنع قراراتهم واتخاذها، فإنهم يحتاجون – أيضا– في عمليات وديناميات خطوات صنع قراراتهم المختلفة واتخاذها، ما كشفت، وأسفرت عنه بحوث العلماء من بيانات ومعلومات، ومعطيات موضوعية، وصحيحة ومدققة.

وفي ضوء ذلك، فإن المجتمعات المختلفة تسعي إلى تطوير أنظمتها التعليمية والارتقاء بجميع جوانبها، من خلال الدراسات والبحوث التربوية التي يعدها المتخصصون بالجامعات المختلفة، حيث تشكل هذه البحوث رافدا قويا للمسؤولين في عملية اتخاذ القرار الصحيح، ليس ذلك فحسب بل تعد مصدرا ورافدا فكريا وعلميا في سبيل التطوير التربوي والإداري الذي لا غنى عنه في العمل التربوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي مجتمع لا يستطيع أن يضمن استمرارية الإصلاح والتطوير فيه ما لم يستند إلى بحوث ودراسات علمية وتربوية وطنية، تقوم بها جماعات علمية في المقام الأول، فالإصلاح التربوي وصنع السياسة التعليمية يستندان إلى حصيلة فكر تربوي علمي له مرجعيته الفكرية ومقاصده وضوابطه وآلياته.(٢٨)

(ب) دور البحث التربوي في تطوير نظام التعليم وحل مشكلاته:

يمثل تطوير نظام التعليم وإصلاحه مطلبا ملحا وضرورة قصوى للمجتمعات المختلفة، لما يمثله التعليم من ثقل حيوي ووسيلة فعالة يعتمد عليها أي مجتمع في نموه واستقراره، ويتمثل دور البحث التربوي في هذا الشأن في تكوين مخزون من المعلومات حول العمل التربوي، يفيد في رسم السياسات، واتخاذ القرارات، وتقويم البرامج والإجراءات والمقررات التربوية، وإيجاد إجابات محددة للمشكلات التربوية، واختيار أساليب على درجة عالية من الكفاءة في الإدارة والأشراف والتنظيم، وتطوير نظرية تربوية تكون أكثر ملائمة من النظريات الحالية. كما يتضح دور البحث التربوي في حل مشكلات النظام التعليمي حينما يقوم بدراسة واقع الأنظمة التربوية، والكشف عن خصائصها، وتشخيص جوانب القوة والضعف فيها، بقصد وضع الخطط العلمية اللازمة لمعالجة نواحي الضعف في الأنظمة التربوية، وتطويرها، وجعلها ملبية لحاجات المجتمع، وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية.

(ج) دور البحث التربوي في زيادة رصيد المجتمع من المعرفة التربوية:

يقاس تقدم الأمم ونموها بقدرتها على إنتاج المعارف التي يتم تطبيقها في شتى مجالات الحياة، وبذلك تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية نابعة من الحجم الهائل من المعارف التي أنتجتها هذه الأمم في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتربية. لهذا تولي اهتماما كبيرا للبحث العلمي والتربوي، عبر وضع الإمكانيات وتوفير الظروف المواتية لنجاح هذا البحث، من خلال إعداد التشريعات، وتوفير التجهيزات، والتمويل، وتنمية الموارد البشرية. ومن هذا المنطلق يعتبر البحث العلمي التربوي قاطرة للتنمية البشرية لوظيفته الاستباقية التي تستشرف المستقبل وتخطط للتطلعات، وتضمن للنظام التعليمي القدرة على الاستمرارية، انطلاقا من نتائج وخلاصات البحث التربوي التي يمكن أن تقود تقدم المعرفة التربوية والانفتاح عليها ودفع عجلة التقدم العلمي والتربوي. وتكمن القيمة الجوهرية للبحوث التربوية في تمكين التربويين من بناء قاعدة رصينة لتخصصاتهم، فمثل هذه القاعدة هي التي تضمن تقدم ونضوج الميدان التربوي بالشكل الذي يجعل من البحث التربوي شريان الحياة الذي يمد التربويين بالمعرفة التربوية اللازمة للاستمرار، كما يقع على عاتقه مسئولية تطوير الفكر التربوي ، بهدف تحقيق مزيد من التقدم في الحياة، كما أنه يعتبر الأداة الأساسية لتنمية وتجديد المعرفة التربوية والنفسية والبيئية، بالإضافة إلى دوره الفاعل في تحديث وتطوير مدخلات وعمليات ومخرجات التربية والتعليم.(٢٩) وبالإضافة إلى ذلك فإن الهدف الاسمى للبحث التربوي، يتمثل في الكشف عن المعرفة الجديدة التي تسهم في طرح الحلول والبدائل لفهم أبعاد العملية التربوية وما يواجهها من صعوبات، كما يساعد البحث التربوي في تحديد المستويات التعليمية المختلفة، ومدى مناسبة البرامج والمقررات في تلبية الحاجات الثقافية والتربوية للفرد والمجتمع.(٣٠)

المحور الثاني: واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير:

إن قراءة واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير ليست بالأمر الهين، خاصة إذا كان هدف هذه القراءة هو تشخيص هذا الواقع بهدف تقويمه وإصلاح مسيرته، وإن كان ذلك أمرا ملحا، لأن هذه القراءة تستدعي النظر في عدة قضايا، تبدأ بإعداد الباحث التربوي، واختيار موضوع البحث، وتأصيل البحث، ونتائجه، والمنهجية المستخدمة فيه، وتحكيمه، ونشره، وتمويله؛ والإشراف العلمي على الرسائل العلمية، ومردود هذا البحث على المجتمع. وعلى الرغم من أنها أمور تحتاج إلى المزيد من الدراسات، بل والمشروعات البحثية، التي تعكف على تطبيق إجراءات التشخيص لتلك المرحلة،

إلا أنه، وبوصف الدراسة الحالية تسعى في هدفها الرئيس إلى تحديد متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في التعامل مع الأولويات المجتمعية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، فإن ذلك يستلزم منهجيا، استخلاص أبرز المؤشرات الدالة على واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وذلك على النحو التالي :

(١) الباحث التربوي: تأهيله، وتدريبه

يشير واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، إلى وجود بعض الانتهاكات في تعيين بعض الباحثين التربويين (أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم). [٣١] كما يعاني البحث التربوي من قلة عدد الباحثين المدربين على إجراء البحوث، فكثير من العاملين في البحث التربوي تنقصهم الخبرة والمعرفة بالبحث التربوي، يضاف إلى ذلك؛ تدني مستوي بعض الباحثين وأعضاء هيئة التدريس باللغة الإنجليزية، وعدم معرفتهم بلغات أخرى مثل الفرنسية والألمانية، مما يحد من مواكبتهم للمستجدات العلمية التي تنشر على المستوي العالمي، إضافة إلى افتقار بعض الباحثين إلى المهارات الحاسوبية، ومصادر تكنولوجيا المعلومات، ووسائل الاتصال التي تمكنهم من متابعة آخر ما توصل إليه العلم في مجال تخصصهم، وليضعوا أنفسهم في مصاف الباحثين على المستوي العالمي، كما أن بعض الباحثين يفتقرون لمهارات التفكير الأساسية مثل التفكير الإبداعي، وكذلك التفكير الناقد، والقدرة على اتخاذ القرار، وهي القدرات التي تهتم بها الجامعات العالمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر قلة المعلومات وعدم كفايتها، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الدوريات والكتب الحديثة، أو عدم اتصال الباحثين التربويين بباحثين آخرين للاطلاع على دراساتهم، وعدم متابعة الباحثين للتقنيات الحديثة المفسرة للبحث كالإنترنت...الخ، ناهيك عن نقص الموارد المناسبة للصرف على البحث العلمي، مما ينعكس بالتالي في فقر المراجع والسفر للخارج والمتابعة للمؤتمرات والحصول على الدراسات الحديثة، وعدم تشجيع الباحثين البارزين من خلال الجوائز والمنح الدراسية وتقديم التيسيرات والتسهيلات المناسبة لهم كالمؤتمرات والدوريات والنشر...الخ.[٣٢]

ولقد كشفت الخبرة الوظيفية والتجربة العملية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، أن أغلبية أعضاء هيئة التدريس دون مستوي الكفاءة في البحث العلمي، إنهم يدخلون في سلك التدريس بمجرد حصولهم على درجة الدكتوراه، دون فحص اختباري حقيقي عن قدراتهم البحثية وهم في مرحلة الدراسات العليا، لا يدرسون مقررات علمية كافية تعمق ثقافاتهم

العامة والخاصة على غرار ما تقوم به الجامعات الأمريكية؛ وإنما يعدون رسائل أو أطروحات هي في عرف بعضهم مجرد تمارين بحثية لا تقدم إضافة علمية، ولا تحل مشكلة حقيقية، ولا تحسن آلية وضعية، فهي بحوث اختلاس واقتباس، وينقل بعضها من بعض في تكرارية سخيفة، وبأخلاق غير شريفة، واكثر ما يعيبها افتقارها إلى فلسفة تقدم تصورت وتنظيرات، وتطرح أسئلة جدلية، وتستخدم لغة تحليلية نقدية، وتعبر عن أصالة ثقافة موسوعية. ولاشك أن إعداد كوادر بحثية مؤهلة هو شيء يختلف عن الإعداد لوظيفة التدريس الجامعي، وإذا كان الدور البحثي له اعتباره المستقل والخاص، فإن الإعداد لهذا الدور يتطلب سياسة تأهيل لممارسة البحث نظريا وعمليا، وللترقي بحسب الإنتاج وجودته وفق المعايير المعترف بها دوليا .(٣٣)

ومما يستحق التنويه هنا، أن من معايير تقييم الأستاذ في الجامعات الأمريكية، على سبيل المثال، مدى المتابعة والاستمرار في نشاطه البحثي طيلة عمله، حتى بعد حصوله على درجة الأستاذية، على أساس مبدأ قاطع في التقييم مفاده، انشر أو اختفي Publish or Perish، جدد أو تبخر Innovate or Evaporate، لذا يعد إنشاء كراسي جديدة مثل كرسي الأستاذ المتميز أو الأستاذ المنتج أو المبدع أو غيرهما من الأسباب الذي قد يكون حافزا لأولئك الأساتذة على مواصلة جهودهم في مجال البحث العلمي التربوي .(٣٤)

وترجع بعض الدراسات أزمة البحث التربوي في مصر في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير؛ وما بعدها، إلى الأسباب الآتية:

– تدني مستوى إعداد الباحثين التربويين، وعدم الجدية في تطوير المقررات التربوية التي تقدم لهم، والتي لا تتناسب ولا تتماشى مع الاحتياجات المجتمعية المتغيرة، ولا مع التطورات العلمية الحادثة عالميا.

– نظرة أعضاء هيئة التدريس إلى درجة الأستاذية، وان الحصول عليها يعد مرحلة وصول بالنسبة لهم، وليست مرحلة إقلاع، وهذا يؤثر كثيرا في حال التربويين وفي حال معرفتهم التربوية، حيث أن غالبيتهم يتوقفون عن البحث العلمي بعد الحصول على هذا اللقب (أستاذ) برغم أنها المرحلة التي يتمتع فيها الباحث التربوي بدرجة أكبر من الحرية الأكاديمية، بما يتيح له الفرصة للإضافة المعرفية، ومن ثم تحسين حال المعرفة التربوية.(٣٥)

– اعتقاد بعض الباحثين التربويين بان البحث التربوي يعد ترفا علميا، يضيفه الباحث إلى إنتاجه البحثي، ويمثل متطلبا

تكميليا لنيل درجة علمية، ويشكل وظيفة من وظائف الجامعة، ويتجاهل بانه وسيلة مهمة تتخذها الجامعة ومراكز البحوث والمجلات التربوية المحكمة، لتحقيق أهداف متنوعة، منها الخدمي، ومنها الإنتاجي للجامعة والمجتمع.(٣٦)

– أن الكثير من الباحثين التربويين محدودي الأفق في الاطلاع في دائرة الثقافة التربوية، وتلك حقيقة مؤلمة لكن لابد من التصريح بها، دون ما موارية أو خجل، فكثير منهم، لا يريدون أن يتعدوا ما تخصصوا فيه، وخاصة إذا كانوا قد وصلوا إلى درجة الأستاذية، فهذه الفئة، وبكل أسف هي أقل الفئات قراءة ومتابعة لما يجد، وكأن الحصول على الأستاذية يعني اكتمال الدائرة العلمية، بينما المعرفة ليست على شكل دائرة، بل هي على شكل طريق ترتبط نهايته بلفظ الإنسان أنفسه منتقلا إلى رحمة ربه.(٣٧)

– نظرة أعضاء هيئة التدريس إلى الإنتاج العلمي على أنه شان ذاتي، وينتشرون أبحاثهم لأغراض الترقية، وليس لأغراض التنمية والحاجة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وبما أن الترقية بحاجة إلى عدد من البحوث المنشورة في مجلات محكمة، فيضطر الباحث إلى تجزئة البحث الواحد وتقسيمه وبعثرته في عدة بحوث بالدوران حول الموضوع نفسه، فمرة دراسة استطلاعية، وأخري ميدانية، ثم تحليلية، وأخيرا تطبيقية، فهذا ما يحدث في كثير من البحوث التربوية.

– انشغال المتخصصين في البحث التربوي بأعمال أخرى غير بحثية كالإدارة أو التدريس، مما يحول دون إجراءهم لبحوث يمكن الاستفادة منها .

– قلة عدد الباحثين المتخصصين في إجراء البحوث العلمية في مجالات التعليم، مما يشكل عائقا أمام الاستفادة من نتائجها .

– ضعف التعاون بين الباحثين التربويين لإنجاز بحوث علمية مشتركة، مما يجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة من نتائجها .

– إجراء البحوث العلمية لغايات الترقية أو الحصول على درجة علمية، مما يحول دون الإستفادة من نتائجها .

– عدم تفرغ الباحثين التربويين للبحث العلمي، وانشغالهم بأعمال إضافية مثل اللجان والاجتماعات، مما يحول دون الاستفادة من البحث التربوي .

– تدني قناعة الباحث نفسه بجدوى البحث التربوي في حل مشكلات التعليم، مما يشكل عائقا أمام القطاعات المستفيدة للاستفادة منه.

– ضعف المهارات البحثية لدى بعض الباحثين التربويين، مما يحول دون الاستفادة من نتائج أبحاثهم.

– تدني الحرية الأكاديمية في إجراء البحوث وتفسير نتائجها، مما يشكل عائقا أمام الاستفادة من البحث العلمي التربوي. (٣٨)

(٢) موضوعات البحث التربوي:

يشير واقع اختيار موضوعات البحوث التربوية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، إلى تناول الكثير من الباحثين التربويين موضوعات أو قضايا أشبعت بحثا، إضافة إلى أن هذه البحوث تنبع في أغلبها من اهتمامات شخصية بالدرجة الأولى، وهدفها الترقية العلمية، لذا تأتي معظمها متناثرة، لا يوجد بينها أي نوع من الترابط، وهي مجهودات علمية ضائعة. وفي هذا الشأن فإن بعض البحوث تختار الموضوعات المهمشة، وتهمش القضايا الأساسية، وتعالج الموضوعات بصورة مجتزئة عن سياقها العام، كما لا تقيم وزنا مناسبا للبعد التاريخي، وتكتفي بوصف أجزاء من الواقع من دون إعمال للعقل، والتفسير، والتحليل.(٣٩) فصارت موضوعات البحث قائمة على عينات صغيرة، وغير كافية، تتناول مشكلات جزئية، ومن ثم لا تجد حلولا للمشكلات الفعلية التي يواجهها النظام التعليمي، بل صار الهدف منها اختبار فرضية، أو إثبات نظرية، وليس تقويم إجراءات تؤدي إلى نتائج تتماشي مع أهداف النظام التعليمي.(٤٠) وهذه المنهجية الجزئية التي تركز عليها موضوعات البحث التربوي ، جعلت البحث يركز– في الأساس– على الأدوات، كالاستبانة، والاختبارات، والمقابلات، أكثر مما يركز على النظرية، أو التفسير، وقد أدي ذلك. إلى أن صارت الأداة هي جوهر البحث، وغايته. أما صانع السياسة، فيتعامل مع قضايا تعليمية شائكة، مع أزمات تعليمية، وقضايا ملحة ينظر إليها من منظور كلي، لا يعني بالجزئيات، والتفصيلات الصغيرة، فلا تلفت مثل هذه القضايا اهتماماته.

(٣) تأصيل البحث التربوي :

يعتبر التأصيل العلمي للمعرفة عملية بناءة تتفرد ذوات الباحثين من خلالها، ويتمايزون كعلماء، وتصبح للنظرية الواحدة

مئات التفسيرات التي تتكامل فيما بينها، ويغني بعضها البعض، ويؤدي غياب هذا التأصيل إلى أن تتشابه الكتابات وتتكرر نسخها في الموضوع الواحد، وتصبح كتابات ممسوخة الهوية، وهذا ما يجعل المؤسسات المناط بها إنتاج البحث التربوي عقيمة، لا تلد فكرا، ولا تجدد علما، ووجودها في البحث كعدمها.

ويشير واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، إلى ضعف التأصيل العلمي للمعرفة، والذي يبدو بوضوح في ممارسات الكثير من الباحثين، الذين يكتبون ولا يبحثون، فكتاباتهم ليست إلا نقل معلومات، والمعلومات لا تخلق معرفة ما لم تدخل في بنية معرفية متسقة، لها أصول تستند إليها، ودلالات تؤديها، وهذا لن يكون إلا من خلال نظرية في المعرفة موضوع البحث، ولكل موضوع المنهج البحثي المناسب. كما يشير الواقع أيضا إلى أن كثيرا من البحوث التربوية كانت تدور في فلك التجميع والترديد والاجترار.

ويتضح ضعف التأصيل العلمي للمعرفة التربوية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير وما بعدها، فيما يلي :

- عدم تناول البحوث التربوية لموضوعات جديرة بالبحث والدراسة، وذات أهمية لقضايا التعليم والتدريب.
- العمومية في نتائج وتوصيات معظم البحوث التربوية المتعلقة بالتعليم والتدريب.
- ضعف الأدوات البحثية المستخدمة في جمع بيانات البحوث التربوية واقتصار اغلبها على الاستبانات، مما يحول دون الوثوق بنتائجها.
- ضعف الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج البحوث التربوية وسطحيتها.
- قلة البحوث الميدانية والتطبيقية التي تبحث في قضايا التعليم، مما يشكل عائقا للاستفادة من البحث التربوي .
- صياغة تقارير البحث التربوي في صورة يصعب على كثير من القطاعات المستفيدة قراءتها والاستفادة منها .
- تناول معظم البحوث التربوية موضوعات مستقاه من دراسات أجنبية، مما يحول دون الاستفادة من نتائجها.
- بعض المشكلات البحثية في مجالات التعليم هي مشكلات وهمية غير حقيقية، لا تثير لدي القطاع المستفيد الرغبة للاستفادة منها.
- قلة المراجع الحديثة المستخدمة في بحوث التعليم تجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة من نتائجها

.(٤١)

- عدم توافر النزعة النقدية في البحث التربوي: حيث لا تزال النزعة إلى مجرد الرواية هي الحاكمة لحركة البحث التربوي، فتقتصر المعالجة على الوصف والتشخيص، وربما تزيد بالتحليل، لكن أن يحدد الباحث موقفا نقديا من هذا الذي ينقله ويروي عنه، فهذا نادر وشحيح، والنزعة النقدية هي التي تنبئ بمدى قدرة الباحث على الإضافة والتجديد، وهي التي تفتح الطريق إلى استحداث معالجات جديدة، ورؤي لم يسبق إليها، وتفسيران لم يلتفت إليها من قبل ... وهكذا، أما الاكتفاء "بالرواية" فهو صورة من صور" الحكي"، قد تكون صالحة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، ولكنها تصبح خطيئة على مستوى الدراسات العليا؛ وخاصة في حالة الفئة التي تريد أن تحتل موقع الأستاذية في العلم التربوي.(٤٢)

(٤) نتائج البحث التربوي:

يشير الواقع إلى أن معظم النتائج التي توصل إليها البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، قد تكون غامضة أحيانا، ومتناقضة أحيانا أخري، ومن ثم فشل البحث التربوي في تقديم نتائج مفيدة، أو ذات مغزى (٤٣)، حيث صيغت نتائج بعض البحوث وتوصياتها بطريقة جعلت الاستفادة منها قليلة، إما لعمومية التوصيات، أو بعدها عن الواقع الفعلي، والمشكلات الحقيقية التي يعانيها التعليم.(٤٤) ويمكن تلخيص أبرز مظاهر أزمة المعرفة التربوية التي توصلت لها البحوث التربوية في النقاط الأتية:

- **تيه الهوية:** إن عدم تحديد هوية المجتمع، وعدم تحديد الإطار الفكري المرجعي له، أدى إلى عدم تنشيط التفكير التربوي وعدم إثرائه، فإن المرجعية الفكرية للمجتمع تعمل عمل المخ للإنسان، فهي التي تكون ضابطة لحركة الفعل والتفكير التربوي.

-**الانقطاع المعرفي عن الينابيع:** فللمعرفة التربوية ينابيع تتفجر منها مياهها لتجري بين الناس، ومن ثم يصبح انقطاع السبل بين هذه الينابيع الأساسية خطرا يهدد نوعية المعرفة المنتجة، لكننا في المجتمعات التربوية مازلنا مستهلكين للمعرفة وغير مساهمين في حركة إنتاجها.

– عدم تلاقي العقول التربوية وعدم تفاعل الثقافات التربوية الإقليمية: مما أدي إلى عدم الاستفادة من الخبرات التربوية في الدول المتعددة العربية والأجنبية، والاستفادة من التنوع التربوي في البلدان الأخرى .

– **الاستغراق في الفنيات:** حيث يتجه معظم إنتاج المعرفة التربوية إلى جوانب العملية التعليمية الفنية، ودون الاهتمام بالاتجاه الفكري والتنظير عند إنتاج المعرفة التربوية، فالبحث التربوي ليس ميدانيا فقط بل فكريا وتنظيريا أيضا.

– **غياب النقد التربوي:** فهناك غياب لمنتج المعرفة التربوية الذي يهتم بالنقد والتحليل لبعض صور الخلل في جسم التعليم.(٤٥)

– **قلة البحوث الجماعية:** إن البحوث قد تكون فردية أو جماعية، ولعل الجامعات ومراكز البحث بها في الدول المتقدمة تميزت بسبب العمل الجماعي، ولابد من تشجيع العمل البحثي الجماعي في المراكز البحثية والجامعات.(٤٦)

(٥) تحكيم البحث التربوي:

يشير واقع تحكيم البحوث التربوية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، إلى وجود بعض الممارسات الخاطئة في هذا الميدان، ومن هذه الممارسات على سبيل المثال التساهل والمجاملات في منح درجات الماجستير والدكتوراه، وفي تقييمها الذي يحكم على رسائلها في معظم الحالات بالامتياز، إرضاء للطلاب والأساتذة المشرفين على تلك الرسائل.(٤٧) وقد أدي ذلك إلى غياب المنافسة بين الباحثين التربويين في الحصول على الدرجات العلمية المختلفة من ماجستير ودكتوراه، فالجميع سينال الدرجة والتقدير الأعلى .

وبالنسبة لبحوث الترقية للدرجات العلمية الأعلى، فإن هناك بعض البحوث التي نشرت في دوريات ومجلات علمية بطريقة التصوير من البحث الأصلي، دون مراجعة أو تحكيم، حتى أن البحث قد نشر بأخطائه المطبعية، ناهيك عن الأخطاء المتعلقة باللغة والأسلوب، لقد ظهرت البحوث ونشرت في دوريات وهي مليئة بالأخطاء، والمفروض أن تلك البحوث قد حكمت ومرت بمجموعة من الخطوات، وأصبحت حاملة لصك الصلاحية للنشر، بعد أن روجعت من قبل هيئة التحرير، فلماذا هذا الكم الهائل من الأخطاء، ولو روجعت بدقة، ما كانت هذه الأخطاء.

وكذلك فإن ما حدث في البحوث التي تنشر في مجلات ودوريات علمية محكمة، حدث في البحوث التي تنشر في المؤتمرات

والندوات، حيث يؤكد الواقع أن هناك بحوث ودراسات كانت بعيدة كل البعد عن موضوع المؤشر أو الندوة أو القضية محور النقاش من قبل المؤتمرات أو الندوات، مع العلم بان تلك البحوث من المفروض- أيضا - أنها حكمت وأخذت صلاحية، فمن ناحية أنها بعيدة عن موضوع المؤتمر أو الندوة، ومن ناحية أخرى أنها مرت بكل الممارسات التي سبق عرضها فيما يتعلق بتحكيم الدوريات والمجلات العلمية.

تحدث كل هذه الممارسات في ميدان النشر العلمي مع وجود معايير للنشر موجودة في كل دورية، ومع وجود هيئة للتحرير، ومستشارين تتصدر أسماؤهم المجلات، ومع وجود معايير ومحددات، تمر بها البحوث والدراسات قبل أن تنشر، فلكل دورية هيئة للتحرير، من المفروض أن البحوث تعرض عليها، لتمر بمرحلة فحص مبدئية، ثم بعد ذلك يكون العرض على محكمين، بعض المجلات تعرض على إثنين، والبعض الأخر يعرض على ثلاثة محكمين، يطلب المحكمون تعديلات الغالب، تراجع الدراسات في ضوئها، ثم يعرض الأمر على هيئة التحرير لتنشر الدراسة، أو قد ترفض لأسباب معينة. ولقد أدت هذه الشكلية في التعامل مع قضايا النشر وآلياته، إلى جانب عوامل أخرى، إلى تشويه البحث العلمي في الميدان التربوي، وأدي كذلك إلى توسيع الفجوة بين البحث العلمي وعملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرارات في ميدان التربية.(٤٨)

(٦) نشر البحث التربوي:

تتمثل اهم قنوات نشر منتج المعرفة التربوية في ثلاث قنوات رئيسية هي: الكتب، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والبحوث والدراسات التي تنشر إما منفصلة لدى ناشر معين، أو في مؤتمرات، أو في دوريات تربوية متخصصة، وتعد الدوريات التربوية المتخصصة من اهم قنوات نشر منتج المعرفة التربوية، ومن أفضل المصادر التي يرجع إليها الباحث، لأنها تنشر الأفكار الجديدة والاتجاهات العالمية الحديثة قبل أن تظهر في الكتب بفترة طويلة.(٤٩)

وهناك نوعان لنشر المعرفة التربوية عامة والدوريات العلمية خاصة: شكل ورقي وأخر إلكتروني، وتتلخص أهمية المعرفة التربوية الورقية في سهولة الرجوع إليها من مختلف الأفراد المثقفين تكنولوجيا أو غير المثقفين تكنولوجيا، كما لا تحتاج إلى أدوات لاسترجاعها عند الحاجة إليها، ويمكن عمل نسخ منها بتكلفة قليلة.(٥٠) أما الشكل الإلكتروني: فقد أدى التطور

التكنولوجي الحادث في جميع المجالات، والذي أثر في إنتاج وتقويم المعرفة التربوية الورقية، إلى وجود محاولات ملحة لتحويلها إلى شكل تكنولوجي إلكتروني، يعكس ذلك التطور التكنولوجي الذي ظهر في العالم الحديث. وتتلخص أهمية المعرفة الإلكترونية في شكلها الإلكتروني في سهولة وصول الأفراد والباحثين إليها في أي وقت وفي أي مكان، كما يسهل تحديثها لحظيا بواسطة المؤلفين لها أو القراء، ومناقشتها والتعليق عليها من كل أنحاء العالم.

ولكل كلية تربية على وجه التقريب مجلة، وظيفتها الأولى نشر بحوث للمدرسين والأساتذة المساعدين للتقدم بها عند الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ، لكن الاقتصار على هذه الوظيفة يعني أن الفائدة المرجوة منها تخص أفرادا يكادوا يعدوا على أصابع اليد الواحدة، فهذا بحث عن تطبيق طريقة ما في طرق تدريس الرياضيات، فمن الذي يمكن أن يهتم بقراءته ؟، الأرجح ألا يوجد احد من الأساتذة يقرأها إلا إذا عرضت على احدهم للتقييم، سواء للنشر بالمجلة، أو بمؤتمر، أو للترقية، أو قد يقرؤها عدد محدود ممن يعدون لرسائل الماجستير أو الدكتوراه أو من يهتمون بالقضية نفسها ممن هم على وشك التقدم للترقية، وهكذا يمكن القول بالنسبة لكل التخصصات الأخرى ، فضلا عما تتسم به أبحاث الترقية من شكلية معينة تجعل قراءتها مملة وروتينية، والنتيجة هي أن دائرة المعرفة والعلم بما تنشره كل مجلة يكون محدودا للغاية. ولعل ما يؤكد ذلك هو أن غالبية المجلات لا يطبع منها ما يتجاوز المائة نسخة.(٥١)

وثمة صعوبات عدة تتعلق بعملية النشر العلمي للأبحاث التربوية، ترجع في بعض الأحيان إلى الشروط والإجراءات المتبعة في نشر البحوث والدراسات في المجلات والدوريات العلمية، كما ترجع إلى زيادة النفقات والأعباء المادية، وما تتطلبه البحوث من إمكانيات تتجاوز في أحيان كثيرة قدرات الباحثين وإمكانياتهم الذاتية، وصعوبة الحصول على مصادر المعرفة المختلفة من المراجع والكتب والمجلات والدوريات التربوية.

(٧) تمويل البحث التربوي :

يعتبر المال عصب الحياة، والمقوم الأساسي لنجاح أي مشروع من المشروعات، فأي مشروع توافر المال اللازم له زادت معدلات نجاحه في تحقيق أهدافه. ويشير الواقع إلى أن البحث التربوي في مصر في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، يعاني من قصور التمويل اللازم لإنجاز البحث بصفة عامة، حيث أن الإنفاق على البحوث من قبل الحكومة والمرتبط

بالميزانية التي تخصصها لتمويل التعليم متواضع للغاية، ولاشك أن الأوضاع المالية من شأنها أن تؤثر على الجانب المعنوي والاجتماعي للباحث التربوي، وحال سوء هده الأوضاع وعدم توافر الحافز المالي المناسب، فإن ظروف العمل والمعيشة وتدني مستوي الدخل للباحثين التربويين، يدفع بالكثير منهم إلى البحث عن فرص لتحسين أوضاعهم المادية، وزيادة دخلهم عن طريق اللجوء للقيام بأعمال إضافية للتدريس في كليات التربية، أو الهجرة إلى الخارج بحثا عن الدخول المالية المرتفعة التي تضمن حياة كريمة.

ويؤكد واقع البحث التربوي قبل ٢٥ يناير، على أنه، وعلى الرغم من أن البحث التربوي يتطلب بكل أنواعه، الأساسي أو التطبيقي بنية تحتية وقاعدة أولية غنية بالمعامل والمختبرات والمكتبات وشبكات التكنولوجيا الرقمية، ودور نشر علمي نشطة، وكوادر بحثية مؤهلة، وأخري فنية مساعدة، وهيئات إدارية، فإن كليات التربية فقيرة جدا في تجهيزاتها، حتى أصبحت ابأس بيئة مهنية يعمل بها الباحثون، وترجع هذه المشكلة للأسباب التالية:

- ضعف التمويل الكافي لدعم البحوث التربوية التي تبحث في قضايا التعليم.
- تدني مساهمة القطاع المستفيد من بحوث التعليم في دعم وتمويل البحوث التربوية.
- ضعف الحوافز المادية والمكافآت التعويضية للباحثين في مجال التعليم.
- نقص الإمكانات والتجهيزات المناسبة لإجراء البحوث وإدخال بياناتها وتحليلها.
- أن معظم المؤسسات التعليمية لا تسعي إلى إنجاز بحوث تعالج ما تواجهه من مشكلات التمويل فيها.(٥٢)

(٨) المؤسسات المسئولة عن إنتاج التربوي:

تتمثل المؤسسات المسئولة عن إنتاج البحث التربوي في: كليات التربية، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ومعهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. وتعتبر كليات التربية أكثر هذه المؤسسات إنتاجا للبحث التربوي، بحكم أعدادها، وتعدد أقسامها، وحجم الباحثين التربويين العاملين والملتحقين بالدراسات العليا فيها. وقد تأثرت أوضاع البحث التربوي في كليات التربية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، بظروف تلك الكليات وأوضاعها، والتي تأثرت هي الأخرى بظروف المجتمع وأوضاعه، كما ارتبطت الصعوبات والمعوقات التي واجهها البحث التربوي بكليات التربية بأوضاع البحث

العلمي على مستوى التعليم الجامعي بصفة عامة.

ويشير واقع البحوث التربوية بكليات التربية إلى غلبة الطابع الفردي عليها، حيث يلاحظ أن إسهاماتها من البحوث والدراسات التربوية المقدمة من أعضاء هيئة التدريس العاملين بها ترتبط بظروف واعتبارات فردية، وتهدف لخدمة أغراض تتصل بترقية عضو هيئة التدريس وتحسين أوضاعه المادية، أكثر من ارتباطها بمشكلات تربوية قائمة، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب خطة محددة لتوجيه البحث التربوي بكليات التربية، حيث اقتصر الهدف الأساسي بكثير من الباحثين فيها على أغراض الترقية الوظيفية، مما أدي إلى إنتاج بحوث ودراسات هزيلة يكرر بعضها بعضا، ولا أثر لها في تطوير علم أو تنمية مجتمع.(٥٣)

(٩) البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية:

يشير واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وما بعدها، إلى أن الباحثين التربويين كانوا معنيون بمشكلات لا تعني متخذي القرارات، وهم غير محددين في نتائج بحوثهم؛ ومختلفون في تفسيرها، ومن ثم جاءت متنافرة، لا رابط بينها، ولا تخدم الواقع التربوي، ولا تتناغم معه، ولا تعبر عنه، في الوقت الذي يحتاج فيه متخذو القرار معرفة صادقة تعد أساسا لاتخاذ القرارات.(٥٤) وفي الغالب يضع الباحثون نتائج البحوث في صورة مثالية – ما ينبغي أن يكون– وعبارات إنشائية، صعبة التطبيق، وبذلك تأتي نتائج البحوث غير حاسمة بالنسبة إلى صانعي السياسة، الذين يتعاملون مع الواقع، ويصطدمون بمشكلاته، ويريدون حلولا واقعية إجرائية صالحة للتطبيق، حتي يمكن الاستفادة منها.

وعلي الرغم من تأكيد أهمية دور نتائج البحوث في صنع السياسات التعليمية، واتخاذ القرارات التعليمية، لتكون أكثر علمية، فمشاهد الواقع، ومستقرئ الكتابات التربوية، ونتائج الدراسات، يلحظ أن هناك فجوة بين نتائج البحوث، وصنع السياسة التعليمية، فالبحوث التربوية في واد، وصنع السياسة التعليمية في واد آخر، بمعنى أن الذين يصنعون السياسة التعليمية لا يعتمدون – في صنعها– على نتائج البحوث ،الأمر الذي يترتب عليه عديد من المشكلات، والتداعيات داخل النظام التعليمي. (٥٥)

ويتمثل السبب الرئيس في ضعف العلاقة بين النظرية والتطبيق في مجال البحث التربوي في عدم وجود سياسة قومية محددة

للبحث العلمي التربوي ، تطبق مناهج ونظريات العلم، في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تواجه المجتمع، حيث يعمل مجموعة من الباحثين في مؤسسة علمية ما، دون دراسة لما يفعله الأخرون في المؤسسات الأخرى، بما يؤدي إلى تكرار الموضوعات. هذا بالإضافة إلى النقص في كفاءة الباحثين وافتقارهم لمهارات البحث الأساسية مثل تعلم اللغات أو علوم الكمبيوتر، إلى جانب انخفاض دافعية بعض الباحثين نتيجة للشعور بعدم الجدوى من البحث التربوي وعدم الاهتمام به.(٥٦)

(١٠) البحث التربوي والممارسة التربوية:

يشير واقع البحوث التربوية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير؛ وما بعدها، إلى وجود فجوة كبيرة بين البحث التربوي والممارسة التربوية، حيث كانت وما زالت الشكوى دائمة بين كل من الباحثين الأكاديميين والمعلمين الممارسين، وإلقاء كل منهم التهم على الأخر دون ذنب اقترفوه، لأن كلا منهما يسير في انفصال. دون اتصال في معظم الأحيان، فالبحث التربوي هو قضية مجتمعية قبل أن تكون قضية تربوية، الأمر الذي يقلل من إسهام البحث التربوي في توجيه وتطوير إجراءات وعمليات الممارسة التربوية، كما يقلل- هذا الانفصال من إسهام الممارسة التربوية في تصحيح وتعديل مسارات وتوجهات البحث التربوي.(٥٧)

ويشير الواقع أيضا إلى انه كثيرا ما يعبر الباحثون الأكاديميون في كليات التربية وغيرها من مراكز البحث التربوي الأخرى عن عدم رضاهم عن المصير الذي تؤول إليه بحوثهم التربوية بعد إنجازها، حيث تترك حبيسة الأدراج دون استخدام نتائجها في تجويد الممارسة التربوية، أو توضع على أرفف المكتبات لتزيينها، فيتجمع عليها الغبار، ولا يستفيد منها إلا الباحثين انفسهم عندما يقوم أحدهم بإجراء بعض البحوث ذات العلاقة بتلك البحوث الموجودة.(٥٨) كذلك فإن بعض البحوث وإن نجحت في الوصول إلى نتائج جيدة بالرغم من قلتها، فإنه يندر أن يكون هناك استثمار حقيقي لنتائج تلك البحوث، ويعتبر الباحث أن القيام بهذا الاستثمار هو من الأساسيات التي تنطوي عليها فكرة توظيف البحث العلمي في التنمية بصفة عامة وتطوير أنظمة التعليم بصفة خاصة.

ويرجع عدم استخدام نتائج البحوث في تطوير الممارسة التربوية إلى غياب التواصل بين مؤسسات البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه، وهو ما يطلق عليه: وقف الاستخدامات، والذي يشير إلى القصور في نقل نتائج

البحث التربوي من حيز الإنتاج المعرفي إلى حيز التطبيق الميداني ، وذلك من خلال استقبال هذه النتائج واستيعابها وفهم مضامينها، ثم تحويلها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق، ولديها القدرة على التأثير الفعال في إحداث تغير إيجابي في كافة الميادين.(٥٩) وفي سوق المعاملات فإن المنتج الذي يهمله السوق ولا يثبت وجوده ونفعه في الاستعمال فإنه يتوقف أو يتجمد أو لا يتحسن، وهذه هي الآفة التي تقتل البحث التربوي في الصميم.(٦٠) وتتمثل أسباب غياب التواصل بين مؤسسات البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه، فيما يلي :

- أن نتائج البحوث لا تحظى بالاهتمام والتطبيق من قبل مؤسسات التعليم.
- ضعف التعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية المستفيدة من نتائج البحوث.
- ضعف تأثير نتائج البحث التربوي على أنظمة التعليم.
- تدني ثقة المؤسسات التعليمية بجدوى البحث التربوي في تطوير أنظمة التعليم.
- غياب المراكز المتخصصة في بحوث التعليم.
- القصور في قاعدة بيانات مجالات التعليم المختلفة.
- ضعف الوعي العلمي المناسب للبحث العلمي في المؤسسات والهيئات المعنية بالتعليم.
- قلة عدد البحوث التربوية التي تبحث في مجالات التعليم.
- القصور في أولويات البحوث التي تبحث في قضايا التعليم.
- القصور في وجود خطط استراتيجية وطنية للبحث التربوي في مجال التعليم.(٦١)

ويتضح مما سبق أن واقع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير؛ يشير إلى وجود مجموعة من المشكلات، التي لم تخص جانب واحد فقط من جوانب منظومة البحث التربوي ، بل طالت الجوانب كافة: بداية من إعداد الباحث التربوي، والموضوعات المتناولة، والتأصيل العلمي، والنتائج، والتحكيم، والنشر، والتمويل، ومؤسسات الإنتاج، ودوره في صنع السياسة التعليمية، وارتباطه بالممارسة التربوية. ولعدم وجود شواهد – حاليا– تظهر حدوث تغيير عما كان حادثا في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وفي ضوء أن مصر لا تزال تعيش مرحلة انتقالية لم تنتهي منها، ولم تتحدد معالمها بعد، ومن

منطلق أن التغيير المنشود في قطاع التعليم عامة والبحث التربوي خاصة لن يحدث بين ليلة وضحاها، وإنما يحتاج إلى سنوات طوال من التخطيط والبذل والعطاء، فان الباحث يرى أن أوضاع البحث التربوي بعد ٢٥ يناير تعتبر امتدادا لأوضاع البحث التربوي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، حيث أن كل الشواهد تشير إلى استمرار تلك الأوضاع، وربما إلى الأسوأ، ومما يؤيد ذلك أن البحث التربوي لا يزال يواجه نفس المشكلات، ونفس الأزمات التي عانى منها في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير على مختلف الصعد: أزمة في الطلب، أزمة في الأخلاقيات، أزمة في الإجراءات، كما أن هناك قصورا في إعداد الباحث التربوي، والبحث التربوي، وفي المؤسسة البحثية، وقد تكمن فيها كلها في أن واحد، بالإضافة إلى أن نتائجه لم تكن دائما محققة للآمال، حيث واجهته العديد من المعوقات، واعترضته الكثير من العقبات، التي حالت دون الاستفادة من نتائجه في معالجة بعض القضايا المجتمعية، التي لا يزال المجتمع يعاني منها بعد ٢٥ يناير.

المحور الثالث: القضايا المجتمعية ذات الأولوية بعد ٢٥ يناير:

يتطلب تحديد بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها بالبحث والدراسة في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، القيام بخطوتين أساسيتين، الأولى: تحديد ماهية الأولويات المجتمعية، وذلك من خلال: تحديد مفهوم الأولويات، وضرورتها، وطرق تحديدها، والمعايير المستخدمة في هذا التحديد، والثانية: تحليل واقع الأوضاع المجتمعية بعد ٢٥ يناير، وذلك من خلال: تشخيص أوضاع المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. واستخلاص بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية المنبثقة عنها، والتي يجب البدء بدراستها بصفة عاجلة، واعتبارها من أولويات البحث التربوي خلال الفترة القادمة. وهذا ما سوف يتناوله البحث على النحو التالي:

أولا: الأولويات المجتمعية: المفهوم، وطرق التحديد، والمعايير

تتناول الدراسة موضوع الأولويات المجتمعية، لما له من أهمية خاصة عند المجتمعات كافة، المتقدمة منها والنامية؛ ولكثرة تداوله في واقعنا المعاش، ومن منطلق أن الحرص على التفكير في الأولويات المجتمعية وترتيبها، دليل على النضج المنهجي والرؤية السديدة لطبائع الأشياء، وهو من السنن التي أصبح العالم المتحضر ينهجها، لتحقيق الأهداف بأيسر الطرق

وأسرعها.

(١) مفهوم الأولويات:

انطلاقا من كثرة تردد مصطلح الأولويات على الألسنة في الحياة المعاصرة، فإن المجتمع بعد ٢٥ يناير، لم يكن في يوم من الأيام، بحاجة إلى مراعاة تقديم الأولى كما هو اليوم، فمعرفة القضايا المجتمعية ذات الأولوية بالبحث والدراسة، ومعرفة ترتيبها ومعاييرها، يعطى المهتمين في مجال التربية على وجه العموم والبحث التربوي على وجه الخصوص أساسا ينطلقون منه نحو تناول ومعالجة القضايا المجتمعية ذات الأهمية والأولوية، حتى تركز الجهود ليتم تحقيق أكبر قدر من الفائدة.

(أ) تعريف الأولويات لغة:

تعود كلمة أولويات إلى أصل (و، ل؛ ي)، ولي، والولي: هو القرب يقال: جلست مما يليه: أي مما يقاربه [٦٢]، ومن ذلك قوله تعالي : " أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ". (سورة القيامة، الآيات: ٣٤ – ٣٥).

ويقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان: أي احق به، وفلان أولى بكذا: أي أحري به واجدر، ومنه تكون النسبة: أولوية، وجمعها: أولويات، ويقال: له الأولوية في هذا العمل، أي له الأحقية [٦٣]، أما النسبة (أوليات)، فهي النسبة من أول: نقيض الأخر، يقال: هذا أول بين الأولية، ومؤنث الأول: الأولى ، وجمعها: أوليات.[٦٤]

والأولوية في قاموس المعاني: مصدر صناعي من أولى: أحقية، أسبقية، أفضلية، وله الأولوية في هذا العمل، هو صاحب أولوية في هذا الترشيح، يرتب المسائل حسب أولويتها، له الأولوية الكبرى: أهم من أي شيء آخر، والأولية مفرد أوليات، وهي صفة الشيء الذي يحتل المكان الأول بقوته أو قيمته أو خطورته: العناية بالاقتصاد من الأمور الأولية.[٦٥]

وباختصار يمكن القول، أن الاستعمال اللغوي لمصطلح الأولويات، ينحصر في المعاني التالية، الأحق، والأجدر، والأرجح، والأقرب، والأسبق، والأهم.

(ب) تعريف الأولويات اصطلاحا:

لم يظهر تعريفا اصطلاحيا محددا لمفهوم الأولويات في كتابات القدماء، لا عند اللغويين ولا عند علماء الشريعة، فهو مصطلح جديد، لم يرد في المعاجم اللغوية القديمة، وإنما ورد في بعض المعاجم اللغوية الحديثة، مثل المحيط والمعجم العربي

الأساسي. وقد يعود السبب في عدم الاهتمام بإعطاء تعريف اصطلاحي له، هو سهولة معنى المتبادر منه بداهة، بحيث لا يحتاج سامعه إلى استعانة لغوية في فهم معناه، ويرجع كذلك إلى كون المسألة بديهة عقلية، فالعقول السليمة تجمع على ما منفعته غالبة، ومن ثم فعدم تبلور مصطلح الأولويات كمبحث مستقل، وقضية تدرس في ذلك الزمن يعني عدم وجود المبررات والحاجة إلى ظهوره.(٦٦)

وقد برز استعمال مصطلح الأولويات حديثا في كتابات المهتمين بإدارة الذات، من الإداريين والتربويين ودعاة التغيير الاجتماعي، لذا نجد التعريفات الاصطلاحية للأولويات في معظمها حديثة وقليلة، فمنها ما يلي:

تعرف الأولويات بأنها الأعمال والأنشطة التي حقها التقديم على غيرها (٦٧) ،ويعني ترتيب الأولويات: تقديم أداء عمل على غيره حسب أهميته، فلا تقدم غير المهم على المهم، ولا المهم على الأهم، مما يعطي المهتمين في مجال التعليم أساسا ينطلقون منه نحو تناول القضايا ذات الأهمية والأولوية، حتي تركز الجهود، وليتم تحقيق أكبر قدر من الفائدة.

ويشير مفهوم الأولويات إلى الاختيار والتفضيل بين البرامج والقضايا والأنشطة ذات الأهمية الأكبر في تطوير المجتمع (٦٨)، وينبغي أن يكون هذا الاختيار والتفضيل من اختصاص علماء الأمة ومؤسساتها مجتمعين، ضمانا للتنفيذ الجيد والمحكم، وتيسيرا لأمر المتابعة، وفي غياب الأمة والمؤسسات، يجتهد المتخصصون فرادي في تسطير الأولويات وفق ثقافتهم وميولهم العلمية.

كما يقصد بالأولويات أيضا: القطاعات والعمليات التي تعطى أسبقية في الترتيب على غيرها، فهي نقطة البدء الأساسية في غايات المجتمع وأهدافه (٦٩)، فقد يؤدي الاهتمام بالأمور الثانوية عن الأمور الأساسية إلى ضياع الأوقات والجهود والأموال، إن لم يؤدي إلى كوارث اجتماعية أو اقتصادية.(٧٠)

وتعني الأولويات كذلك: وضع الأشياء أو الأمور في ترتيب معين حسب أهميتها، ومن الكلمات أو المفاهيم المرادفة لها مفهوم الترتيب (٧١)، ويختلف ترتيب الأولويات باختلاف التصورات والخلفيات الثقافية والعلمية والأيديولوجية لواضع الأولويات، ولذلك قد يكون ما يراه البعض مهما من الأولويات، مهملا لا قيمة له عند البعض الأخر، والعكس صحيح. والأولويات كمنهج تعني الطريقة أو الأسلوب الذي يتم على ضوئه ترتيب هده الأولويات وفقاً لأهميتها كما يراها المخطط

والمسئول وبالتالي متخذ القرار [٧٢]، ولابد أن تواكب البرامج المعدة لذلك المتغيرات المحيطة والتحديات الموجودة في هذا العصر.

(٢) ضرورة تحديد الأولويات:

إن تحديد القضايا المجتمعية ذات الأولوية بالاهتمام والبحث والدراسة، والمسائل البحثية المهمة المنبثقة عنها في المجالات المختلفة، والتي يمكن أن يتصدى لها الباحثون في التخصصات العلمية المختلفة، تعتبر ذو أهمية قصوى في حل العديد من المشكلات التي تعاني منها قطاعات التنمية في المجتمعات المختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق التغيير الإيجابي المنشود، الذي ينطلق من تحديد القضايا والمشكلات المجتمعية ذات الأولوية بالبحث والدراسة التي تواجه المسيرة التنموية في المجتمعات المختلفة، من خلال البحث العلمي الموجه والرصين، بغية توجيه البحث العلمي نحو المجالات التي تحتاجها الإصلاحات المجتمعية المنشودة، والتي تفرضها خصوصية الأوضاع المحلية ومحركات التغيير الإقليمية والعالمية.

وتتضح أهمية التحديد المسبق للأولويات المجتمعية في دعم القدرة على اتخاذ القرار، وبخاصة إذا استندت تلك الأولويات على رؤية وبصيرة من خبراء أكفاء تمت الاستعانة بهم، لذا فإن هذه الأولويات تتميز بمصداقية عالية، مما يحفز الباحثين في المؤسسات والمراكز البحثية المختلفة لتبنيها، من خلال إعداد مقترحات مشاريع بحثية للحصول على الدعم من الجهات المعنية على المستويين الوطني والعالمي؛ وفي هذه الحالة يكون تحديد الأولويات البحثية المنبثقة عن تلك الأولويات المجتمعية قد حقق إضافة إلى الأهداف المباشرة – أهدافا غير مباشرة، تتمثل في: زيادة الكفاءة الداخلية للتشريعات المعتمدة في المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية المتعلقة بالبحث العلمي، وتوجيه الدعم والاستثمار في البحث العلمي انطلاقا من الأولويات التي تم تحديدها، ومن ثم تسهم الأولويات في معالجة المشكلات الوطنية، الأمر الذي يترتب عليه دفع عجلة التنمية في المجالات المتعددة، وهنا تتحقق الجدوى الاقتصادية في أعلى درجاتها عند الاستثمار في البحث العلمي أو دعمه، لا سيما إذا اقترنت نوعية البحث العلمي بالمتطلبات الوطنية في القطاعات المختلفة وتمت مواءمته مع تلك المتطلبات. [٧٣]

كما تعين معرفة القضايا المجتمعية ذات الأولوية على تقدير الخصوصيات المجتمعية التي تؤثر على اختيار حل من الحلول

المتعددة لإحدى المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والذي يحقق أكبر قدر من المصالح المعتبرة. وحين تحظى قضية الأولويات المجتمعية باهتمام واع وناقد من قبل العاملين في مجال البحث العلمي عامة والبحث التربوي خاصة، فإنه يمكن تعظيم الأدوار التي يؤديها البحث التربوي داخل المجتمع، سواء كانت أدوارا تشخيصية (يتم فيها تشخيص المشكلات التربوية والتعليمية داخل المجتمع)، أو أدوارا علاجية (يتم فيها وضع الخطط لعلاج المشكلات التعليمية القائمة)، أو أدوارا وقائية (تشمل ما يمكن أن تقوم به في مجالاته المتعددة من محاولات للتحذير مما قد يتوقع حدوثه)، أو أو أدوارا انفتاحيه متجددة (تستهدف الوصول بالبحث التربوي إلى الصفة العالمية، التي يتم النظر فيها إلى البحث التربوي على انه عمل متجدد، يتولد عنه قراءة الجديد، في ضوء من الحاضر، وعلى هدى من رؤى الماضي)، فيقف الباحثون من خلال زهور المعرفة التربوية كموقف كل من النحلة والحشرة على الزهور، فالنحلة تستطيع وحدها أن تجعل من رحيق الزهور عسلا شهيا، فيستطيعون من خلاله أن يتبعوا أشياء كثيرة مما يقرأونه ويبحثون عنه، يقدمونها للمجتمع هدية ولأبنائه عطية.(٧٤)

كما تتضح أهمية التحديد المسبق للأولويات في الكشف عن المشكلات والقضايا التي تعاني منها القطاعات المجتمعية المختلفة، مما يساعد على تحديد أولويات السياسات الاجتماعية في تلك القطاعات، وعلى سبيل المثال، فقد تحدد أولويات البحث التربوي أولويات السياسة التعليمية إذا ما كشفت عن مشكلات وقضايا يعانيها نظام التعليم وتحتاج حلولا توصل إليها البحث، ولكنها تحتاج تشريعا وتقنينا من قبل صناع السياسة. وقد تحدد أولويات السياسة أولويات البحث، وخاصة إذا كان هناك قرارات يراد دراستها، تمهيدا لتطبيقها، أو مستجدات تربوية خاصة بجانب أو أكثر من جوانب التعليم، ويراد معرفة مدى تلاؤمها للواقع.(٧٥)

وتتضح أهمية تحديد الأولويات المجتمعية عامة والتربوية خاصة في الاختيار بين البرامج لتحقيق أهداف التخطيط التعليمي، فيما يلي:

-إن تحقيق الأهداف والمرامي يعني ضمنا الخطة وبرنامج العمل المعتمد أصلا على اختيار الأولويات، فلا يمكن لأي دولة نامية إن تلبى جميع أنواع التعليم الذي تحسبه ضروريا ومرغوبا، لذلك يجب على هذه الدولة أن تقدم أو تؤكد على البرامج التي تتمتع بأولوية عالية، وتؤجل البرامج ذات الأولوية المنخفضة.(٧٦)

-وفي الجهود التي تبذل من أجل التطوير التربوي، لابد أن يتوفر نظام للأولويات، لأن التطور عمل معقد متعدد الجوانب، ولا يمكن إنجازه كاملا دفعة واحدة.(٧٧)

-أن تحديد نظام للأولويات (البدائل) يأتي كمرحلة ضمن المراحل الهامة لعملية التخطيط التربوي.

-عند النظر إلى التعليم نظرة نظامية (من منظور تحليل النظم) عند التخطيط له لتطوره وتحديثه، ومع مراعاة صورة المدخلات والمخرجات وما بينهما من تفاعلات، فإنه يتعين ترتيب المدخلات في شكل أولويات بحيث تؤدي كل حلقة من حلقات التخطيط إلى الحلقة التي تليها... وهكذا. (٧٨)

(٣) طرق تحديد الأولويات :

إن الظروف التي تنشئ ضرورة تحديد الأولويات المجتمعية في الدول المتقدمة والنامية هي حالات التزاحم، وكثرة البدائل والخيارات، فيراعي حينئذ عند ترتيبها وتقدير أهميتها ترتيب الأولى وتقدير الأصلح، ومن ثم أصبح لزاما على كل مجتمع يتطلع إلى تحقيق التنمية في القطاعات المختلفة أن يحرص على تحديد وترتيب مشكلاته وقضاياه، وذلك بمعرفة ماذا يقدم؟ وماذا يؤخر؟ وأي المجالات التنموية أولى بالتقديم عن غيرها؟ وأي ميدان يجب أن يكون له القسط الأكبر من الرعاية والاهتمام عن غيره؟ حتى يكون قادرا على بلوغ مقاصده وغاياته التنموية. ولتحقيق ذلك يمكن استخدام الطرق التالية:

– الطريقة الأولى: تشخيص الواقع

التشخيص بصفة عامة هو بحث أو تحليل سبب أو طبيعة وضع أو مشكلة متعلقة ببعض الظواهر، وهو عملية أساسية لا غني عنها لتخطيط النظام التعليمي مهما كان المدخل المتبني أو التكنيك المستخدم، وقد اقتبس هدا المصطلح من العلوم الطبية؛ والذي يعني فيها عدم قدرة الطبيب على تحديد الداء ووصف الدواء بدون القيام بدراسة وافية وشاملة لتطور حياة المريض وحالته الراهنة.(٧٩) وعليه يمكن القول أن المخطط التعليمي لن يستطيع تحديد الأولويات المجتمعية أو ترتيبها بدون القيام بدراسة وافية وعميقة للأوضاع المجتمعية المختلفة. حيث يمكن من خلال تشخيص هده الأوضاع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، الوقوف على أبرز المشكلات التي تعاني منها تلك المجالات، ومن ثم الخروج بقائمة من القضايا ذات الأولوية – الملحة– التي يجب الاهتمام بدراستها ومعالجتها، ووضعها في محور اهتمام

العاملين في ميدان البحث العلمي باختلاف تخصصاتهم، كما قد ينتج عن تشخيص تلك الأوضاع الوصول إلى بعض القضايا المجتمعية التي قلما يرتادها الباحثون في التخصصات العلمية المختلفة، ويعتبرونها قضايا فرعية، على الرغم من أنها قد تمثل قضايا أساسية يجب البدء بمعالجتها، باعتبارها الأساس في عمليات الإصلاح والتطوير المجتمعي.

– الطريقة الثانية: الرجوع إلى الأدبيات

حيث يؤدي استقراء البحوث والدراسات السابقة في مجال التنمية والإصلاح المجتمعي في القطاعات المجتمعية المختلفة إلى إمكانية تحديد ابرز المشكلات التي تعاني منها تلك القطاعات، ومن ثم الخروج بقائمة من القضايا المجتمعية الملحة التي يجب الاهتمام بها ووضعها في محور اهتمام العاملين في ميدان البحث العلمي باختلاف تخصصاتهم، وقد ينتج عن مراجعة تلك الدراسات الوصول إلى بعض القضايا المجتمعية التي قلما يرتادها الباحثون، ويعتبرونها قضايا فرعية، على الرغم من أنها قد تمثل الأساس في عملية الإصلاح المجتمعي ، ولذلك يعتبر البحث فيها من الأولويات المجتمعية.

– الطريقة الثالثة: استطلاع رأي المتخصصين والخبراء

وفي هذا السياق يمكن أن يعهد للمتخصصين من ذوي الخبرة في المجالات العلمية المختلفة برصد قائمة من البحوث والمشكلات والقضايا المجتمعية الملحة – والقابلة للتحديث – التي لم تدرس بعد، انطلاقا من أساسيات الإصلاح، وترتيبها وإمداد الباحثين التربويين وطلاب الدراسات العليا بها، وتعتبر منهجية دلفاي(**Delphi**) من أكثر الطرق ملاءمة لتحقيق ذلك، حيث يمكن عن طريقها الحصول على إجماع الخبراء في القضايا المجتمعية والمسائل الوطنية ذات الأولوية. وتعد تلك المنهجية من أشهر الأساليب الاستشرافية والتنبؤية في الدراسات المستقبلية، كما تساعد صاحب القرار في رسم السياسات وتحديد البدائل، علاوة على أنها تتيح تعزيز الاتساق وتحقيق الانسجام بين الخبراء في مجال قرار أو قضية تخص المستقبل. كما أنها تسمح بتحقيق الإجماع في حل المشكلات المهمة دونما تفاعل مباشر بين الخبراء، لكي يتم تلافي تأثير الأعضاء البارزين في قرارات المجموعة، ومن ثم يسهم هذا الأسلوب في تأكيد التفكير المستقل للخبراء، والتكوين المدروس للآراء، ويعمل على إزالة أي ضغط على الأفكار المطروحة، الأمر الذي يلعب دورا في تقليل العوامل الذاتية التي تؤثر في الحكم في امر ما بناء على الاقتناع الظاهري.(٨٠)

وبعد تحديد الأولويات المجتمعية بطريقة أو أكثر من الطرق السابقة فإنه يمكن ترتيب هذه الأولويات المجتمعية، وتقسيمها، وفقا لمراحل التخطيط التربوي، من حيث الزمن، إلى المجموعات التالية:

-المجموعة الأولى: الأولويات العاجلة:

وهي الأولويات التي لا تحتاج إلى تسكين، بل يجب البدء بها فورا وبأقصى سرعة، لأجل إصلاح أحوال المجتمع وتطويره في المجالات المجتمعية المختلفة.

-المجموعة الثانية: الأولويات الوسيطة:

وهي الأولويات التي تتوسط العاجلة والآجلة، والتي تأتي في الأهمية بعد الأولويات العاجلة.

-المجموعة الثالثة: الأولويات الآجلة:

وهي الأولويات التي يمكن إرجاءها لفترة من الوقت، لحين توفر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة، وتأتي في الأهمية بعد الأولويات الوسيطة.(٨١)

وينبغي الإشارة إلى أنه نظرا لتنوع واختلاف محاور الأولويات في الحقل الواحد، فان عملية ترتيبها ميكانيكيا قد تكون صعبة في بعض الأحيان، ومستحيلة في أحيان أخرى، ولذلك فلا مانع أن يكون للأمر الواحد اكثر من أولوية، ولا تعارض ولا مشاحة في ذلك، حتى لا يتم السقوط في دوامة التعطيل والانتظار، انتظارا لتحقق الأولوية الأولى بشروطها واستكمال تنفيذها قبل الانتقال إلى غيرها.

(٤) معايير تحديد الأولويات:

إن تحديد أولويات القضايا المجتمعية يفترض ألا يتم جزافا، بل بناء على ضوابط ومعايير تحكم التقديم أو التأخير، وفي ضوء ذلك يقدم الباحث رؤية ذاتية لأهم المعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأولويات من القضايا المجتمعية، وذلك كما يلي :

- المعيار الأول: أهمية القضية بشكل عام

ويجيب هذا المعيار عن السؤال: هل هذه القضية مهمة، أم غير مهمة؟ ، حيث أن هناك بعض القضايا المجتمعية لها أهمية

كبيرة بشكل عام مثل: القضايا الاقتصادية، على سبيل المثال، وذلك انطلاقا من أهمية الجانب الاقتصادي بوجه عام، إذ أنه لازم لأي مشروع تنموي، كما أنه العنصر المحرك لكافة القطاعات المجتمعية الأخرى ، وقوته أو ضعفه هي التي تحدد قدرات الحكومة المادية، وهي اللي تحدد كذلك المستوي المعيشي العام للمواطنين، ولذلك فهو يأتي دائما على رأس الأولويات التي ينبغي دراستها. وكذلك القضايا التعليمية، فهي أيضا لها أهمية كبيرة، ومن ثم ينبغي أن تحظى هي الأخرى بالاهتمام، وذلك انطلاقا من كون التعليم قاطرة التقدم، والركيزة الأساسية في أي تنمية مستدامة، والمصدر الرئيس لإعداد الموارد البشرية التي تحتاجها قطاعات التنمية المختلفة، ولذلك ينبغي أن تعطى القضايا التعليمية الأولوية المناسبة.

– المعيار الثاني: القضية تمثل مشكلة حقيقية

ويجيب عن السؤال: هل تمثل القضية مشكلة حقيقية، أم لا تمثل مشكلة من الأساس؟ حيث أن هناك بعض القضايا التي تمثل مشكلات حقيقية، تقف عائقا أمام تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع، مثل قضايا: الأمية، والبطالة، والتمويل، لكنه وفي نفس الوقت هناك بعض القضايا التي ينبغي ألا تسبب أدني مشكلة، مثل: قضية الزيادة السكانية، فمن المفترض أن السكان ثروة بشرية يمكن لها أن تلعب دورا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا ما احسن إعدادها عن طريق النظام التعليمي، ويمكن أن يقال نفس الكلام عن قضايا الكرامة الإنسانية، والتوعية السياسية، والمشاركة السياسية، فهي قضايا بديهية وضرورية في أي مجتمع من المجتمعات.

–المعيار الثالث: القضية تمثل مشكلة عامة

ويجيب عن السؤال: هل تمثل القضية مشكلة عامة يعاني منها معظم أبناء المجتمع، وتستحق توجيه الإنتاجية العلمية إليها؟، أم أنها قاصرة على أفراد أو فئات أو طبقات معينة؟. فالباحث يرى أن هناك بعض القضايا التي تمثل مشكلة عامة تواجه الأمة، مثل قضايا: الفقر، والجهل، والمرض، وانخفاض كفاءة التعليم... الخ، كما أن هناك بعضا من القضايا المجتمعية قد لا يمثل قضية عامة تواجد الأمة، مثل قضايا: التسول ،والزواج العرفي، وتعاطي المخدرات، فهي مشكلات تخص بعض الأفراد الذين قد لا يجدون عملا يشغلهم وخاصة من الشباب العاطلين.

– المعيار الرابع: خطورة الآثار المترتبة عن القضية

ويجيب عن السؤال: ما الآثار المترتبة عن القضية؟ وهل لها تداعيات على القضايا المجتمعية الأخرى ؟ ، حيث أن هناك بعض القضايا التي قد يكون لها انعكاسات كبيرة وتداعيات خطيرة على المجتمع أفرادا ومؤسسات مثل قضايا: العنف، والطائفية، والبلطجة، على سبيل المثال، حيث لا ينكر منصف خطورة هذه القضايا– الاجتماعية– وانعكاساتها على القطاعات المجتمعية الأخرى كالاقتصاد والتعليم والثقافة والمشاركة السياسية، وكذلك الأثار المترتبة عنها على معظم المواطنين، ولذا فهي قضايا تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، حتي يتبوأ البحث التربوي مكانته، ويؤدي دوره ورسالته، ويساهم في حل قضايا الأمة ومشكلاتها.

– المعيار الخامس: أسباب القضية: معلومة أم غير معلومة

ويجيب عن السؤال: هل أسباب هذه القضية؛ معلومة أم غير معلومة ؟ فهناك بعض القضايا المجتمعية رغم أهميتها، إلا أنها ليست كذلك. من حيث الدراسة، لأن أسبابها قد تكون معلومة لدى الجميع مثل قضايا: غياب التلاميذ والبقاء للإعادة، وعمل الأطفال، والضوضاء، الأمر الذي يستدعي مواجهة تلك الأسباب على مستوي الأبحاث والمؤتمرات والندوات. كما أن هناك بعض القضايا الأخرى التي قد تكون أسبابها غير معلومة ومن ثم فهي تستدعي البحث والدراسة، مثل قضايا: الانفلات الأمني، وتغير منظومة القيم، وضعف الخطاب الديني، والتقتير في الموارد المخصصة للتعليم، وتقليدية المناهج الدراسية ونظم الامتحانات.

–المعيار السادس: نصيب القضية من الدراسة والبحث

ويجيب عن السؤال: ما نصيب هذه القضية أو تلك من الدراسة والبحث؟ يري الباحث أن هناك بعض القضايا، رغم أهميتها، قد تكون حظيت بنصيب كبير من الدراسة والبحث قديما أو حديثا من زوايا مختلفة، مثل قضايا: التفكك الأسري ، وانحراف الأحداث، وقضايا المرأة... الخ، وتبقي المشكلة كامنة ليست في بحث أو دراسة هذه القضايا مرة أخرى ، وإنما في تطبيق النتائج والتوصيات والمقترحات التي توصلت لها الدراسات والبحوث السابقة وتنفيذها في الواقع. وفي نفس الوقت فهناك بعض القضايا المجتمعية التي لا تزال في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، مثل قضايا: الفقر،

المرض، الطائفية، انخفاض المكانة الاجتماعية للمعلم، على سبيل المثال، حيث لا ينكر منصف خطورة هذه القضايا والآثار المترتبة عليها عند معظم المواطنين، ولذا فهي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، حتي يتبوأ البحث العلمي مكانته، ويؤدي دوره ورسالته، ويساهم في حل قضايا الأمة ومشكلاتها.

– المعيار السابع: التوقيت المناسب لدراسة القضية

ويجيب عن السؤال: ما التوقيت المناسب لدراسة القضية؟ يرى الباحث أن هناك بعض القضايا المجتمعية التي لا تحتاج إلى تسكين، بل يجب البدء بمعالجتها فورا، وبأقصى سرعة، لأجل إصلاح أحوال المجتمع وتنميته في المجالات المجتمعية المختلفة، مثل قضايا: الحرية، والعدل، والحوار، وقبول الاختلاف مع الآخرين، والانفلات الأمني ، على سبيل المثال، وذلك من منطلق انعكاسات هذه القضايا إيجابا أو سلبا على القطاعات المجتمعية المختلفة، كالاقتصاد والتعليم، كما أن هناك بعض القضايا، رغم أهميتها، يمكن إرجاء معالجتها لفترة من الوقت لحين توفر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة، مثل قضايا الإصلاح الاقتصادي ، والتأمين العلاجي ، والتلوث، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

ثانيا: الأوضاع المجتمعية بعد ٢٥ يناير

يمر المجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، بالعديد من التطورات المتلاحقة التي تغطي كافة المجالات الحياتية، والتي لم يحدث وفقا لاستراتيجيات ورؤي محددة، بل حدثت نتيجة لقيام الشعب بثورة عارمة للقضاء على مظاهر الفساد والاستبداد بالبلاد، وقد أفضت هذه الثورة إلى إحداث تحولات على كافة الأصعدة المجتمعية، وبطبيعة الحال تعددت الرؤي حول آثار هذه التحولات وأبعادها المستقبلية، وتظل الحاجة ماسة إلى تشخيص هذه الأوضاع تشخيصا علميا ومنهجيا، بغية استخلاص أهم القضايا والمشكلات ذات الأولوية، التي يتعين معالجتها من قبل الباحثين التربويين، وهذا ما سوف يقوم به البحث الحالي ، فيما يلي:

(١) تشخيص أوضاع المجتمع بعد ٢٥ يناير

شهد المجتمع خلال مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وما قبلها، تحولات بنائية على كافة المستويات، وقد كانت هذه التحولات انعكاسا لما طرأ على العالم الخارجي من تحولات وتغيرات، وتعبيرا عن تراكم طويل المدى في البنى السوسيولوجية

للمجتمع المصري ، وقد أثرت هذه التحولات تأثيرا مباشرا على كفاءة وفعالية التعليم بمختلف مراحله وأنواعه، وأفرزت العديد من التحديات التي حتمت ضرورة البحث في سبل إصلاحه وتطويره، وهو الأمر الذي لفت نظر مفكريه وعلماؤه، ودعاهم إلى التفكير في أسبابها ونتائجها وفي سبل التغلب عليها، حتي تستعيد مصر مكانتها الحضارية المرموقة اللائقة بها. ومهما اختلفت مناحي الإصلاح والتطوير، يظل البحث العلمي عامة، والبحث التربوي بخاصة من أقوى أدوات هذا الإصلاح والتطوير. وفيما يلي تعرض الدراسة للأوضاع المجتمعية: قبل، وبعد ٢٥ يناير، وللقضايا ذات الأولوية المرتبطة بها:

(أ) الأوضاع السياسية:

شكلت الأوضاع الأوضاع السياسية خلال مرحلة ما قبل ٢٥ يناير حالة نموذجية فريدة لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي، حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام القائم على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية متعددة. ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي خلال تلك المرحلة، فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي، وتتمثل ابرز ملامح هذه الأزمة فيما يلي:

– انسداد الأفق السياسي: وتتمثل أهم مؤشراته في: الاستبداد بالسلطة، وغياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها [٨٢]، وتجريم التيارات السياسية المعارضة، وإفساد الحياة السياسية الحزبية [٨٣]، وجمود النخبة الحاكمة وتكلسها. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني، مما أدى إلى تيبس الحياة السياسية، وتشكيل أحزاب ورقية متواطئة ومشاركة في زيوع الظلم والفساد [٨٤]، وتزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الحاكم.[٨٥]

–غيبة الديمقراطية الحقيقة وضعف المشاركة السياسية: حيث ظلت التعددية السياسية في المجتمع مقيدة لفترات طويلة، لا يوجد لها أي دور واضح سوى محاولات تخفيف الضغط على النظام السياسي، ولم يصل الأمر إلى تداول السلطة بالطرق السلمية، مما أدي إلى خلق أزمة الديمقراطية التي عانى منها المجتمع، وعزوف العديد من فئاته عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة [٨٦]، ولا شك أن غياب الديمقراطية الحقيقية هي التي أوصلت المجتمع إلى ما هو فيه من تخلف ثقافي

وعلمي وسياسي واقتصادي واجتماعي .(٨٧)

– استمرار حالة الطوارئ لمدة 30 عاما: حيث شكل قانون الطوارئ مرجعية لتزايد اعتماد النظام السياسي القائم على القبضة الأمنية، كما أصبح جانب مهم من عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة ينصرف إلى تحقيق الأمن السياسي، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم.

–الإفراط في استخدام الأجهزة الأمنية للقوة ضد المواطنين: حيث تعددت في السنوات الأخيرة الاتهامات الموجهة للأجهزة الأمنية من انتقاص لحقوق المواطنين وانتهاكات لحرياتهم الأساسية.

–ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي: فقد اسهم ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي في ترسيخ فجوة كبيرة بين القول والفعل، فعلى سبيل المثال، عندما يؤكد الخطاب السياسي الرسمي على أن رعاية الفقراء ومحدودي الدخل في مقدمة أولويات الحكومة، فإن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي شهدتها مصر تجعل مثل هذه المقولة فاقدة لأية مصداقية.(٨٨)

–تحالف السلطة والثروة في مصر: استطاعت الشريحة السياسية المسيطرة على مقاليد الأمور تنحرف بالمجتمع وفق آليات تزواج المال والسلطة بالصورة التي أدت إلى عزل الجماهير عن ممارسة سياسية يمكنها أن تعبر عن إرادتها، وكانت النتيجة هي تحالف هذه الفئة مع قوي إقليمية ودولية ضد مصالح الشعب وضد استقلال الدولة.(٨٩)

وفي بداية مرحلة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، تطورت الأحداث السياسية بسرعة كبيرة، وتغيرت الخريطة السياسية بشكل كبير ومستمر، مما جعل متابعة هذه التغيرات صعب للغاية، حيث مرت مصر إلى الآن وفي فترة ثلاث سنوات بثلاث تجارب: الأولى: وهي التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور لفترة امتدت من ١١ فبراير ٢٠١١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٢، والثانية: وهي الفترة التي تولى فيها الدكتور محمد مرسي مقاليد الرئاسة لفترة امتدت من ١ يوليو ٢٠١٢ إلى ٣ يوليو ٢٠١٣، ولقد كان لكل تجربة من هاتين التجربتين ما لها وما عليها، والثالثة: وهي الفترة التي تولي فيها المستشار عدلي منصور الرئاسة المؤقتة لفترة بدأت من ٣ يوليو ٢٠١٣ إلى الأن، وهي تجربة لم تكتمل ملامحها بعد ولا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها ،حيث لا تزال في شهورها الأولى ؛ وينبغي الإدراك أن هذه التجربة قد تكون

الامتحان الأخير للشعب المصري ليخرج من عنق الزجاجة وينطلق إلى آفاق جديدة اكثر استقرارا وأمنا وكفاية، حيث لم يعد من المقبول أن تتكرر الأخطاء أو أن يضيع الهدف. ويمكن تحديد أبرز ملامح الأوضاع السياسية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، فيما يلي:

– إطلاق حرية إنشاء الأحزاب السياسية والعمل السياسي:

جرت العديد من الخطوات خلال العام الأول من هذه المرحلة التي تهدف إلى إطلاق الحريات وزيادة فضاء العمل السياسي أمام القوى الوطنية، ومن أهم ملامح إطلاق الحريات، حرية إنشاء الأحزاب، حيث جرت تعديلات جوهرية على قانون إنشاء الأحزاب السياسية والذي يعد من اهم القوانين في الحياة السياسية بشكل عام، وقد كان القانون السابق لتنظيم الأحزاب السياسية عائقا رئيسيا أمام العمل السياسي، حيث استغله النظام السابق في السيطرة على هذه الأحزاب.

– تعطيل العمل بالدستور:

تضمن الإعلان الدستوري الذي صدر في ١٣ فبراير ٢٠١١ قرارا بتعطيل العمل بأحكام الدستور، وفي ١٥ فبراير ٢٠١١ قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور الخاصة بضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى، وقد صدر بعد ذلك إعلان دستوري في ٣٠ مارس ٢٠١١، وكان أهم ما تضمنه؛ هوية الدولة والحقوق العامة والقواعد المنظمة لانتخاب وعمل رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

– إلغاء العمل بقانون الطوارئ:

تم إلغاء العمل بقانون الطوارئ اعتبار من الأربعاء ٢٥ يناير من عام ٢٠١٢ إلا في حالات البلطجة، بعد واحد وثلاثين عاما من تطبيق القانون، والذي كان من أهم نصوصه: وضع قيود عامة على حرية الأشخاص في الاجتماع، والانتقال، والإقامة، والمرور في أماكن أو أوقات معينة، والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم، والترخيص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية.

–اتساع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين:

كان العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية ومقاطعة الانتخابات بمختلف مستوياتها من اهم سمات المصريين في مرحلة ما

قبل ٢٥ يناير، وعلي النقيض من ذلك كان الموقف في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، حيث بلغ عدد المشاركين في الاستفتاء الدستوري ١٩ مارس ٢٠١١ م نحو ١٨,٥ مليون مواطن، بنسبة مشاركة بلغت نحو ٤١ %، وكانت هذه أول مرة تشهد الحياة السياسية المصرية وقوف المواطنين في طوابير لمدة طويلة من اجل الأدلاء بأصواتهم، وقد تأكد ذلك في انتخابات مجلس الشعب والتي بدأت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، والتي شهدت إقبالا جماهيريا منقطع النظير، حيث شارك في هذه الانتخابات ٣١,٦ مليون مواطن، ووصلت نسبة المشاركة الإجمالية ٦٢,٨ % (٩٠)

وقد ترافق مع هذه الأوضاع السياسية مجموعة من السلبيات مثل: الانفلات الأمني، والانقسام السياسي، وانتشار البلطجة، وهم من أسوء ما أفرزته المرحلة:

– الانفلات الأمني:

تؤرق أزمة الانفلات الأمني الشعب المصري كله، كما أنها تعوق عجلة الإنتاج والتنمية والاستقرار في الوطن، فأساس الحياة في أي بلد هو الأمان والرخاء، وهما ينبثقان من خلال سيادة القانون، لأن القانون هو الذي يجب أن يسود في المجتمعات التي تبغي تحقيق العدالة، وقد شهد المجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير تنامي ظاهرة "الانفلات الأمني"، والتي أصبح المواطن الضحية الأولى لها، فقد ظهرت أنماط وسلوكيات من الاعتداء على حكم القانون، تنوعت صورها وتعددت أسبابها، طالت مواطنين وشخصيات سياسية أو حزبية أو عامة، وعمليات قتل مواطنين لأسباب مختلفة (ثأرية أو مادية أو عائلية)، وعمليات سطو مسلح على بعض المحلات التجارية والبنوك) كما ظهرت أنماط من الاعتداءات على بعض المؤسسات الحكومية، وبعض المرافق العامة، إضافة إلى سرقة السيارات، والتعدي على أراضي الدولة، ومقرات المحافظات، ومباني المحاكم، والمستشفيات الحكومية.

– الانقسام السياسي:

شهد المجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير انقساما سياسيا حادا حيث انقسم الشعب إلى فريقين، فريق مؤيد والآخر معارض، وقد بدأت الإرهاصات الأولى لهذا الانقسام منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي شهدها استفتاء مارس ٢٠١١، ثم زاد هذا الانقسام بعد فوز القوي الإسلامية في انتخابات مجلسي الشعب والشوري التي جرت في

نفس العام، حيث حصدوا أغلبية المقاعد في المجلسين، ثم تعمقت حالة الانقسام بعد فوز الرئيس السابق محمد مرسي بنتيجة الانتخابات الرئاسية وتوليه مقاليد الحكم في ٢٠١٢/٦/٣٠، وبصفة خاصة بعد صدور الإعلان الدستوري الذي حصن الجمعية التأسيسية التي كانت تقوم بإعداد الدستور الجديد، كما حصن مجلس الشوري ، وقد كان هذا الإعلان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، ثم جاءت التطورات المتلاحقة خلال الآونة الأخيرة – بعد ٢٠١٣/٧/٣– لتزيد من حالة الانقسام السياسي ، وتجدر الإشارة إلى أن الاضطرابات السياسية المتصاعدة في البلاد لم تترك فرصة للبحث عن أرضية مشتركة بين الفريقين، وأي نوع من النقاش يتحول إلى شجار بالأيدي في المقاهي والمطاعم، وقد يصل إلى تبادل لإطلاق النار في الشوارع، إلى جانب الغضب والتوتر الذي يظهر بوضوح عبر البرامج الحوارية التليفزيونية، وهو ما أدي إلى حدوث خلافات حادة لا تنتهي، حتى بين أفراد العائلة الواحدة، وبين الأصدقاء، وهو ما ينذر في المستقبل بتفكك الروابط الأسرية والصداقات بسبب الانتماءات المختلفة.

–البلطجة:

تعتبر البلطجة من أكثر المشكلات التي واجهت المواطن بعد ٢٥ يناير، في ظل تردي الحالة الأمنية، الأمر الذي يزيد من تخوف وقلق المواطن المصري يوما بعد يوم، ولم يعد هناك مكان بمنأى عن العنف والبلطجة! صحيح أن البلطجة التي شهدتها مصر ليست وليدة حالة الانفلات الأمني ، لكنها ظاهرة قديمة عاشت لسنوات طويلة، تم استخدامها في المرحلة السابقة في قمع المعارضة وتزوير الانتخابات، لكنها تطورت بصورة كبيرة في الشهور الأولى من هذه المرحلة، حيث شاع استخدام الأسلحة النارية، بدلا من البيضاء، بسبب سهولة الحصول عليها من خلال عمليات التهريب عبر الحدود، كما انتقل البلطجية من ممارسة نشاطهم في الحارات، والمناطق الشعبية، والعشوائية، فخرجوا إلى الميادين، والشوارع الرئيسية، فيما تغير أسلوب البلطجة من العمل الفردي إلى الجماعي في صورة عصابات منظمة، كما أن كثيرا من المواطنين، قد قرروا التخلي عن الحل القانوني في نزاعاتهم وخلافاتهم، فاعتمدوا على استئجار البلطجية كحل سريع لمشاكلهم، بدلا من الانتظار لسنوات طويلة في ساحات المحاكم، وترجع أسباب هذه الظاهرة إلى ضعف هيبة الدولة، ومؤسساتها الرسمية، وسيادة قيم عدم احترام القانون، وغلبة الشعور بالاستبعاد والتهميش الاجتماعي لدي الكثير من فئات المجتمع، مثل

أطفال الشوارع الذين قد ينتهي بهم الحال إلى أن يصبحوا بلطجية في المستقبل، لسهولة السيطرة عليهم بالمال، وسوف تزداد خطورتهم ما لم تتدخل الدولة لرعايتهم، وتأهيلهم.

والسؤال الذي يتعين طرحه الآن هو: هل هناك من دور للبحث العلمي التربوي في معالجة هذه التحديات والقضايا السياسية التي تواجه المجتمع المصري والتي يتمثل معظمها في إقامة مجتمع ديمقراطي، وتحقيق نهضة حقيقية في كل المجالات السياسية والاقتصادية، واستكمال بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي يمكن من خلالها إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي؟

(ب) الأوضاع الاقتصادية:

شهد المجتمع منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين وحتي الوقت الراهن العديد من التحولات الاقتصادية، بدأت بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول من نمط الإنتاج الاشتراكي إلى النمط الرأسمالي، وفتح الباب على مصراعيه لكافة الاستثمارات الخارجية عربية وأجنبية، وتراجع دور القطاع العام، واتساع نطاق القطاع الخاص، ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت مصر في تطبيق برنامج الخصخصة كأحد توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد كان هذا التحول الاقتصادي بداية لظهور العديد من المشكلات الاقتصادية التي عانى منها المجتمع قبل ٢٥ يناير، حيث كان تحولا غير مدروس، ولم يتم على ضوء الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ولذا فقد كان المستفيد الأول من هذا التحول هو الدول الكبرى التي كانت ومازالت تسعي جاهدة من أجل فتح أسواق لها في كل دول العالم ومنها مصر، لضمان ترويج منتجاتها في المجتمعات التابعة لها.

وقد أدت تلك التحولات الاقتصادية وما ارتبط بها من تنمية مشوهة وغير متوازنة إلى ارتفاع معدلات الفقر، وتأكل الطبقة الوسطي، وعودة النظام الطبقي، وانتشار العنف، وضعف وانحلال منظومة القيم والأخلاق، وتفشي الفساد في مختلف القطاعات الاقتصادية [٩١]، وارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية، وعدم قدرتهم على الحصول على وظيفة تتناسب ومؤهلهم الدراسي، وزيادة عدد الاعتصامات والمطالب الفئوية والتي طالبت الحكومة بتحسين أوضاعهم الوظيفية ومنها التعيين وتحسين مستويات الأجور [٩٢]، وبيع القطاع العام، والانحياز لرجال

الأعمال، والاستئثار بالثروة، وتهريب الأموال، وانخفاض الناتج القومي ، والخضوع لتعليمات الهيئات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد) بما يضر بمصلحة الشعب (٩٣).

ويرتبط الوضع الاقتصادي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير ارتباطا جوهريا بالحالة السياسية التي تمر بها البلاد، والتي شهدت حالة من الاضطراب لونت المشهد السياسي علي مدي الأشهر القليلة الماضية، وانعكست تداعياتها على أوضاع الاقتصاد، ونتج عنها آثارا سلبية مدمرة نتيجة الإحداث الجارية، حيث وصل الاقتصاد إلى مرحلة من الصعب أن يتحمل خلالها أي خسائر أو أضرار إضافية، فقد انخفضت قيمة الجنيه مقابل الدولار، بينما هبطت الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى حد كبير، وارتفع الدين المحلي، واضطرت العديد من الشركات المحلية لتصفية أعمالها، مما أدي لتزايد أعداد العاطلين عن العمل، وسوف يتم استعراض وتحليل الأوضاع الاقتصادية من خلال عرض المؤشرات الرئيسية المعبرة عنها، والتي تتمثل فيما يلي :

– النمو الاقتصادي :

شهدت مرحلة ما بعد ٢٥ يناير تراجعا ملحوظا في معدل النمو الاقتصادي في العام الأول من هذه المرحلة ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالعام السابق له، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق قرابة ٨٩٣,٩ مليار جنيه، بينما كان من المتوقع أن يبلغ ٩٠١ مليار جنيه (٩٤) ،وذلك بسبب عدم انتظام دوران عجلة الإنتاج بفعل تداعيات ثورة ٢٥ يناير، والتي تجلت في حالات الاضطراب الأمني ، والاحتجاجات، والمظاهرات الفئوية، والمطالب والاعتصامات العمالية، والاشتباكات الطائفية. وبلغ معدل النمو الحقيقي حوالي ١,٨ %، مقابل ٥,١ % خلال العام السابق له ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ثم ارتفع في ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل إلى ٢,٢%، ويدل ذلك على الركود الكبير الذي أصاب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ومن المتعارف عليه أن النمو الحقيقي لأي اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على معدل الاستثمار، لأن الاستثمارات الجديدة هي التي تشكل العامل الأساسي للنمو (٩٥)

– معدل الاستثمار:

من المعروف أن معدل الاستثمار في مصر هو واحد من أدنى معدلات الاستثمار في العالم، وقد شهد هذا المعدل انخفاضا

من ١٩,٥% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ١٧,١ عام ٢٠١١/٢٠١٠ ،ثم انخفض مرة أخرى إلى ١٦,١% عام ٢٠١٢/٢٠١١ [٩٦]، وهذه معدلات متدنية للغاية، لا تكفي لتحقيق أي نهوض اقتصادي حقيقي ، أو خلق وظائف للعاطلين الجدد، وتستند الاقتصادات السريعة النمو والأعلى عالميا في معدلات نموها في شرق أسيا والمحيط الهادي إلى أعلى معدلات استثمار في العالم، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن المتوسط العالمي لمعدل تكوين رأس المال، أي معدل الاستثمار الحقيقي بلغ نحو ٤٠% في الاقتصادات السريعة في شرق أسيا والباسيفكي ، ونحو ٤٤ % في الهند، ونحو ٣٠ % في مجموع دول الدخل المنخفض والمتوسط، ونحو ٢٥ % في شرق أوروبا وأسيا الوسطي ، ونحو ٢٦ % في روسيا، ونحو ٢٣ % في أفريقيا، ونحو ٣٦ % في المغرب، ونحو ٣٤ % في الجزائر.[٩٧]

وقد شهدت هذه المرحلة هروب كثير من الاستثمارات إلى خارج البلاد، وتراجع معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كبيرة، حيث انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل إلى ٢٠٧٨,٢ مليون دولار في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ،مقارنة بنحو ٢١٨٨,٦ مليون دولار في عام ٢٠١١/٢٠١٠ ،ونحو ٦٧٥٨,٢ مليون دولار في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

– معدل التضخم:

يمر الاقتصاد المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير بحالة من الارتفاع في معدل التضخم، والذي بلغ حوالي ٧,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٢، مقارنة بنحو ١١,٨% خلال شهر يونيو ٢٠١١، ونحو ١٠,١% خلال شهر يونيو ٢٠١٠ [٩٨] وقد أدي ذلك إلى : ارتفاع معدل البطالة إلى ١١,٩ % في الربع الأول من ٢٠١١ وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بعد أن كان ٩,١% في الربع الأول من العام ٢٠١٠.[٩٩] وزيادة تكلفة المعيشة للمواطنين، حيث يشير نتائج مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية إلى ارتفاع نسبة الأسر التي لا يكفي دخلها احتياجاتها الشهرية خلال شهر مايو ٢٠١٢ لتبلغ ٥٧,٥% مقارنة بحوالي ٤٥,١% من الأسر خلال شهر مايو ٢٠١٠، وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى ٦٠,١% مقارنة ب ٥٤,٣% في الحضر دورة مايو ٢٠١٢.[١٠٠]

وقد شهدت مصر انخفاضا طفيفا في معدل التضخم خلال عام ٢٠١١ ليسجل نحو ١٠,٥% مقارنة بنحو ١١,١ % خلال عام ٢٠١٠ و ١١,٨% خلال عام ٢٠٠٩ [١٠١]، تم ارتفع هذا المعدل بنسبة ١,٨% في يناير ٢٠١٣ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢، كما ارتفع معدل التضخم السنوي في يناير ٢٠١٣ بنسبة ٦.٦% مقارنة بشهر يناير ٢٠١٢؛ وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ١٣,٩% بين يوليو ٢٠١٢ ويوليو عام ٢٠١٣ [١٠٢]، ويتمثل التأثير السلبي لزيادة معدل التضخم على قطاع التعليم، في جعل زيادة المخصصات المالية الموجهة له وهمية، فعند مقارنة هذه الزيادة بمعدلات التضخم يتضح أنها زيادة لا قيمة لها، وبالتالي لا يستفيد منها التعليم بشكل واقعي، مما يعوقه عن تحقيق أهدافه.

– تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين:

ارتفعت نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، وذلك وفقا لتقارير مشتركة أصدرها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وقد ذكر التقرير المشترك أن حوالي ١٣,٧ مليون مصري (١٧ % من السكان) يعانون من نقص الأمن الغذائي في عام ٢٠١١، مقارنة بحوالي ١٤ % في عام ٢٠٠٩، والأمن الغذائي هو قدرة الناس

على الحصول على الغذاء الكافي والصحي والأمن الذي يلبي احتياجاتهم الأساسية من الغذاء بشكل دائم. ويشير التقرير إلى أن معدلات سوء التغذية آخذة في الارتفاع خاصة التقزم بين الأطفال، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة في معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لم تحدث بين عشية وضحاها أو خلال هذا العام أو حتى خلال العام الماضي ، وإنما ترجع عدم قدرة الناس على الحصول على ما يكفيهم من الطعام والغذاء بدرجة كبيرة إلى ارتفاع معدلات الفقر وسلسلة من الأزمات المتلاحقة بدأت من عام ٢٠٠٥ وتشمل وباء أنفلونزا الطيور في عام ٢٠٠٦، وأزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية في الفترة بين ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩، والوضع الحرج للاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة.(١٠٣)

– الأحوال المادية للمواطنين:

وفقا لنتائج استطلاعات رأى المواطنين عن أحوال البلد الاقتصادية، أشار نحو ٣٨,٧% من المواطنين إلى أن أحوالهم المادية خلال شهر يونيو ٢٠١٢ أسوا من أحوالهم المادية خلال نفس الشهر من العام السابق له، حيث بلغت تلك النسبة ٣٤,٩% خلال شهر يونيو ٢٠١١ مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٠؛ وعن أحوال مصر الاقتصادية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير اظهر نفس الاستطلاع أن ٦٦,٩% من المواطنين يشعرون بسوء الأحوال الاقتصادية للدولة من حيث مستوى الأسعار والاستثمار والأنتج والحالة المادية للبلد بشكل عام خلال شهر يونيو ٢٠١٢ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق له، في حين بلغت تلك النسبة ٥٦,٥% خلال شهر يونيو ٢٠١١.(١٠٤)

– ثقة المواطنين في الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية:

يهدف مؤشر ثقة المستهلك في الأداء الاقتصادي إلى قياس مدى تفاؤل أو تشاؤم المستهلكين إزاء الأوضاع الاقتصادية الحالية في البلاد، والتوقعات الخاصة بالمسار الاقتصادي في الأجل القريب الذي يؤثر على قرارات المستهلكين الانفاقية والادخارية، وقد شهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال شهر مايو ٢٠١٣ بنحو ٣,٩ % ليسجل نحو ٦٨,٤ نقطة، مقابل نحو ٧١,٢ نقطة خلال شهر إبريل ٢٠١٣، مما يعكس تدهور في شعور المستهلكين تجاه الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ويعود ذلك إلى انخفاض غالبية المؤشرات الفرعية المكونة له، كما حقق انخفاضا بلغ حوالي ٢٨/٨ % مقارنة بمستواه خلال شهر أبريل 2012 .

كما انخفض مؤشر الثقة في السياسات الاقتصادية السائدة بنحو ٢,٨% ليسجل نحو ٥٨,٩ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٣، مقارنة بمستواه في شهر أبريل ٢٠١٣ الذي سجل خلاله ٦٠,٦ نقطة، كما انخفض بنحو ٢٤,٠% مقارنة بمستواه خلال شهر أبريل ٢٠١٢ .

– توقعات المواطنين بتحسن الحالة المعيشية والاقتصادية:

علي الرغم من ارتفاع مؤشر مستوي الدخل للأسرة المصرية خلال شهر مايو ٢٠١٣ بنحو ١٠,٤% ليسجل نحو ٣٢,٩ نقطة مقابل نحو ٢٩,٨ نقطة خلال شهر أبريل ٢٠١٣، إلا أن مؤشر توقعات تحسن الحالة المعيشية والاقتصادية للأسرة والمجتمع ككل خلال شهر مايو ٢٠١٣ قد انخفض ليسجل نحو ١١٣,٥ نقطة، مقابل ١٢٣,٤ نقطة خلال شهر أبريل ٢٠١٣، منخفضا بنحو ٨,٠%كما انخفض بنحو ٣٣,٤% مقارنة بمستواه خلال شهر أبريل ٢٠١٢.(١٠٥)

– الدين العام:

بلغت نسبة الارتفاع في حجم الدين العام خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ١٣,٩%، ليصل إلى ١٢٥٠,٩ مليار جنيه مقابل ١٠٨٠,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكانت نسبة الدين المحلي منه ٨٤,٣%، حيث ارتفع حجم الدين العام المحلي ليصل إلى ١٠٤٤,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٨٨٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، كما ارتفع حجم الدين الخارجي ليصل إلى ٢٠٥,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ١٩٢,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. (١٠٦)

ومما سبق، يتضح أن هذه الأوضاع الاقتصادية قد أثرت بشكل مباشر على الخدمات المقدمة للمواطنين من تعليم وغذاء ودواء، وهو ما يؤثر بالضرورة على عملية بناء الإنسان المصري من مختلف النواحي العقلية والصحية والأخلاقية، مما قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التنمية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وذلك باعتبار أن الأنسان هو الغاية وهو الوسيلة الأساسية في عملية التنمية. والسؤال الذي يتعين طرحه الأن هو: هل هناك من دور للبحث العلمي التربوي في معالجة هذه المشكلات والقضايا الاقتصادية التي تؤثر بما لا يدع مجالا للشك على قضية بناء الإنسان المصري صانع التنمية وغايتها النهائية؟

(ج) الأوضاع الاجتماعية:

شهد المجتمع في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي طالت كل جوانب الشخصية المصرية، ولم تكن هذه التغيرات نتاجا لعوامل ذاتية داخلية فقط، بل ارتبطت بالتغيرات والمؤثرات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في عصر العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي والثورة في مجال الاتصالات والمعلومات، ومست كافة المؤسسات في دول العالم على اختلاف درجاتها من التقدم والنمو، مما أدي إلى التأثير على القيم والمبادئ والعادات والتقاليد الاجتماعية لدي الشخصية المصرية.

وتتحدد اهم ملامح الوضع الاجتماعي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، فيما يلي:

-تنامي مشكلة الفقر: حيث انحازت سياسات الحكومات السابقة للطبقة العليا على حساب الفقراء والطبقة الوسطي وحقوقهم، سواء من حيث ما تحصلت عليه من إيرادات أو ما خططت له من نفقات، وهو تحيز ساهم في زيادة فقر الفقراء وتضخم ثروة الأثرياء، كما لم تفلح جهود الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وجهود المجتمع المدني وناتج الزكاة في اقتلاع جذور الفقر لأنها جميعا معتمدة على مصدر مشترك وهو عدم ربط خطط مكافحة الفقر بخطط التنمية الشاملة وإعادة توزيع الثروة، وعدم مشاركة الفقراء في إدارة شئونهم، والتعامل معهم كضعفاء يحتاجون لمجرد الدعم الاجتماعي (١٠٧).

-تزايد البطالة : وترجع أسبابها إلى ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف أدائها، ومن ثم محدودية قدرتها على توليد فرص عمل كافية، أي متلائمة مع الزيادة في عرض الراغبين في العمل وهذه هي معضلة التخلف أو تحدي التنمية، كما ترجع كذلك إلى حالة الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي (١٠٨)، حيث أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء ارتفاع معدل البطالة من ٧,٧% من السكان عام ١٩٩٧ إلى ١١,٢ % من السكان عام ٢٠٠٥ ثم انخفض إلى ٩,٤% من السكان، في العام ٢٠٠٩، ثم ارتفع إلى ١٢,٣% في العام ٢٠١٠ (١٠٩)، ولقد تم التحفظ على هذه التقديرات في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية عام ٢٠١١، حيث إن هناك تقديرات غير رسمية قد أشارت إلى أن نسبة البطالة في مصر وصلت إلى ٢٣,٧% (١١٠)

-تغلغل الفساد في سائر مجالات الحياة اليومية للمواطن المصري: ويبدو ذلك واضحا في أوضاع الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية حيث يدفع بعض الأطباء الجانحين بالمهنة بالمرضي إلى عياداتهم الخاصة، وفي التعاقدات على الصرف الصحي التي لا تنفذ، وفي الأرصفة والمنشآت والخطوط الأرضية التي تقام وتهدم لعدم التنسيق بين الهيئات الخدماتية المختلفة، وفساد المسئولين من الصف الثاني، وتعيين الأقارب، ووراثة المناصب، وصعوبة التمييز بين القطاعين العام والخاص لأن السلطة ممارسة من خلال شبكات من العائلات والأفراد يمتلكون حصصا متوازية في ميداني العمل والسياسة، والإستنفاع من الوظيفة، وشيوع النمط العائلي القرابي في التعيين والتوظيف (١١١)، وتسليم المباني والإنشاءات من دون أن تكون مطابقة للمواصفات، وغش المواد الأساسية، و تهريب السلع للاتجار بها في السوق السوداء، والتعدي على أراضي الدولة بالاغتصاب والإشغال غير القانوني.(١١٢)

– انتشار ظاهرة الفقرقراطية: وتتمثل مظاهرها في أن الخدمات الاجتماعية المقدمة خاصة في المناطق النائية أو خارج نطاق العاصمة ما زالت دون الحد الأدنى المطلوب، وتراكم الوظائف وتراكم الرواتب بالنسبة لفئات خاصة، علاوة على السخاء في منح الامتيازات لأصحاب الرواتب المرتفعة مقابل تضييق الخناق على ذوي الدخول الضعيفة، وتنامي ظاهرة الأطفال المشردين (أطفال الشوارع)، وهي ظاهرة أضحت تثير قلق المجتمع المدني، ومن مظاهرها أيضا أن المواطنين باتوا يرضون بالقليل وبرواتب متدنية، خصوصا وأن الحاجة للعمل باتت ملحة جدا، وبذلك أضحوا يلهثون وراء تأمين لقمة العيش، وقد اختزل ذلك طموحاتهم إلي حدودها الدنيا، وبذلك تخور قواهم فيرضون بما هو اقل من القليل، كما أن من مظاهرها أيضا سيادة ثقافة معادية لحقوق الإنسان والديمقراطية على صعيد الحياة اليومية، وكذلك عبر استخدام مبدأ الخصوصية للطعن في مبدأ عالمية تلك المحقوق وشرعيتها الدولية التي ساهمت فيها جميع الثقافات.(١١٣)

وقد شهدت الأوضاع الاجتماعية في بدايات مرحلة ما بعد ٢٥ يناير تغيرا ملموسا في مشاعر الكبت والقهر التي كان يشعر بها اغلب المصرين في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، إلى الحرية والانطلاق والشعور بالإنجاز والتفاني من اجل التغيير والإصلاح، إلا انه وبمرور الوقت ونتيجة لارتباط الأوضاع الاجتماعية ارتباطا جوهريا بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، ومن منطلق أن الوضع الاجتماعي هو بمثابة النتيجة المترتبة على الوضع الاقتصادي والسياسي ، فقد

انعكست هده الأوضاع السيئة على الأوضاع الاجتماعية في مصر، ويمكن تحديد ابرز ملامح الأوضاع الاجتماعية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، على النحو التالي:

– الحركات الاحتجاجية :

تعد الحركات الاحتجاجية من اهم ملامح الوضع الاجتماعي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وقد استمرت هذه الاحتجاجات طوال العام الأول تقريبا والعام الذي يليه. ويمكن تحديد أثر هذه الاحتجاجات في النقاط التالية:

– أثرت تلك الاحتجاجات بشكل واضح على قطاع السياحة: والذي يمثل احد اهم مصادر الدخل القومي في مصر، كما انعكس ذلك سلبا على قطاع التشغيل، علاوة على عودة المصريين من الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات هي الأخرى مثل ليبيا، مما زاد من حدة مشكلة البطالة وتعمقها بصورة كبيرة، ومن المتوقع استمرار هذه الاحتجاجات على المدي البعيد، ضغطا على الحكومة لإيجاد وظائف حقيقية، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث تغيير في الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة في رسم سياستها الاقتصادية، من خلال التغيير في بناء علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء التجاريين وتغيير الفاعلين الاقتصاديين؛ وإعادة توزيع الأوزان النسبية في هياكل الإنتاج لمصلحة قطاعات الإنتاج السلعي، والإصلاح القانوني ، وإعادة النظر في سياسة الخصخصة، كما ستنعكس تلك الاحتجاجات على النمو في الأجل الطويل.

– أدت الاحتجاجات إلى إحجام القطاع الخاص عن التوسع في الاستثمار الجالب للعمالة: وربما ساعد النظام الضريبي الصارم على الحد من التوسع في فرص العمل، كما تأخرت الحكومات في الإجراءات العلاجية، لهذه الاحتجاجات ومنحها الأولوية في السياسات العامة، أضف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار واهتزاز الأمن المطلوب للمؤسسات الإنتاجية للانتظام في أعمالها الإنتاجية أو تلبية الخدمات التي تقدمها للمواطنين؛ وما يصاحب ذلك من عدم قدرة العمال على الانتظام في عملهم لسوء الأحوال الأمنية.

– شمل تأثير الاحتجاجات جميع مناحي الحياة في الدولة: كما شمل مختلف الفئات الاجتماعية، وكان التأثير الأكبر على الحلقة الأضعف وهي شريحة المواطنين ذوى الدخول المحدودة والوظائف المؤقتة، وذلك لعدم وجود الاحتياطات الكافية لتغطية حاجاتهم اليومية لحين الانتهاء من الاحتجاجات واستقرار الأوضاع ومباشرة الأعمال، والأمر المهم الأخر هو عدم

توافر أنظمة الحماية الاجتماعية لمواجهة تلك الحالات لتيسير الأمور بما يؤدي لتجاوز المرحلة الصعبة الناتجة عن تلك الاحتجاجات.(١١٤)

– الانفلات الأمني:

تعتبر البلطجة وعدم وجود الأمن من اكثر المشكلات التي تواجه المواطن المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وذلك وفقا لنتائج استطلاع رأي المواطنين حول الأحداث الجارية الذي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في شهر يونيو ٢٠١١ ، حيث أشار نحو ٢٦/٢ % من المواطنين فقط إلى انهم يشعرون بالأمان في الشوارع خلال ديسمبر ٢٠١١، مقابل ٦٢ % خلال شهر أبريل ٢٠١١. وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات لمواجهة المشكلات الاجتماعية ومنها: إصلاح أحوال العاملين بالدولة، ومواجهة الانفلات الأمني وتحسين العلاقة بين الشرطة والشعب ورعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة وأسرهم ومحاور القضاء على البطالة. (١١٥)

–الفقر:

لا يزال الفقر إحدى المشكلات الرئيسية في مصر، كما أنه يمثل احد اهم معوقات التنمية، ويعتبر الفقر سمة مميزة لمن يعيشون في الريف المصري ، حيث تقل إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة، وبالتالي تقل الفرص في الحصول على التعليم والالتحاق بالجامعة، في الوقت الذي تعتبر فرصة الحصول على التعليم محددا أساسيا لانخفاض جودة فرص العمل مدى الحياة، وبالتالي تتواصل حلقة الفقر.(١١٦) وطبقا لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١١/٢٠١٠ فإن نسبة الفقراء في مصر في عام ٢٠١١/٢٠١٠ وصلت إلى ٢٥,٢ % من السكان، مقابل ٢١,٦ % في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وقد كانت ١٦,٧% من السكان في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩، أما الفقراء وفق خط الفقر المدقع عند مستوي دخل يومي (١,٢٥ دولار يوميا) فتصل نسبتهم إلى ٣,١٥% من السكان، وخط الفقر عند مستوي دخل يومي (٢,٥ دولار يوميا) فتصل نسبتهم إلى ٤١,٩% من السكان، أي يوجد فردان فقيران من بين كل خمسة أفراد في مصر، وترتفع النسبة إلى ٧٠,٨% في ريف الوجه القبلي وقد اقترن هذا بانخفاض في معدلات الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي .(١١٧)

-البطالة:

تعد البطالة واحدة من اكبر المشكلات التي تواجه صانعو السياسات في مصر، ويعتبر التصدي لها هو مقياس حقيقي لمدى نجاح الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري ، وقد ارتفع معدل البطالة ليصل إلى ١٢,٦% في يونيو ٢٠١٢ مقابل ٩% في يونيو ٢٠١٠ [١١٨] والحقيقة أن حجم ومعدل البطالة في مصر يشكلان مصدرا لآثار اجتماعية وسياسية شديدة السلبية، فضلا عن أن البطالة هي هدر أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهو قوة العمل وتتضاعف قيمة هذا الهدر، نظرا لأن الغالبية الساحقة من العاطلين في مصر أو نحو ٩٥% منهم من خريجي النظام التعليمي الثانوي والعالي ، ونحو ٩٩% منهم من الشباب في الفئة العمرية من (١٥ إلى ٤٠ سنه)، مما يعني أن هذه الفئة تضيع افضل سنوات عمرها في حالة تعطل، بكل ما يقترن بها من العيش عالة على الآخرين، بما ينطوي على ذلك من مساس بالكرامة وإذلال النفس.[١١٩] ووفقا لنتائج استطلاع رأي عن مؤسسة غالوب العالمية في أبريل ٢٠١٢، أشار نحو ٣٩% من المصريين إلى أن قضية البطالة وخلق فرص عمل على رأس القضايا التي يجب على الحكومة المصرية أن تعالجها في الفترة القادمة.[١٢٠]

وإذ كانت البطالة بشكل عام تشكل إحدى القضايا الرئيسية التي يجب مواجهتها، فإن بطالة الخريجين بشكل خاص تمثل اخطر هذه القضايا، لأن بطالة الخريجين تعكس قصور النظام الاقتصادي، وبالتالي قصور سوق العمل وعدم قدرته على استيعاب قوة العمل المتزايدة من الخريجين سنويا، وأن إنفاق الدولة على التعليم يعد استثمارا يجب أن يكون له عوائده، ووجود نسبة عالية من البطالة بين الخريجين يعني خسارة لتلك الاستثمارات وقوة عمل مؤهلة قادرة على الإنتاج والعطاء.[١٢١]

وهناك عوامل عديدة أدت إلى ارتفاع وتفشي البطالة من أهمها: ارتفاع معدلات النمو السكاني، وبطء معدلات النمو الاقتصادي ، وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة.[١٢٢] كما يمكن القول أن من أسباب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الأكثر تعليما هو ارتفاع سقف تطلعاتهم في نوعية الوظيفة التي يرغبون فيها، وهي التطلعات التي لا يتيسر لهم تلبيتها، نظرا لعدم توافر وظائف بمرتب مناسب، تتناسب مع مؤهلاتهم.

ومما سبق يتضح أن هذه الأوضاع الاجتماعية تشير إلى واقع اجتماعي ضعيف، يئن من مشكلات متعددة تلقي بظلالها على نظام التعليم ومؤسساته بصفة عامة والبحث العلمي التربوي بصفة خاصة، والسؤال الذي يتعين طرحه الأن هو: هل هناك من دور للبحث العلمي التربوي في معالجة هذه المشكلات والقضايا الاجتماعية التي تؤثر بما لا يدع مجالا للشك على منظومة القيم الاجتماعية التي يجب أن يتحلى بها المواطن المصري في القرن الحادي والعشرين والتي يمكنها أن توجه سلوكه في مختلف مجالات الواقع؟

(د) الأوضاع الثقافية :

تميزت الأوضاع الثقافية وأساليب حياة البشر في المجتمع المصري في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير بوجود أزمة ثقافية، تمثلت في وجود فضاء ثقافي هش وضعيف، تتناقض منظوماته القيمية مع بعضها البعض من ناحية، ويفقد الأليات الفعالة للتنشئة وفق بعض القيم الفعالة المتضمنة فيه من ناحية ثانية، ويتم اختراقه بلا رحمة من قبل ثقافة العولمة العاتية التي تمتلك كل أسباب آليات الاختراق من ناحية ثالثة.

وبتحليل الأوضاع الثقافية وأساليب حياة البشر في المجتمع المصري في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، فانه يمكن رصد بعض المشاهد الثقافية المحددة لملامح الوضع الثقافي، وهي:

-اختلال الهوية الثقافية واللغوية: حيث شابها نوع من التفكك والاضطراب؛ وضرب من التنافر والتناقض، فاللغة العربية -اللغة المنطوقة- تعاني من بلبلة الألسن وتعدد اللهجات والرطانات التي تحسب بالعشرات، كما أن الثقافة القومية لم تنج من هذا التفرق والتمزق، ولم تسلم من الخلط وخلخلة البناء، فهناك ثقافة الخاصة وخاصة الخاصة، وثقافة العامة وعامة العامة، وثقافة رجل الشارع، وثقافة أهل الحرف والصناعات، وهذه الثقافات وإن اتفقت في بعض الثوابت وما أقلها، تدفع بأصحابها إلى مسارات من السلوك متباينة، وتوجههم اتجاهات متباعدة، ومن ثم يصعب الالتقاء عند نقطة الهدف القومي بعامة واعني بها فكرة الانتماء إلى الوطن. (١٢٣)

- تزايد النزعة نحو ممارسة العنف والتطرف: حيث تشير الشواهد الحياتية للمجتمع المصري في السنوات الماضية إلى تزايد النزعة نحو ممارسة العنف والتطرف بصوره المختلفة، بدءا من عنف الحوار ومرورا بالتشاجر والصراع اليومي وانتقالا إلى

العنف الجسدي والاغتصاب، ومن يطلع على صفحات الحوادث في الصحف اليومية يلاحظ شيوع أنماط مستحدثة من الجرائم مثل: قتل الأزواج لزوجاتهم، أو قتل الزوجات لأزواجهن، وقتل الأبناء لآبائهم، وقتل الآباء لأبنائهم، ومن يلاحظ سلوكيات التلاميذ بالمدارس يستطيع أن يرصد مظاهر العنف السائدة في العلاقات بينهم وكذا بينهم وبين أساتذتهم والذي يتدرج من العنف اللفظي إلى العنف المعنوي إلى العنف الجسدي والمادي .(١٢٤)

– انتشار أنماط ثقافية مستحدثة: يرصد المثقفون والمفكرون وعلماء الاجتماع في أبحاثهم انتشار ثقافات مستحدثة مثل سيادة سلوكيات هابطة تبحث عن الجنس وتستجيب للغرائز الدنيا، انتشار أنواع من الفن الرخيص واختفاء الفن الراقي والرفيع، تداول لغة هابطة في الحوار اليومي بين معظم الشرائح الاجتماعية المختلفة، اللجوء إلى التفكير الخرافي والدجل في حل مشكلات الحياة، شيوع اللاعقلانية في تناول القضايا الدينية والفقهية، تدني مستوي الثقافة، العزوف عن القراءة، سيادة ثقافة النقل والتخلي عن ثقافة التجديد والابتكار واختفاء قيم التعاون والتسامح والتكافل الاجتماعي ، الهرولة نحو تبني قيم الكسب السريع من أعمال غير منتجة (السمسرة والمضاربة)، اعتماد القرية على المدينة في سد احتياجات المقيمين فيها بدلا من العكس الذي كان سائدا من قبل، زحف المباني السكنية على الأراضي الزراعية، تجريف أجود الأراضي وتحويلها إلى كتل خرسانية صماء، ازدياد تغريب الحياة الاجتماعية سواء انعكس ذلك في أنماط السلوك اليومي أو في اللغة المتداولة.(١٢٥)

– المغالاة في تقليد كل ما هو غربي: أن ما أصاب المجتمع المصري في هذا الصدد لم يقتصر على الجوانب المادية، بل تعداها إلى تلك الأمور التي نرمز إليها بالمسائل الجوهرية، إذ أنها (الجوانب المادية) مشبعة ومحملة بعناصر ثقافية تبعدنا عن جوهر الشخصية المصرية الحقة، هذا ولقد اتخذ التعليم – النظامي بوجه خاص– أداة ومطية لذلك.(١٢٦)

وفي مرحلة ما بعد ٢٥ يناير فان الأوضاع الثقافية في مصر لم تختلف كثيرا عن المرحلة السابقة، حيث تشير ملامح الوضع الثقافي إلى ما يلي :

– تحول الخطاب الديني إلى موضوع للنقاش السياسي والاقتصادي:

أدت التطورات السياسية التي شهدتها مصر في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، لتحول الخطاب الديني إلى موضوع للنقاش السياسي والاقتصادي ، كما أدت إلى تأمل قضية الخطاب الديني على مستويات مختلفة، فبدأت قضية الخطاب الديني وتجديده والدور الذي يمكن أن يقوم به في حث الأفراد والجماعات على تحقيق نهوض اجتماعي واقتصادي – تطل براسها في الخطاب السياسي ، وتؤكد دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء تراجع قيمة العمل، واحترام العمل، والإخلاص فيه، وقيم الإنجاز، وقيم العلم في الخطاب الديني ، ويشير ذلك إلى ضآلة اهتمام الخطاب الديني بهذه القيم. (١٢٧)

– الانقلاب الصادم في منظومة القيم المصرية:

ثمة انقلاب صادم، في منظومة القيم المصرية، والتي حفظت قوام الشخصية المصرية، من نخوة، وشهامة، واعتدال، وإتقان وتفان، إلى غير ذلك من قيم إيجابية، قبل أن ينقلب الوضع وتتسلل قيم سلبية جديدة، من شأنها الحيلولة دون إحداث تنمية، كما تفرض ضغوطا على تحقيق أي خطط حالية ورؤى مستقبلية.(١٢٨) ومن الطبيعي أن يؤثر هذا الوضع على دافعية المجتمع، ورغبته في تحقيق التنمية.

– وقوع الشخصية المصرية أسيرة لمجموعة من القيم السلبية:

تعوق القيم السلبية أي عملية للتنمية، التي هي السبيل الوحيد لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري على مر العقود، فهي في مجموعها قيم لا زالت تحث على: الكسب السريع والسهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه، الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار، الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له، تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية، الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر، الأخذ لا على العطاء، اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع، الحقد الطبقي

وليس على المساواة والمحبة والإخاء، اللاعقلانية وليس على العقلانية، استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة، إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية، إضافة إلى أنها تحث على الفساد الخلقي بجميع صوره فالغاية – المال– تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبغاء. ..إلخ).[١٢٩]

– سيادة الازدواجية في الشخصية المصرية:

ومن ذلك على سبيل المثال: محاولة المحافظة على القيم والتقاليد الموروثة وفي ذات الوقت التشبه بثقافة الغرب، والصراع الدائم بين قيم الماضي وما أحدثه الحاضر من تحولات، والتطرف في الدين مقابل العري والتبرج في الفضائيات مثلا؛ والتغني بحب الوطن والرغبة في الهجرة منه، والزواج التقليدي مقابل الزواج العرفي، وقد ارتبط ذلك كله بغياب القدوة داخل المؤسسات التربوية.

– ظهور الفردية مكرسة قيم الانكفاء على الذات والأنانالية:

ومن مؤشراته: ضعف الانتماء للأسرة والوطن، وتراجع قيم التضامن والحوار، ودعم قيم التسلق والضعف المهني على حساب قيم الكفاءة والتنافس الشريف والاعتراف بالحق وروح الفريق، وتراجع قيم العلم والبحث العلمي والجدية والمهنية والعقلانية أمام تصاعد قيم الغش والخرافة والتقليد والنقل، ولم يعد الترقي والصعود المهني نتيجة للتحصيل العلمي والكفاءة والخبرة، بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرابة والشراكة في الفساد والإفساد وتصريف الأمور.[١٣٠]

ولقد كانت النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك، هي أن المجتمع بات يشهد تأكلا في قيمه الاجتماعية والأخلاقية التي عرف بها عبر تاريخه؛ وانه يمر بمنعطف تاريخي يجعل الشخصية المصرية التي تميزت باعتزازها بتاريخها ووطنها وقيمها السمحة وفضائلها في مفترق طرق بين المحافظة على القيم الأصيلة التي حفظت كيان المجتمع المصري، وبين ما تعرضت له من مؤثرات أدت إلى طغيان نقاط الضعف على نقاط القوة.

ومما سبق يتضح أن هذه الحالة الثقافية – جميعها– تشير إلى فضاء ثقافي هش وضعيف تتناقض منظوماته القيمية مع بعضها البعض ، ويفقد الآليات الفعالة للتنشئة الثقافية وفق بعض القيم الفعالة المتضمنة فيه، ويتم اختراقه بلا رحمة من قبل ثقافة العولمة العاتية التي تمتلك كل أسباب آليات الاختراق، والسؤال الذي يتعين طرحه الأن هو: هل هناك من دور

للبحث العلمي التربوي في معالجة هذه المشكلات الثقافية التي تؤثر بما لا يدع مجالا للشك على المنظومة الثقافية التي يجب أن يتحلى بها المواطن المصري في القرن الحادي والعشرين والتي يمكنها أن توجه سلوكه في مختلف مجالات الواقع؟

(هـ) الأوضاع التعليمية:

شهد المجتمع في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير مجموعة من الظواهر والمظاهر السلبية التي طالت كل مراحل التعليم وأنواعه، والتي أدت تفاعلاتها إلى ما يشهده المجتمع اليوم من أحداث ووقائع، واذا امعن النظر إلى تلك الظواهر وأخضعت لشيء من التحليل وإعمال الفكر، لتبين أنها- في مجملها- انعكاس لتلك الأبعاد والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أصابت المجتمع. وبتحليل أوضاع النظام التعليمي في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، يمكن رصد بعض المشاهد التعليمية المحددة لملامح الوضع التعليمي ، وهي:

- غياب الفلسفة والإخلال بالمبادئ: والتخبط في السياسات والاستراتيجيات والتي طالت مختلف عناصر المنظومة التعليمية، كما طالت المبادئ العامة والأمور التفصيلية، والتي ارتبطت بشخص المسئول الأول عن التعليم (وزير، حكومة)، ليأتي من بعده برجاله ومستشاريه وخبرائه ليعيدوا الكرة بزعم التطوير والإصلاح، وكأن كل من يأتي يريد أن يكون له بصمته، وليس من شك في أن اتخاذ مثل تلك القرارات المتعجلة وغير المدروسة ليلقي بانعكاساتها على التعليم في الميدان، وليس هذا فحسب بل من شأنه أيضا أن تفقد العناصر والأطراف المشاركة في الجهد التعليمي ثقتها وإيمانها بجدوي ما يمكن أن تقوم به.(١٣١)

-تغيير الوزراء والمسئولين دون معرفة السبب: في تغيير وزير ما رغم قبوله مجتمعيا، أو بقائه رغم الرفض المجتمعي له، وقد نعود مرة أخرى لنفس الوزير بعد مدة ما، كما قد يمتد التغيير الشكلي لمسمي الوزارة نفسها فتارة هي وزارة التربية والتعليم، وتارة أخري هي وزارة التعليم فقط، ومرة ثالثة تضم الوزارة بين دفتيها التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي، ومرة رابعة تضم ثلاث وزارات معا في وزارة واحدة فتصبح للتعليم قبل الجامعي والعالي ومعهما البحث العلمي، وقد يتم الفصل بين الوزارات الثلاث.

-التغيير العشوائي في هيكل التعليم: حيث تعدل أنظمة التعليم بطريقة عشوائية، رغبة في تنفيذ رؤية وفلسفة وزير ما؛

وكتيبة المستشارين جاهزة لوضع حيثيات تنفيذ رؤية سيادته، وإذا جاء وزير آخر وكانت رؤيته تخالف رؤية سابقه تكفل المستشارين بنفس شخوصهم لكي يحققوا رؤيته مع تقديم قائمة بحيثيات ومبررات وجهة نظره الصائبة، وتاريخ التعليم حافل بالأمثلة المؤكدة لذلك. (١٣٢)

– تدهور محتوى التعليم ونوعيته وعوائده: كمحصلة لعدم التناغم وغياب التنسيق بين عناصر ومكونات المنظومة التعليمية، فأهداف التعليم والتعلم ملتبسة وغير واضحة أو محددة إجرائيا، ومناهج التعليم وما يستتبعها من استراتيجيات تعليمية تعلمية هي بدورها يشوبها الكثير من نواحي العوار، هذا فضلا عما يكتنف عمليات وإجراءات التقويم ومجالاته من قصور، أن ذلك وغيره مرجعه إلى غياب الرؤية الكلية الشاملة لما يجب أن يكون عليه الموقف التعليمي والمؤسسات التعليمية.(١٣٣)

– الاهتمام النسبي بالشكل وإفراغه من المضمون: تميز نظام التعليم المصري في الآونة الأخيرة بغلبة الطابع الشكلي عليه دون كبير اكتراث بمضمون ما يدور به من تفاعلات، وفي حلقات المنظومة التعليمية كافة تتبدى هده الصورة، وبجلاء، فما اكثر ما تم إفرازه من تقارير وتوصيات وتوجيهات على الورق، وما اقل ما أصاب الموقف التعليمي جراء ذلك من تحسينات وإصلاحات، والناظر إلى أي مدرسة وما ترفعه على جدرانها من شعارات من أمثال نظيفة جميلة متطورة منتجة.. الخ، أو غير ذلك مما يتغير بتغير المسئولين ليري أن ذلك مجرد شعارات خاوية من المضمون.(١٣٤)

– النظرة إلى التعليم بحسبانه عملية مادية: غلبت النواحي المادية على جميع مناحي الحياة في مصر في الأونة الأخيرة، ولم يكن التعليم باستثناء من ذلك، وتمثل ذلك في العديد من المظاهر التي من بينها التعليم الخاص والمدارس التجريبية بمصروفات وما يطلق عليه مدارس اللغات، هذا فضلا عن تفاقم انتشار الدروس الخصوصية، ولقد أضحى من الشائع انه اذا أردت أن تحصل على تعليم جيد يتعين أن تدفع نظير ذلك، وهكذا وصل الحال إلى وجود تعليم للقادرين ماديا يفضي إلى دروب ومواقع متميزة ومرموقة في المجتمع، وتعليم للمهمشين وأشباههم يغلب عليه أن يكون تعليما قشريا لا يفضي إلى كبير شيء.(١٣٥)

وبنظرة تحليلية فاحصة ومدققة لأحوال وواقع المؤسسات التعليمية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، يتبين أن الأوضاع التعليمية

شهدت نموا ملموسا في أعداد المدارس والفصول والتلاميذ والمعلمين في مرحلة التعليم قبل الجامعي: حيث بلغ عدد المدارس على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، ٤٧,٥ ألف مدرسة، وكانت نسبة المدارس الحكومية منها ٨٧%، كما بلغ عدد الفصول ٤٥٣,٧ الف فصل خلال نفس العام، وبلغت نسبة الفصول المتواجدة في المدارس الحكومية نحو ٨٨,٣% في العام نفسه. كما بلغ إجمالي أعداد التلاميذ في مراحل التعليم قبل الجامعي عدا التعليم الأزهري ١٨,٣ مليون وذلك خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بنحو ١٧,٥ مليون تلميذ في العام ٢٠١٠/٢٠١١ كما بلغت نسبة أعداد التلاميذ في المدارس الحكومية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ٩١%، وكانت نسبة التلاميذ الذكور ٥١,٣% مقابل ٤٨,٧% نسبة التلميذات الإناث، و ٥٠,٧% نسبة التلاميذ في الحضر مقابل ٤٩,٣% نسبة التلاميذ في الريف عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وتجدر الإشارة إلى أن أعداد الطلاب في التعليم الأزهري قبل الجامعي بلغت ٢,١ مليون طالب، نسبة الذكور منهم نحو ٥٥,٧% عام ٢٠١١/٢٠١٢. كما بلغ إجمالي أعداد المدرسين والأخصائيين في مراحل التعليم قبل الجامعي عدا التعليم الأزهري ١,٠٤ مليون وذلك خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ (٩٣٣ ألف مدرس بالإضافة إلى ١٠٥ ألف أخصائي)، وبلغت نسبة المدرسين العاملين في الحلقة الأولي من التعليم الأساسي ٤١,١% ،تلاها المدرسون العاملون في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بنحو ٢٦,٩%، ثم الثانوي الفني بنسبة ١٥,٣%، والثانوي العام بنسبة ١١,٢%، ثم يليهم باقي المراحل وذلك خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد المدرسين في التعليم الأزهري قبل الجامعي بلغت ١٥٤,٩ ألف عام ٢٠١١/٢٠١٢ .(١٣٦)

كما شهدت الأوضاع التعليمية بمرحلة التعليم الجامعي ، أيضا، نموا ملحوظا في أعداد: الطلاب، والخريجين، وأعضاء هيئة التدريس العاملين فيه، حيث بلغ إجمالي الطلاب المقيدين بالتعليم العالي عام ٢٠١١/٢٠١٢ نحو ٢,١ مليون طالب، مقارنة بنحو ٢,٥ مليون طالب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتصل نسبة الطلاب الذين ينتمون إلى الجامعات الحكومية منهم نحو ٥١% من إجمالي الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي ، أما الطلاب المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة فتصل نسبتهم إلى ١٣,٤%، كما تصل نسبة الطلاب المقيدين بجامعة الأزهر إلى ١٢,٧% كما بلغ إجمالي الخريجين بمؤسسات التعليم العالي عام ٢٠١٠/٢٠١١ نحو ٤٨٤,٤ ألف، مقارنة بنحو ٤٩٠,٣ ألف طالب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ منهم

٥٨/٧% ينتمون إلى الجامعات الحكومية، كما بلغ إجمالي الخريجين الذين ينتمون إلى المعاهد العليا الخاصة ٧٩,٤ ألف خريج، يمثلون نحو ١٦/٤% من خريجي التعليم العالي عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وبلغ إجمالي أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٩٧ ألف عضو، ٨٥ ألف عضو منهم ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالي الجامعي ، بينما نحو ١٢ ألف عضو ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالي غير الجامعي . وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الذين ينتمون إلى الجامعات الحكومية ٧٠,٢ الف عضو، بنسبة ٨١,٩% من إجمالي العاملين بتلك المؤسسات يليهم جامعة الأزهر بنسبة ١٠,٤%، ثم الجامعات الخاصة بنسبة ٥,٤%، والأكاديميات (تضم الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وأكاديمية الفنون) بنسبة ١,٧% وذلك عام ٢٠١٢/٢٠١١ وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٦٠٠٠ آلاف من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي غير الجامعي هم أعضاء أصليون أو دائمون بينما ٥,٥٨ آلاف هم أعضاء منتدبون وذلك عام ٢٠١٢/٢٠١١ (١٣٧).

وعلي الرغم مما قد تعكسه طبيعة الأرقام السابقة من حدوث اهتمام من قبل الدولة بتطوير التعليم من الناحية الكمية، ورغم الضجيج الذي يملأ الساحة التعليمية ويزعم أنه يدعم الإصلاح والتطوير والتحديث وغير ذلك من مفاهيم، فان تشخيص الواقع يشير إلى أن عكس ذلك تقريبا هو الذي حدث، حيث يكشف الواقع الكيفي للتعليم في مصر مدي هشاشة ذلك التطور والاهتمام والإصلاح، وهو ما يظهر في انخفاض التقدير المجتمعي لقيمة التعليم على الرغم من تزايد الطلب الاجتماعي عليه، والمدارس الخاوية من طلابها، وحجم الإنفاق الأسري على الدروس الخصوصية، وغيرها من مظاهر أزمة التعليم في مصر ومشكلاته في مرحلة ما قبل وما بعد ٢٥ يناير، ولعل في النقاط التالية ما يساعد على توضيح ذلك:

– نقص الأبنية المدرسية وارتفاع كثافة الفصول:

من اهم المشكلات التي يعاني منها التعليم المصري، وخاصة في مراحل التعليم الأساسي، حيث ترتفع كثافة الفصول في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي مقارنة بباقي المراحل التعليمية المختلفة، فقد بلغ متوسط كثافة الفصل في المرحلة

الابتدائية نحو ٤٣,٣ تلميذ / فصل عام ٢٠١٣/٢٠١٢، كما ترتفع كثافة الفصول في المداس الحكومية عن المداس الخاصة، وذلك بالنسبة لجميع المراحل التعليمية عدا الثانوي التجاري ، وترتفع كثافة الفصول في الحضر في مراحل التعليم الأساسي والثانوي العام، بينما ترتفع كثافة الفصول في الريف في مراحل التعليم الثانوي الصناعي والثانوي الزراعي (١٣٨).

ويرجع ارتفاع كثافة الفصول إلى نقص الأبنية التعليمية، وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة، والتي لا يستطيع المواطن العادي أن يدركها بدخله المحدود، مما يزيد من الضغط على المدارس الحكومية، هذا بالإضافة إلى وجود المدارس القديمة ذات الطابق الواحد أو الطابقين شبه المتهدمة، التزايد المستمر للكثافة العددية لدى الطلاب، وخاصة الأطفال في المرحلة الابتدائية، وتؤثر الكثافة المرتفعة على فرص المتعلمين في استيعاب المواد التعليمية، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والتسرب من التعليم، وانتشار العنف داخل الصفوف الدراسية، وكذلك انتشار الأمراض.(١٣٩)

– الدروس الخصوصية:

أدى ضعف ثقة الأسرة في المدرسة، وفي ما تقدمه من تعليم لأبنائها، للاتجاه إلى السوق السوداء في التعليم، والتي يقصد بها الدروس الخصوصية، والتي أصبحت ظاهرة مرضية مزمنة في جسد التعليم المصري، فضلا عن ظاهرة الكتب الخارجية، ومذكرات معلمي الدروس الخصوصية.(١٤٠) ومن ثم تتحمل الأسر المصرية الكثير من الأعباء المالية طوال العام الدراسي وخلال فترة الإجازات، حيث توجه الكثير من ميزانيتها إلى الإنفاق على مجموعات التقوية والكتب الخارجية والدروس الخصوصية، إضافة لمصروف الجيب والانتقالات والملابس.

– ظاهرة الرسوب:

ترجع أسباب رسوب الطلاب إلى مجموعة من العوامل الذاتية (التي تتعلق بالقدرة الذهنية للطالب والحالة النفسية –والصحية)، والعوامل الاجتماعية (الحي ، والشارع)، والعوامل الأسرية (ثقافية واقتصادية)، والعوامل المدرسية (المعلم)، المنهج، الإدارة، أساليب التقويم) وكلها ذات أهمية كبيرة في التأثير على رسوب الطلاب. ووفقا لأحد التقارير المعلوماتية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في مارس ٢٠١٣ فان معدل الرسوب في الحلقة الأولى

من التعليم الأساسي يصل إلى ٥,٨%، بينما في الحلقة الثانية يعيد ١١,٢% من الطلاب الصفوف الدراسية، وتصل هذه النسبة في الثانوية الفنية إلى ٦,٦%، والثانوية العامة ٥,٢% وذلك خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.(١٤١)

– التسرب من التعليم:

يعتبر التسرب من أخطر المشكلات التي تواجه التعليم في مصر، كما أنه أحد الأسباب الجذرية لمشكلة الأمية وللمشكلة السكانية، حيث تؤدي إلى تدني الخصائص السكانية وتكريس الفقر من جيل إلى آخر. وقد بلغ إجمالي عدد المتسربين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وفقا لأحد التقارير المعلوماتية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في مارس ٢٠١٣، ٢٦,١ الف تلميذ من بينهم ٦,١ آلاف ذكور، و ٢٠ ألف إناث وذلك بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١، كما بلغ إجمالي عدد المتسربين في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ١٦١,٢ منهم ٨٧,٣ ألف ذكور و ٧٣,٩ ألف إناث وذلك بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١ (١٤٢) وعلى الرغم من أن هذه المشكلة هي قضية تعليمية في الأساس إلا أن معالجتها والتغلب عليها لا يقتصر على وزارة التربية والتعليم فقط، ولكنها مشكلة تتطلب التنسيق مع وزارات أخرى مثل وزارة الأسرة والسكان ووزارة التضامن الاجتماعي لتغطية الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمشكلة.

– التقتير في الموارد المخصصة للتعليم:

يلحظ المستقرىء لبيانات الإنفاق الحكومي على التعليم في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، التقتير في الموارد المالية الموجهة للتعليم قياسا بالنمو في الإنفاق على أمور وقطاعات أخرى ، فقد انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، حيث وصلت إلى ٣,٧% عام ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بنحو ٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وقد كانت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ٢,٧% عام ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بنحو ٢,٨% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ . كما انخفضت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٩% عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بنحو ٢,٨% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .(١٤٣) وتراجعت نسبته من إجمالي الإنفاق العام من ١٦% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، إلى ١٢,٧% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ثم انخفضت إلى

١٠,٦% في عام ٢٠١٢/٢٠١١، ثم ارتفعت قليلا في العام ٢٠١٣/٢٠١٢، لتصل إلى ١٢,٠% من إجمالي الإنفاق العام.(١٤٤) وذلك برغم زيادة إعداد الطلاب، وبرغم الإنفاق على كادر المعلمين، وهو ما يعكس تردي أوضاع التعليم في مصر.(١٤٥) ولسنا هنا بصدد رصد نتائج مثل هذا التقتير، ولكن تكفي الإشارة إلى حالة الكثير من الأبنية التعليمية، لاسيما في المناطق غير المحظوظة، وحالة وشكل الكتاب المدرسي ، أو المرافق الأساسية المصاحبة لعملية التعليم والتعلم، كالمعامل والورش والتجهيزات أو حتى أجور الكوادر التعليمية منسوبة إلى ما نعانيه من تضخم، أن كل هذه المظاهر قد انعكست سلبا على الموقف التعليمي ونواتجه.(١٤٦)

– التردي في أحوال المعلمين وتدني مكانتهم الاجتماعية:

يعتبر المعلم أحد أهم أطراف العملية التعليمية إلا أنه يعاني من عدد من المشكلات أهمها: ضعف مشاركته في صنع القرارات التعليمية، وخاصة في موضوعات المناهج الدراسية، والميزانية المدرسية، واختيار المعلمين الجدد للمدرسة. كما أن فرص النمو والتطوير المهني لمعلمي التعليم الأساسي قليلة، وإن توافرت فهي غير فعالة لأسباب عديدة مثل شكلية التدريب، وعدم ملاءمته للاحتياجات الفعلية للمعلمين، وحتى وحدات التدريب والجودة الموجودة بجميع المدارس لم تنجح في إشباع احتياجات المعلمين للنمو والتطوير المهني.(١٤٧)

ومما لا شك فيه، فإن حالة التردي في أحوال المعلمين، وعدم قدرتهم على العيش، في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية، تجعلهم يلجأون إلى أعمال إضافية، تعوق أدائهم لمتطلبات وظيفتهم ،ولذلك فمهما كانت القرارات المرتبطة بالإصلاح والتطوير، والرؤي المختلفة لذلك، فإن مصيرها إلى فشل، نتيجة لإغفال أهم جانب والذي يمثل أولوية وهو المعلم. ولهذا فإن قرارات الإصلاح التربوي لا بد أن تنظر إلى المعلم وأحواله، المادية وغير المادية، بداية، وقبل أي شيء أخر، وهناك الكثير من الدراسات والبحوث التي أشارت إلى ذلك، ولكن وقع الأمر يشير إلى غير ذلك، إن الموضوع يحتاج إلى قرارات هامة تتعلق بالمعلم والمناخ الذي يعمل من خلاله، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية الاختيار بين الأولويات وترتيبها، عملية صعبة ومعقدة تتحكم فيها عوامل كثيرة، إلا أن هناك صعوبة بالبدء في كل الجوانب دفعة واحدة، لا بد من الاختيار وفق شروط، فتحقيق شيء أفضل من الضياع في تحقيق أشياء لا تكتمل لظروف قد تكون

مادية أو غير ذلك.(١٤٨)

بالإضافة لضعف مكانة المعلم، سواء على مستوي النظام التعليمي أو على المستوي المجتمعي، فما زالت النظرة له غير مرضية، بسبب ضعف رواتب المعلمين، ولجوء الكثير منهم للدروس الخصوصية، لسد احتياجاتهم الأساسية، وشعور المعلمين بضعف الفعالية والتأثير لأسباب عديدة مثل ظروف الفصل من حيث تكدس عدد الطلاب، وقلة الإمكانات المتاحة، وتكدس المناهج الدراسية، وعدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التغيير والتجديد، كما أن الحالة النفسية والمادية المتدهورة للمعلم تزيد من مشاعر المعلمين بضعف الفعالية والقدرة على التأثير في تعلم التلاميذ.

– تحلل السلطة وغياب المسئولية في مؤسسات التعليم:

يلمس المستقرىء لما يجري على الساحة التعليمية في العقود الثلاثة الماضية، بدءا من أعلى المستويات (الوزارة)، ووصولا إلي أصغرها (الفصل)، أن هناك اتجاها نحو التخلي عن المسئولية مخافة المحاسبة والمساءلة، فالوزارة وأجهزتها دوما في انتظار توجيهات"، والأجهزة والجهات ما دوم ذلك بانتظار" تعليمات"، والمعلم في الفصل عاجز في الجملة عن اتخاذ القرارات الصائبة التي من شأنها تفعيل عملية التعليم والتعلم، وكل طرف يريد أن يلقي بالتبعية والمسئولية على غيره من الأطراف.(١٤٩)

ويتضح من العرض السابق أن التعليم المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير يعاني من آزمة حقيقية، وان الأمر برمته بحاجة إلى مراجعة شاملة، وإعادة نظر في ترتيب أولويات إصلاحه وتطويره، بحيث يقر في خلد المسئولين أن التعليم يجب أن يحظى بأولوية مطلقة إذا أريد له أن يكون فعالا، وإذا أريد له أن يكون كما يقال قاطرة للتقدم، والسؤال الذي يتعين طرحه الأن هو: هل هناك من دور للبحث العلمي التربوي في معالجة هذه المشكلات التعليمية التي تؤثر بما لا يدع مجالا للشك على كفاءة أداء نظام التعليم من الناحيتين الكمية والكيفية؟

وبعد دراسة واقع المجتمع المصري من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، فانه يجب تحديد القضايا المجتمعية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها بالبحث والدراسة حتي يتمكن المجتمع المصري من الانطلاق إلى آفاق أعلى وارحب من التنمية الشاملة، وهذا هو ما سوف يتناوله البحث في النقطة التالية:

(٢) القضايا المجتمعية ذات الأولوية بعد ٢٥ يناير

في ضوء تشخيص أوضاع المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، ووفقا لما توصلت إليه البحوث والدراسات السابقة من نتائج، يستخلص الباحث بعض القضايا المجتمعية التي يري أنها الأكثر أهمية، وفقا لطبيعة المرحلة الحالية، ووفقا للآمال والطموحات التي ينشدها المجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، والتي تمثل مشكلات ملحة يجب العمل على معالجتها بصورة عاجلة أو آجلة، حتي يتمكن المجتمع من تحقيق المستقبل المنشود لكافة أبنائه، وسوف يراعي الباحث في اختياره لهذه القضايا الإجابة عن سؤالين أساسيين، أولهما: لماذا تعتبر هذه القضية ذات أولوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير؟، وثانيهما: هل القضية المختارة هي ما يمكن أن يهتم به البحث التربوي، وهل تقع داخل حدوده وإمكاناته؟،

وذلك على النحو التالي:

(أ) القضايا السياسية:

أكدت شواهد الواقع السياسي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير حدوث تغير ملحوظ في المجتمع المصري من الناحية السياسية، ولعل المشاركة الفاعلة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية كنموذج، وكذا حالة الحراك والحوار الصحي بين أطياف المجتمع في رسم المستقبل المرجو من كل فئاته، ووضعه على الطريق الصحيح، لنهضة سياسية وديمقراطية تلبي طموحاته، لكن لا يكفي التغيير السياسي دون أن يحميه تغيير اجتماعي يعززه ويسير بالتوازي معه، حتي تصبح الطفرة كاملة ،والنهضة جماعية. ويمكن أجمال القضايا السياسية ذات الأولوية التي يتعين معالجتها من قبل البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير فيما يلي :

– الحرية:

تعتبر هذه القضية من أولويات البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير لأنها تعتبر احد المطالب الأساسية التي نادي بها المصريون في الخامس والعشرين من يناير، بالإضافة إلى أن الحرية ضرورة من الضروريات الإنسانية في كل العصور وفي مختلف المجتمعات، وهي مسألة وجودية ذات علاقة أصيلة ووثيقة بكيان الإنسان ووجوده، حتي العبد لا تختلف حريته

عن حرية المواطن إلا من حيث الدرجة، فالمواطن ليس تام الحرية والعبد ليس تام العبودية، ولذلك فان الإنسان دائما يحارب ويناضل ويدفع الغالي والنفيس في سبيل حريته، وفي أحيان كثيرة يدفع حياته ثمنا لها . ويمكن للتربية بوسائطها المختلفة أن تؤدي دورا كبيرا في تنمية قيمة الحرية في الرأي وفي الفكر وفي الإبداع وفي البحث عند الإنسان المصري ، ومن هنا تأتي أهمية معالجة هذه القضية من الناحية التربوية.

– العدل:

تمثل قضية العدل عند المصريين قضية محورية، فالشعب المصري شعب زراعي يكره الظلم والاستبداد، لقد سيطرت قلة قليلة العدد من السياسيين ورجال الأعمال على مقدرات المجتمع في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، وبثت في المجتمع قيما جاهلية تبعد أبناء الطبقي الوسطي عن مواقع الامتياز وتمنحها للأقل منهم شانا وكفاءة، ويمكن للتربية بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة تنمية قيمة العدل عند أبناء المجتمع، باعتباره احد المطالب الأساسية التي نادي بها المصريون في الخامس والعشرين من يناير ومن ثم تأتي أهمية معالجة هذه القضية من قبل الباحثين التربويين، حيث يعد العدل هو المطلب الأهم والأكثر إلحاحا الذي يسعي المجتمع المصري إلى تحقيقه جنبا إلى جنب مع الحرية والكرامة الإنسانية، تلك الحقوق الراسخة الثابتة لكل البشر.

– الحوار:

تعتبر قضية الحوار من ابرز القضايا التي يتعين معالجتها من قبل الباحثين التربويين، وذلك انطلاقا من موجة التغيير العاتية التي اجتاحت المجتمع المصري في السنوات القليلة الماضية، بسرعة تفوق استيعاب البشر، كل شيء يختلف إلى حد واضح عما ألفه المصريون وتعودوا علية، وصارت الاختلافات بين الناس على قدر واضح من التباين الذي يجعل أسئلة عدة تطرح حول هذا الوضع الذي يؤولون إليه، ويعيشونه يوميا بتفاصيله الدقيقة التي تؤكد أن الاختلافات بين البشر ليست سنة كونية فحسب، إنما معادلة تحتاج حكمة وسعة معرفة حتي يمكن استيعابها والتعامل معها، من منطلق أنهم يعيشون على أرض واحدة على اختلاف أعراقهم ومذاهبهم ودياناتهم، (وهذ العيش) يحتاج لكي يثمر عن (التعايش) إلى محاولات جادة وعميقة يندرج في جدولها فهم الذات، والقدرة بالتالي على فهم الآخر، واستيعاب مساحته الحياتية

المختلقة، فالاختلاف سمة كونية قائمة إلى يوم الدين، ولهذا يكمن دور الإنسان في إدراك اختلافها لا في حتمية الخلاف معها.

–الانتماء:

تعتبر قضية الانتماء من أهم القضايا التي كانت ولا تزال موضع اهتمام معظم الفلاسفة والعلماء والمربين على اختلاف العصور، نظرا لأنه احد دعائم بناء الفرد والمجتمع والأمة، وبدونه لا يمكن للفرد أن يدافع عن وطنه ومجتمعه ويحميه أو يساهم بإخلاص في بنائه، ولذلك فقد حرصت المجتمعات المختلفة على تعميق الشعور بالانتماء لدي أبنائها، وفي ضوء ما يواجهه المجتمع المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير من تحديات فكرية تستلزم العمل على تعزيز الانتماء، وتحقيق الارتباط الفكري والوجداني بالوطن، والذي يمتد ليشمل الارتباط بالأرض والتاريخ والبشر وحاضر ومستقبل الوطن، ومد جذوره في أعماق التربة المصرية، وأن يتمثله المصريون سلوكا وممارسة وثقافة ووعيا، ليصل بهم إلى بر الأمان في ظل الظروف والتغيرات الراهنة، حيث تحتاج مصر في الوقت الحالي أن يكون جميع أبنائها يدا واحدة تبني ولا تهدم، تعمر ولا تخرب، تزرع ولا تحرق، تربي ولا تقتل، إذ الناتج من ذلك كله لن يحصده سواهم، ولسوف يكون حصادا مثمرا إذا أحسن الغرس ومن ثم تأتي أهمية دراسة هذه القضية واعتبارها من القضايا التي يجب أن تحظي بأولوية الدراسة والبحث من قبل الباحثين التربويين.

– المواطنة:

تحتل قضية المواطنة موقعا هاما في الفكر الإنساني الحديث في مختلف مجالاته باعتبارها المدخل الرئيس لاستقرار المجتمعات وتطورها ونمائها وترسيخ الديمقراطية فيها بجانب ترسيخ ثقافة المؤسسات وفكرها.(١٥٠) كما أنها تمثل الأساس في تحقيق الاندماج الوطني، وحجر الزاوية في البناء الديمقراطي للدولة الوطنية، وأن تحقيق المواطنة الصالحة يمثل أحد الأهداف الرئيسة للنظام التعليمي في كل الدول، وان مبادرات الإصلاح والتطوير لتربية المستقبل، القادرة على مواجهات التحديات المعاصرة، لابد وأن تستند إلى المواطنة. وتأتي أهمية دراسة هذه القضية نظرا لما تعيشه المجتمعات الإنسانية في عصر العولمة من صراع داخلي بين الطبقات الاجتماعية والسياسية والعقائدية والثقافية والاقتصادية، وصراع خارجي بين الدول خاصة

في إطار محاولة استحواذ القطب الواحد على الشعوب، وعولمة العالم وفق رؤاها وحيثياتها، الشيء الذي يؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد والدول، وهو ما يخلق اختلافات وخلافات واحتقانات بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى ، وأيضا بين الدول فيما بينهم هذا الوضع المتشنج استدعي المواطنة كمرجعية لحل تلك الإشكاليات، حيث تدبر الاختلافات والخلافات في ظلها، كما تدبر الحقوق والواجبات مما يخلق جو الارتياح والاطمئنان لدي المواطن والدولة.

(ب) القضايا الاقتصادية:

يعد المتغير الاقتصادي حاكما في رسم مستقبل الدولة ومآلات عملية التغير السياسي التي تمر بها في ظل حالة عدم الاستقرار والاستقطاب السياسي الذي تعانيه مصر في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، حيث تواجه مصر تحديات اقتصادية عديدة، لا تنفصل بالضرورة عن تحديات إدارة العملية. السياسية، تدق ناقوس الخطر، وتنذر بأزمة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ما لم يتم اتباع السياسات اللازمة للتغلب عليها. ولما كانت الأوضاع الاقتصادية المصرية المتأزمة من الأهمية بمكان في التأثير في التطورات الداخلية ومستقبل الدولة، فان ذلك يفرض ضرورة العمل على معالجة المشكلات القائمة ومواجهة التحديات المحتملة التي تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن إجمال القضايا الاقتصادية ذات الأولوية التي يتعين معالجتها من قبل البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير فيما يلي:

–الفقر:

تعتبر قضية الفقر واحدة من أهم المعضلات التي يواجهها المجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، ويتضح ذلك من خلال احد التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والذي أفاد أن مصر تحتل المركز الـ ١١١ بين دول العالم الأكثر فقرا، وان ١٤ مليون من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم.(١٥١) وتتضح خطورة هذه القضية في أن الإنسان – الفقير– لا يستطيع أن يطالب بحقوقه العامة والخاصة، بل يصعب عليه حتى أن يفرض وجوده في الحسابات العائلية والمحلية، ويكون عرضة للغش والخداع ويسهل الاحتيال عليه، ويمكن أن تمارس عليه ثقافة غسيل الأدمغة، فيكون أداة بيد الآخرين كما يحدث في الانتخابات البرلمانية. وإدراكا لخطورة ظاهرة الفقر وتداعياته على رأس

المال البشري والتنمية المستدامة والسلم الاجتماعي في المجتمع فانه يتعين التصدي لدراسة هذه المشكلة من خلال الدراسات والبحوث التربوية. ذلك أن أي مجتمع يسمح بوجود حرمان من أي نوع بين شرائح معينة من أبنائه، فإنه يناقض مبادئ الكرامة الإنسانية التي يجب أن يتمتع بها كل أفراده. وتؤكد مؤشرات الواقع على أن قطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الدنيا من فقراء الحضر وعمال الزراعة في الريف قد وصلت إلى درجة الفقر المدقع، وهو الأمر الذي ربما يرجع في أحد أسبابه إلى السياسات الاقتصادية المتبعة التي لا تعمل على تحقيق العدالة، وارتفاع معدلات التضخم ورفع يد الدولة عن تمويل بعض المرافق والخدمات الأساسية المنصوص عليها في المواثيق المحلية والدولية.

– البطالة:

تعد قضية البطالة واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه صانعو السياسات في مصر، ويعتبر التصدي لها مقياس حقيقي لمدى نجاح الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري ، والحقيقة أن حجم ومعدل البطالة في مصر يشكلان مصدرا لآثار اجتماعية وسياسية شديدة السلبية، فضلا عن أن البطالة هي هدر اهم عنصر من عناصر الإنتاج، وهو قوة العمل وتتضاعف قيمة هذا الهدر، نظرا لأن الغالبية الساحقة من العاطلين في مصر من المتعلمين. ولعل الظاهرة التي تستحق الانتباه هي أن النظام الاقتصادي أصبح يلفظ أعداد كبيرة من خريجي التعليم وخاصة التعليم العالي ، إلى الحد الذي وصل فيه هؤلاء الخريجون إلى التزاحم على أعمال بسيطة لا تتطلب هذا المستوى العالي من التخصص في دراسة معينة، ويتمثل السبب الرئيسي لبطالة خريجي التعليم العالي ، في الأزمة الراهنة التي تعاني منها هذه المرحلة التعليمية في علاقتها بسوق العمل، والتي تشير الدلائل إلى استمرارها في المستقبل. وهذه الأزمة تتبلور في جانبين رئيسيين: أولهما الاختلالات الخارجية بين العرض من خريجي التعليم العالي والطلب الاقتصادي لحجم فرص العمل المثمرة المتاحة في المناشط الاقتصادية والاجتماعية لمتطلبات التنمية. وثانيهما، الاختلالات الداخلية في التوازن النوعي للحاجات الفعلية التي تتطلبها مواقع العمل والإنتاج من التخصصات المختلفة التي ينتجها التعليم العالي . (١٥٢)

– الفساد:

تعتبر قضية الفساد من أبرز القضايا التي يتعين معالجتها من قبل الباحثين التربويين في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وذلك

لخطورة هذه القضية، وانعكاساتها على سائر ميادين الحياة المصرية، فلقد أدي الفساد إلى تقليص فرص ترقية أوضاع الفقراء في مصر، وخلف على المستوي الداخلي فقرا للمؤسسات، وفقرا للخدمات، وفقرا للأفراد، فمن ناحية الفقر المؤسسي يطرد الفساد العناصر الجيدة ويبقي العناصر الرديئة ويقتل فرص الطموح المهني للأكفاء بالترقي الوظيفي، ويوجد طبقات من المنتفعين الذين يدخلون الجيدين في كل مؤسسة في صراع مدمر. وفي ضوء ذلك فان المجتمع يتطلع إلى هدم الصور السلبية التي ترصدها العين العادية عند تأملها للمجتمع المصري من قبيل الفساد الذي طال المجالات كافة، وحمي نفسه بشبكات من الفاسدين المسلحين بالعنف والبلطجة والتزوير والغش والتلاعب بالقانون والمال، حيث ارتفعت قيم الثروة والحصول عليها باي طريقة، وظهرت عادات وتقاليد سلوكية جديدة تنظر للطرق الملتوية للحصول على المال ونهب الثروات بالتحايل والغش باعتبارها مهارة وقدرة على التصرف.

(ج) القضايا الاجتماعية:

المجتمع المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير ليس مجتمعا ملائكيا، وفيه ما في كل المجتمعات الإنسانية من مشاكل وظواهر مرضية، ومن الخطأ التعامل مع هذه الظواهر بوصفها انحرافات أخلاقية أو سلوكية فحسب، دون البحث في أسبابها العميقة، وتفسيرها التفسير العلمي الذي يربطها بسياق حركة المجتمع وظروفه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية تشهد مجموعة من المشكلات الناتجة عن تدهور وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، والتي انعكست آثارها بصورة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية، ويمكن إجمال القضايا الاجتماعية ذات الأولوية التي يتعين معالجتها من قبل البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، فيما يلي:

– العنف:

يعتبر العنف من أبرز القضايا التي ينبغي أن تحظى بالمعالجة، لما له من تداعيات خطيرة ونتائج كارثية لا تتوقف عند تهديد مشروع تحول مصر إلى الديمقراطية فحسب، بل تمتد إلى تهديد كيان الدولة بكامله ولممارسة الديموقراطية كسلوك اجتماعي. شكلت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير مناخا مناسبا وبيئة مواتية لظهور العنف، والذي راحت تتصاعد حدته منذ صدور الإعلان الدستوري الصادر في نوفمبر ٢٠١٢، حيث

تحول العنف من مجرد كونه سلوكا استثنائيا – مارسته بعض القوي منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتي خلال الفترة الانتقالية – إلى سلوك تكراري مستمر لجأت وما زالت تلجأ إليه بعض القوي الفاعلة كآلية لحسم الصراع السياسي الذي بات قائما بين المؤيدين للنظام الحاكم، وبين الرافضين لسياساته وممارساته . وتتمثل أهمية دراسة هذه القضية من منطلق التغيرات التي طرأت على طبيعة الشخصية المصرية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير حيث تحولت الشخصية المصرية من الاستسلام والإذعان إلى التمرد والرفض والتمسك باستخدام كافة الوسائل في التعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق، وإخفاق الخطاب السياسي للسلطة والذي تضمن تلويحا متكررا باستخدام العنف في مواجهة المعارضين، الأمر الذي استفز الكثير من الفاعلين السياسيين لاستخدام العنف في مواجهة تهديدات السلطة القائمة.

– الطائفية:

تعتبر الطائفية من أهم القضايا وأكثرها حساسية على الساحة المصرية اليوم، ويرجع ذلك إلى أنها قد تساهم في تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، فقد شهدت بدايات مرحلة ما بعد ٢٥ يناير سلسلة من الحوادث العفوية – غير المسيسة– التي فجرتها مشاعر غضب اجتماعي عنيف، أدي إلى تأجيج النزعة الطائفية، والتي تنطوي على مخاطر جسيمة قد تؤدي إلى ضعف في مناعة الجسم الاجتماعي وفي بنيته، مما يؤثر على مقومات تماسكه الاجتماعي، كما نجم عن ذلك في أحيان أخرى زعزعة مقومات الوحدة الوطنية والأمن القومي واحتدام الصراعات، وما يخلفه ذلك من تدمير الثروة والعمران وتبديد إمكانات المجتمع المصري التي يجب استثمارها الاستثمار الأمثل وصولا للمجتمع المنشود .[١٥٣] إن المشكلة الطائفية ذات تاريخ قديم وتاريخ حديث أيضا، وتصوير الأمور على أن العلاقات بين المسلمين والأقباط كانت على خير ما يرام على طول التاريخ هو أمر ينافي حقائق هذا التاريخ، فضلا عن انه تصوير ضار بقضية الوعي بأبعاد هذه المشكلة، وما لم تخضع التوترات الطائفية للضوابط اللازمة، فستبقي جاهزة تغذي التشرذم والتفكك وتهمش حقوق الإنسان وتزرع الفوضى وتشعل الفتن الأهلية داخل المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية معالجة هذه القضية.

– أطفال الشوارع:

تعتبر قضية أطفال الشوارع في مصر بمثابة القنبلة الموقوتة التي ينتظر انفجارها بين حين وآخر، حيث أكدت شواهد الواقع

بعد ٢٥ يناير أن أعدادهم كبيرة جدا وفي تزايد مستمر مما يجعلهم عرضة لتبني السلوك الإجرامي في المجتمع المصري ، و قد ينتهي بهم الحال إلى أن يصبحوا بلطجية في المستقبل، لسهولة السيطرة عليهم بالمال، وسوف تزداد خطورتهم ما لم تتدخل الدولة لرعايتهم، وتأهيلهم. ومن الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة الفقر، البطالة، التفكك الأسري، إيذاء الطفل، الإهمال، التسرب من المدارس،. عمل الأطفال، تأثير النظراء، وعوامل أخرى اجتماعية نفسية لها صلة بالمحيط الاجتماعي أو شخصية الطفل مثل البحث عن الإثارة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة ومعالجة هذه القضية من قبل التربويين عموما والباحثين التربويين على وجه الخصوص.

(د) القضايا الثقافية:

يشهد المجتمع المصري مجموعة من الظواهر الثقافية الغريبة الدخيلة عليه والتي لم يكن يتخيل أن تحدث فيه، والمحزن أنها ظواهر محرمة حاربتها الشريعة الإسلامية. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا أصبحت منتشرة ؟ هل من قلة التوعية الدينية؟ أو تمرد على المجتمع وعاداته وتقاليده ؟، يأتي ذلك في وقت يتطلع فيه المجتمع المصري إلى تحقيق التنمية والتقدم، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة أحياء القيم الثقافية الضابطة لحركة المجتمع والمحفزة للتقدم، وإعادة الاعتبار لثقافة الانضباط، واحترام الوقت، والعمل والجدية، والادخار، والتضحية، والإيثار؛ والمشاركة، من خلال دعم دور الأسرة ونظام التعليم والأعلام وإصلاح الخطاب الديني وغيره من قنوات التثقيف، في اتجاه العقلانية والتسامح، وترشيد السلوك الاجتماعي ، والانفتاح على الآخر. وانطلاقا من الدور الذي ينبغي على البحث التربوي القيام به في تحقيق التنمية الثقافية المنشودة للمجتمع المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، والتي تلبي الطموحات الثقافية لأبناء الشعب المصري ، فان هناك مجموعة من القضايا الثقافية الملحة التي تتطلب البحث والدراسة والمعالجة، والتي تعد من أولويات البحث التربوي في السنوات القادمة، ويمكن إجمال هذه القضايا الثقافية فيما يلي:

– الأمية:

تعتبر الأمية من أهم القضايا التي تواجه المجتمع المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث اصدر وقتها مجلس قيادة الثورة قرارا بإنشاء هيئة لمحو الأمية في الخمسينات من القرن الماضي، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات

السابقة في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير من أجل القضاء عليها إلا أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة حتي الآن، فلم تأتي حكومة واحده أو حتي هيئة محو الأمية نفسها وتتخذ طريقا لإنهاء الأمية بمصر خلال السنوات الماضية. وترجع أهمية دراسة هده المشكلة ومعالجة أسبابها من جذورها لتعدد أضرارها وعواقبها على مستقبل المجتمع المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، فهي عائق كبير في سبيل تحقيق التنمية وإحداث التماسك الاجتماعي بين الأفراد، كما أن البيئة الأمية والأسرة الأمية يصعب أن تربي جيلا يسمو بالعلم، ويحقق فيه إنجازا حقيقيا كبيرا ينفع به نفسه ووطنه، بخلاف البيئة أو الأسرة المتعلمة والمثقفة، والأمية المهنية تزيد من رقعة البطالة وضعف الإنتاج، والأمية لا تقبل التطور ولا تسمح للتكنولوجيا التي هي عصب الحياة الحديثة أن تقتحم عليها عزلتها ولا أن ترقي بها إلى آفاق المعرفة، والأمية لا تسمح بمشاركة المرأة في خدمة المجتمع وبناء الوطن، والأمي أسهل في الوقوع فريسة لأي دعاية مغرضة أو إشاعة كاذبة، أما المتعلم فهو أقدر على التمييز بين الصحيح والمغلوط، والمتعلم أكثر استفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية وغيرها بخلاف الأمي، ومن ثم فان التخلص منها أمر يحتاج إلى بذل الجهود المخلصة من قبل الباحثين التربويين، سعيا وراء التعرف على أسبابها ووضع الخطط اللازمة لمعالجتها .

– تغير منظومة القيم:

تعتبر قضية القيم من أبرز القضايا التي يجب أن تعطي الأولوية في البحث والدراسة في السنوات القادمة، ويرجع ذلك إلى تعرض المجتمع في العقود الأخيرة لتحولات مجتمعية عديدة أحدثت انقلابا في منظومة القيم الإيجابية التي صاغت سلوك المصريين، وأفسحت المجال لقيم سلبية معوقة شوهت الشخصية المصرية، حيث ارتفعت قيم الثروة وكيفية الحصول عليها بأي وسيلة، وظهرت عادات وتقاليد سلوكية جديدة تنظر للطرق الملتوية للحصول على المال ونهب الثروات بالتحايل والغش باعتبارها مهارة وشطارة وقدرة على التصرف، وظهرت الفردية مكرسة قيم الانكفاء على الذات والأنانمالية، وضعف الانتماء للأسرة أو الجماعة أو الوطن، وتراجعت قيم الجماعية والتضامن الاجتماعي وقيم الحوار، ودعمت الفردية قيم التسلق والفهلوة والضعف المهني على حساب قيم الكفاءة والتنافس الشريف والاعتراف بالحق وروح الفريق، وتراجعت قيم العلم والبحث العلمي والجدية والمهنية والعقلانية أمام تصاعد قيم الغش والخرافة والتقليد والنقل، ولم يعد الترقي

والصعود المهني والوظيفي نتيجة للتحصيل العلمي والكفاءة والخبرة، بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرابة والشراكة. لكل ذلك ينبغي دراسة هذه القضية ومعالجتها نظرا لتداعياتها على المواطن المصري الذي أصبح يشعر وكأنه يعيش في جزيرة منعزلة مستقلة عن الوطن ويعاني من الوحدة، كما بات الأصدقاء والغرباء خصوما في بعض الأحيان، ولتحقيق رؤية طموحة لمصر في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير فإنه يجب معالجة الخلل الراهن في منظومة القيم والتحول نحو منظومة جديدة من القيم الإيجابية القادرة على الانتقال بمصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة وسط بيئة إقليمية ودولية صعبة وسريعة التغير.

-تجديد الخطاب الديني:

تعتبر قضية تجديد الخطاب الديني من أبرز القضايا الجديرة بالبحث والدراسة، ويرجع ذلك إلى أن المتفحص لهذا الخطاب في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير سيجد انه كان خطابا صارخا وصاخبا ومثيرا للأقاويل والشحناء والصدام، مما أدي إلى التأثير سلبيا على عموم الناس، خاصة اذا ما تمت مقارنته بالخطاب الديني في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي . كما تؤكد الشواهد على أن الخطاب الديني في هذه المرحلة يمر بمفترق طرق وأزمة حادة، ويمكن وصفه بأنه خطاب فاقد لمقاصد الشريعة والآفاق العليا للدين، أي أنه شديد الوقوف عند الفروع والجزئيات مع سوء الفهم، كما أنه شديد البعد عن إدراك الواقع، فلا يقوم برصد الواقع أو دراسة مفهوم الدولة الحديثة، وأنه خطاب مقطوع عن التجربة المصرية في التدين، حيث لم يترك المصريون مسألة أو مشكلة إلا وقدموا فيها بحوث ودراسات، إلا أننا لا نستفيد بهذا التراث الأن. وتتضح أهمية دراسة قضية تجديد الخطاب الديني من منطلق أن التجديد ليس بدعة ولكنه من قلب الدين، حيث قال الرسول عليه الصلاة والسلام: إن الله يبعث إلى هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها ، ويقصد بكلمة التجديد هنا ضرورة مواكبة العصر، فهناك ظروف تتغير من وقت لآخر، أو تتغير لوقت ما، وهنا يأتي التجديد، ليقدر المسلمين على الحياة في ظل هذا العصر الجديد، وفي ظل تلك الظروف المتغيرة، ولا يمكن لشخص، أن ينكر ما قام به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما عطل حدا لله بشكل وقتي لعدم تناسبه مع ظرف معين في وقت معين، مرت به الأمة في عهده، وهو عام الرمادة (عام جفاف وقحط وجوع) والحد كان حد السرقة.

– الإدمان:

تعد قضية الإدمان واحدة من اكبر المشكلات التي تواجه المجتمع، ويعتبر التصدي لها مقياس حقيقي لمدى نجاح الجهود الرامية إلى إعادة بناء الإنسان معرفيا وصحيا وأخلاقيا، حتى يتمكن من المساهمة في جهود التنمية التي يمكن من خلالها نقل المجتمع إلى مستويات أعلى في سلم التنمية. وتأتي أهمية دراسة هذه القضية من منطلق أنها تمثل خطرا داهما على الفرد والمجتمع في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، حيث شهدت الشهور الأولى من هذه المرحلة تدفق ملايين الحبوب المخدرة عبر السفن البحرية القادمة إلى مصر من بعض الدول الأوروبية والأسيوية والأمريكية، والتي سرعان ما انتشرت وأصبحت في متناول الشباب المصري الذي يعتبر الأساس في قوة العمل المسئولة عن دفع عجلة التنمية. وهو ما قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة مثل: المشكلات الزوجية، ومشكلات العمل، والمخالفات القانونية، وحوادث الطرق، والديون، والسلوك العدواني، والمخاطر الصحية كالتهاب المعدة والقرحة والتهاب الأعصاب وتليف الكبد والالتهاب الرئوي والإيدز، وكذلك الأمراض النفسية والعقلية كالقلق والاكتئاب ومحاولة الانتحار والجنون، كما أنها قد تؤدي إلى ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية كالانحراف والتفكك الاجتماعي واللامبالاة والمشكلات الأسرية، كما قد تؤثر على الإنتاج حيث يفقد المدمن القدرة على العمل، وتؤدي كذلك إلى ضياع جانب كبير من ميزانية الدولة في العلاج، كما يرتبط تعاطي المخدرات بالجريمة كالقتل والسرقة، حيث يفقد المتعاطي السيطرة على سلوكه ومن ثم يصبح أسيرا لما يتعاطاه ويعتمد عليه للحصول على نشوة زائفة هي في حقيقة الأمر مدمرة لكيانه ولوعيه بنفسه ولعلاقاته بمن يحيط بهم ويتحول إلى كائن لا حول له ولا قوة.

وفي إطار تفعيل دور البحث العلمي التربوي في معالجة القضايا والمشكلات التي تشهدها الأوضاع الثقافية، وتحقيقا لأهداف المجتمع المصري وتطلعاته وماله في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، فان ذلك يفرض على البحث التربوي ضرورة أن يقوم بدراسة هذه القضايا الثقافية كأولويات مجتمعية تفرضها طبيعة هذه المرحلة التاريخية الدقيقة.

(د) القضايا التعليمية:

يعاني نظام التعليم المصري بكل عناصره وبكل مستوياته من العديد من المشكلات والتحديات، والتي تمثل عائقا حقيقيا

أمام العملية التعليمية وتطورها، والتي تتطلب ضرورة تفعيل دور البحث التربوي في معالجتها في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وهذه القضايا هي :

– ارتفاع تكلفة التعليم:

تعتبر قضية ارتفاع تكلفة التعليم من أبرز القضايا الجديرة بالبحث والدراسة، وهو القضية الأكثر شيوعا بالنسبة للأسر الأكثر فقرا، فعلى الرغم من نص الدستور المصري على أن يكون التعليم مجانيا، إلا أنه يوجد بعض المصاريف المصاحبة مثل تكلفة الزي المدرسي والمستلزمات الطلابية التي تمثل عائقا أمام الالتحاق بالتعليم، وذلك وفقا لأحد التقارير المعلوماتية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء؛ والذي أوضحت نتائجه أن ٣٦,٢% من الشباب من ذوي الشرائح الفقيرة يرون أن التكاليف هي السبب وراء عدم الالتحاق بالتعليم مقارنة بنحو ٧,٢% من الشباب من ذوي الشرائح الأغنى (١٥٤). ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه القضية واعتبارها من أولويات البحث التربوي .

– الدروس الخصوصية:

تعتبر قضية الدروس الخصوصية أحد اهم القضايا التي تواجه الأسر المصرية، والتي تزيد من تكلفة التعليم بصورة غير مباشرة، حيث أدى ضعف ثقة الأسرة في المدرسة، وما تقدمه من تعليم لأبنائها، للاتجاه إليها، للدرجة التي أصبحت معها هذه القضية ظاهرة مرضية مزمنة في جسد التعليم المصري. ففضلا عن انتشار ظاهرة الكتب الخارجية، ومذكرات معلمي الدروس الخصوصية، تتحمل الأسر المصرية الكثير من الأعباء المالية طوال العام الدراسي وخلال فترة الإجازات، وتوجه الكثير من ميزانيتها إلى الإنفاق على مجموعات التقوية والكتب الخارجية والدروس الخصوصية، إضافة لمصروف الجيب والانتقالات والملابس.(١٥٥) ومن ثم يتعين معالجة الأسباب المسئولة عن هذه القضية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال البحوث التربوية.

– التسرب من التعليم:

تعتبر هذه القضية من أبرز القضايا التي يجب أن تعطي الأولوية في البحث والدراسة في السنوات القادمة، ورجع ذلك إلى أن التسرب يعد من أخطر المشكلات التي تواجه التعليم في مصر، كما أنه أحد الأسباب المسئولة عن حدوث مشكلة

الأمية. وقد بلغ إجمالي عدد المتسربين في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وفقا لأحد التقارير المعلوماتية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في مارس ٢٠١٣ نحو ٢٦,١ ألف تلميذ من بينهم ٦,١ آلاف ذكور، و ٢٠ ألف إناث وذلك بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١، كما بلغ إجمالي عدد المتسربين في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي ١٦١,٢ منهم ٨٧,٣ ألف ذكور و ٧٣,٩ ألف إناث وذلك بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١ (١٥٦) وتأتي أهمية دراسة هذه القضية من اجل الوقوف على العوامل المسئولة عنها كالعوامل الأسرية: حيث قد تعجز الأسرة عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها وتدفعها إلى استخدام الأطفال في العمل للحصول على الموارد المالية، والعوامل المدرسية: حيث يقع على المدرسة العبء الأكبر فيما يتعلق بتسرب الطلاب إما بسبب المناهج التعليمية المعقدة أو لسوء تعامل المعلمين مع الطلاب، بالإضافة لوجود بعض العوامل الأخرى من قبيل الظروف الاجتماعية السائدة حيث لا تزال العديد من الأسر تحجم عن إرسال بناتها للمدرسة أو عدم استكمالهن للتعليم، خاصة في الريف وبعض المناطق النائية، بالإضافة لتدني القدرة على الدراسة والرسوب المتكرر وعدم الرغبة في التعليم عند بعض الطلاب.

– تطوير المناهج الدراسية:

تعد قضية تطوير المناهج الدراسية من أبرز القضايا التي يجب أن تعطي الأولوية في البحث والدراسة، ويعتبر التصدي لها مقياس حقيقي لمدي نجاح الجهود الرامية إلى تطوير التعليم. وذلك باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافه وخططه. ومن ثم فان فان البحث عن محتوى ما تقدمه المؤسسات التعليمية لطلابها من مناهج دراسية، وعن مدى ترابط هذا المحتوي مع واقع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، وعن ما تقدمه تلك المناهج من طرق وأساليب، بالإضافة إلى ما تعرضه من مفاهيم ونظريات أكاديمية، وعن مدى مواكبة عمليات تطوير محتوي هذه المناهج مع ما يحدث من تغيرات في مختلف أبعاد المجتمع وفي سوق العمل (١٥٧) ، يعتبر من أهم القضايا التي ينبغي الاهتمام بدراستها بعد ٢٥ يناير، وتؤكد شواهد الواقع على أن المناهج الدراسية الخاصة بمرحلة التعليم قبل الجامعي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير لا زالت مناهج تقليدية، كما أنها غير قادرة على متابعة وملاحقة الأحداث والتغيرات المحلية والعالمية، ولا تنسجم

مع حاجات الطلاب، لأنها لا تعبر عن واقعهم ولا تراعي التقدم العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي ، وبقى الكتاب المدرسي والمعلم هما المصدران الرئيسيان للمعرفة لدي الطالب، رغم توافر مصادر أخري تشمل المكتبات المدرسية والاتصال بالإنترنت. أما في مرحلة التعليم العالي والجامعي ، فيؤكد الواقع على أن عنصر المعارف والمعلومات لا يزال هو الغالب في العملية التعليمية، كما أن التنوع في مصادر المعرفة لا يزال محدودا، وبقى الكتاب الجامعي هو مصدر المعرفة للطالب (١٥٨) ، رغم وجود تحفظات على وضع بعض الكتب الجامعية الموجودة والتي تمثل عناوين جديدة لمحتويات قديمة، والحديث هنا عن مناهج العلوم الإنسانية والآداب – وبالتالي تنتج خريجين عاجزين عن التعامل مع العالم الصناعي التقني تفكيرا وعملا (١٥٩)، كما أن البرامج الدراسية في الجامعات تشتمل على سمات معينة، متها احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية، وغلبة الدراسات النظرية على الدراسات التطبيقية، وعدم خضوع تلك المناهج للتقويم المستمر، مما يضعف ارتباطها بمطالب التنمية المتغيرة على الدوام ومتطلبات سوق العمل، لا سيما في ظل الانفجار العلمي والتكنولوجي المتنامي .(١٦٠)

– تدبير موارد مالية إضافية لتمويل التعليم:

تعتبر قضية تدبير موارد مالية إضافية لتمويل التعليم أحد أهم القضايا التي يجب معالجتها من قبل الباحثين التربويين بعد ٢٥ يناير، حيث يلحظ المستقرئ لبيانات الإنفاق الحكومي على التعليم في الآونة الأخيرة بوضوح التقتير في الموارد المالية الموجهة للتعليم قياسا بالنمو في الإنفاق على أمور وقطاعات أخرى، وتتضح ملامح هذا التقتير في حالة الكثير من الأبنية التعليمية، لاسيما في المناطق غير المحظوظة، وحالة وشكل الكتاب المدرسي ، أو المرافق الأساسية المصاحبة لعملية التعليم والتعلم، كالمعامل والورش والتجهيزات أو حتى أجور الكوادر التعليمية منسوبة إلى ما تعانيه من تضخم، أن كل هذه المظاهر قد انعكست سلبا على الموقف التعليمي ونواتجه. (١٦١) وكل ذلك يستدعي ضرورة إعطاء هذه القضية الأولوية اللازمة في البحث والدراسة.

– تدني المكانة الاجتماعية للمعلم:

تعد قضية المكانة الاجتماعية للمعلم من أبرز القضايا التي يجب أن تعطي الأولوية في البحث والدراسة، وذلك من منطلق

أن المعلم – الذي يعتبر احد اهم اطراف العملية التعليمية – يعاني من عدة مشكلات تؤثر على مكانته الاجتماعية أهمها : ضعف رواتب المعلمين، ولجوء الكثير منهم للدروس الخصوصية لسد احتياجاتهم الأساسية، وشعور المعلمين بضعف الفعالية والتأثير لأسباب عديدة مثل ظروف الفصل من حيث تكدس عدد الطلاب، وقلة الإمكانات المتاحة، وتكدس المناهج الدراسية، وعدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التغيير والتجديد، كما أن الحالة النفسية والمادية المتدهورة للمعلم تزيد من مشاعر المعلمين بضعف الفعالية والقدرة على التأثير في تعلم التلاميذ. كما تؤكد الشواهد أن واقع المعلم في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير يعاني خللا كبيرا، فعلى الرغم من إقرار القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ فيما يعرف بالكادر الخاص بالمعلمين، وتقرير مزايا مالية للمعلمين، وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين عام ٢٠٠٨ بغرض التنمية المهنية للمعلمين، وربط الترقيات بالتنمية المهنية، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابيا على التعليم في مصر حتي الآن.(١٦٢)

– المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل:

تعتبر قضية المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل أحد أهم القضايا التي يجب معالجتها في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، حيث تؤكد شواهد الواقع على عدم ملاءمة المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل، ولا سيما بالنسبة للتعليم الثانوي الفني والتعليم العالي والجامعي، فلقد أشارت نتائج احد استطلاعات الرأي لأصحاب الأعمال بشأن احتياجات سوق العمل في مصر. في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير إلى أن نحو ٤٢,٩% من أصحاب الأعمال في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير رأوا أن قطاع التعليم العالي لا يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات والكفاءات المطلوبة، في حين أفاد نحو ٢٠% منهم أنه يزود سوق العمل نوعا ما بالتخصصات والكفاءات المطلوبة، بينما يري نحو ٣٣,٩% فقط منهم أن قطاع التعليم العالي يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات والكفاءات المطلوبة. (١٦٣) وقد أوضحت نتائج استطلاع رأي المواطنين عن أحوال البلد الاقتصادية، أن ٧١,٢% من المواطنين أشاروا إلى عدم توفر فرص عمل في مصر خلال شهر يونيو ٢٠١٢، مقارنة بحوالي ٦٧,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١١.(١٦٤)

وانطلاقا من الدور الذي ينبغي على البحث التربوي القيام به في تحقيق التنمية التعليمية المنشودة للمجتمع المصري في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، والتي تلبي الطموحات التعليمية لأبناء الشعب المصري في ضرورة وجود منظومة تعليمية جديدة

تتضح أهدافها وتخدمها القرارات المنطقية، حيث لم يعد من المقبول النظر لوزارة التربية والتعليم على أنها وزارة خدمات لا استثمارات، وأيضا لا يوجد ما يبرر غفلة المسئولين وصناع القرار عن التعليم باعتباره الاستثمار البشري كبير القيمة الذي يمكن من خلاله أن نصلح حال جميع القطاعات الأخرى ، وبأنه القاطرة التي يمكن أن تقود حركة المجتمع نحو التنمية والتقدم.

وحتى يمكن تفعيل دور البحث التربوي في دراسة ومعالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، تلبية للآمال والطموحات المنشودة التي يتطلع إليها كافة أبناء المجتمع المصري في تلك المرحلة فهو بحاجة ماسة إلى توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية اللازمة لتفعيل دوره في معالجة تلك القضايا والمشكلات المجتمعية، وهذا ما سيتناوله البحث في المحور التالي:

المحور الرابع : متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية بعد ٢٥ يناير

انطلاقا من أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية، وفي ضوء ما شهده المجتمع المصري من تغيرات متنوعة شملت مختلف القطاعات المجتمعية، وأفرزت الكثير من المشكلات في المجالات المختلفة، فان تحديد متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، يستلزم بداءة تحديد الدور المتوقع له إزاء القضايا المجتمعية ذات الأولوية، وذلك على النحو التالي:

أولا: الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء القضايا المجتمعية ذات الأولوية

يعد البحث التربوي وسيلة أساسية لمعالجة المشكلات المجتمعية المختلفة من خلال اتباع الأسلوب العلمي في دراسة هذه المشكلات، يقدم لصانعي القرار وراسمي الخطط والبرامج معلومات مستقاة من مصادر موثقة، ويتطلب ذلك تحديدا دقيقا لأولوياته حتي يسهم في مسايرة العمل الميداني سواء في مراحل الكشف والتشخيص أو في مراحل العلاج والمتابعة والتقويم، إضافة إلى أن تحديد الأولويات يعطي المهتمين في مجال التعليم الجامعي عامة والبحث التربوي خاصة أساسا ينطلقون منه نحو تناول القضايا المجتمعية ذات الأهمية والأولوية بالبحث والدراسة، مما قد يسهم في تركيز الجهود وتوجيهها،

حتي يتحقق أكبر قدر من الفائدة في مجال التنمية والتطوير والإصلاح المجتمعي .

وتؤدي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المنظومة المجتمعية إلى حدوث إزاحات في أولويات البحث التربوي من حيث: المناهج المستخدمة، ومن حيث الموضوعات المتناولة، وفي قدرة الأفراد والمؤسسات على إجراء هذه البحوث، وفي الأدوار التي تحددها الدولة للبحث التربوي. ففي أحوال الأزمات الاقتصادية – على سبيل المثال – حيث تزيد الرغبة في تعزيز عملية التنمية، فان الدول تركز اهتمامها على قطاع الإنتاج (الاقتصادي) اكثر من اهتمامها بقطاع الخدمات (الاجتماعي)، وبرغم الدور الهام للتعليم في عملية التنمية إلا أنه في هذه الأحوال تنخفض الأولوية التي تعطي له، كما أن التغيرات التي تحدث في بنية ومحتوي نظام التعليم تخلق كما كبيرا من الحاجات والتحديات التي يجب الاهتمام بها، ولا شك أن مقابلة هذه الحاجات ومواجهة هذه التحديات يتطلب تطوير البحث التربوي والاستخدام الكفء له.

ومن الأمور التي يجب الاهتمام بها في البحث التربوي؛ أن سلامة الطرح وسلامة النتائج تستند في الأساس إلى سلامة المنهجية، وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بمنهجيات البحث التربوي كمسار رئيس من مسارات تطويره، ويضاف إلى ذلك أن البحث التربوي حينما يعمل في بيئة غير مستقرة، وتنخفض اعتماداته المالية، وتزيد العقبات أمام نشر الأبحاث التربوية، ولا ينتفع بنتائجه، فان كل هذا يؤثر في أولويات البحث التربوي وفي قيمته العلمية.

ويتطلب تفعيل العلاقة بين الأوضاع المجتمعية وأولويات البحث التربوي ضرورة الاهتمام بما يلي:

– تحسين جودة البحوث التربوية من جميع مكوناتها.

–تحسين القدرة المؤسسية للجهات التي تقوم بالبحوث التربوية

–تيسير نشر البحوث التربوية والانتفاع بنتائجها.

– تعزيز قيمة البحوث التربوية في عملية التنمية.

– تدعيم أجراء بحوث تربوية جديدة أكثر إبداعية عن مشكلات التعليم والتنمية.

– مرونة أولويات البحث التربوي بحيث تستجيب للتحديات والأزمات الطارئة التي تواجه المجتمع.

ثانيا: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير

نظرا لتعدد المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، فان الدراسة تعرض لأهم المتطلبات التي يتعين توفيرها، حتي يؤتي البحث التربوي الثمار المرجوة منه، تحقيقا لآمال المجتمع وتطلعاته، وذلك كما يلي:

١- بناء فلسفة جديدة للبحث التربوي:

يتم اشتقاق هذه الفلسفة من طبيعة الأوضاع المجتمعية المصرية المنشودة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا ودينيا، ومن خصائص الإنسان المصري الذي يراد بناؤه لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وبذلك يستلهم البحث التربوي روح الأمة المصرية، ويحافظ على المصالح الوطنية، ويؤكد على الهوية الحضارية لها بالشكل الذي يؤدي إلى تناغم أهداف البحث التربوي مع واقع المجتمع وتطلعاته، ولا شك أن في تحقيق ذلك الخير العميم والنفع الكبير والخدمة الجبارة لأبناء المجتمع المصري .

وتجدر الإشارة إلى أن الالتحام الواجب بين البحث التربوي والمصالح الوطنية من شأنه أن يوطن البحث التربوي ، ويدخله في في نسيج الثقافة المصرية، يستمد منها بعض الموجهات والقضايا والمشكلات، ويعود إليها باقتراح الحلول واستشراف المستقبل، ومن ثم يمكن أن نأمل أن يكون هناك "علم مصري " ، إذا صح التعبير، ونقصد بذلك بصمة مصرية، أو قل جهد مصري في إنتاج المعرفة التربوية، دون الوقوف على حد استهلاك ما ينتجه الآخرون.(١٦٥)

٢-تحديد أهداف قومية واضحة للبحث التربوي:

يعتبر تحديد الأهداف التي يسعي البحث التربوي إلى تحقيقها من اهم الخطوات اللازمة للنهوض بالبحث التربوي وتعزيز دوره في تطوير النظام التعليمي المنشود لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وربطها بعلاقات أوثق بالمجتمع وبعملية التنمية، وذلك في إطار من الخطوات والإجراءات العملية الصحيحة، ومن خلال العمل على بلورة اتجاهات حديثة في البحث التربوي، تقوم على أساس ربط البحوث التربوية بخطط التنمية، والارتقاء بها إلى مستوى القدرة على مواجهة تحديات المستقبل عن طريق التنوع والتكامل والشمول في المجالات المجتمعية كافة، والتوجه نحو المشكلات التي تواجه التعليم على نحو مباشر

ووضع الحلول المناسبة لها.

٣-تخطيط سياسة البحث التربوي :

التخطيط التربوي يعني استشراف المستقبل في التربية والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة ومتكاملة، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، وإلى الربط في النهاية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وفي هذا السياق فان مسئولية تخطيط سياسة البحث التربوي لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير يجب أن تلقي على عاتق ثلاث جهات هي بدون ترتيب: كليات التربية، مراكز البحوث التربوية، مديريات التربية والتعليم، وعلى هذه الجهات الثلاث أن تعمل معا من خلال ممثلين (فرق عمل) داخل كل منها على حدة، وفيما بينها (الجهات الثلاثة) لوضع تصور لسياسة البحث التربوي مراعية توجهات الماضي وظروف الحاضر وتوقعات المستقبل بالنسبة للبحث التربوي. وهذه السياسة لابد أن تقوم على أسس عدة، لعل من أهمها: أن البحث التربوي مسئولية مشتركة بين الجهات الثلاث، وأن سياسة البحث يجب أن تؤسس على أطر فكرية محددة، وتراعي المستجدات في الميدان التربوي، وتؤكد على رصد مشكلات الواقع التربوي باستمرار، وتراعي مبدأ الأولويات في تناول مشكلات الواقع، ويجب أن تستجيب كذلك للخبرات الأجنبية المفيدة في الميدان.

وبالإضافة إلى ذلك فان سياسة البحث التربوي يجب أن يتوفر لها الدعم المادي (التمويل) المناسب، ويجب أن تراعي وجود إدارة واعية للبحث التربوي، ويجب أن تؤكد على أهمية إعداد الباحث التربوي، ويجب أن تهتم بدراسات التنبؤ والمستقبليات، كما أن سياسة البحث يجب أن تخضع للتقويم والمتابعة المستمرة.(١٦٦)

٤- وضع أسس للبحث التربوي:

يستلزم التخطيط الفعال لسياسة البحث التربوي في مصر في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير ضرورة الاستناد على الأسس التالية:

- تنظيم البحوث التربوية:

يعد التنظيم الأداة الأساسية والفعالة التي تقوم بترجمة الأهداف والخطط التعليمية إلى خطوات إجرائية لتنفيذها في المؤسسات التربوية، بالإضافة إلى تنظيم المسئوليات بين الأفراد مع تحديد مهام المؤسسة الرئيسية والعلاقة التي تربط بين

عمل كل وحدة من وحداتها؛ ولنجاح عملية تنظيم البحوث التربوية في الأجهزة البحثية يجب أن يوضع تنظيما يضمن تكامل الجهود وتوجيهها لتحقيق أهداف التطوير والتجديد، وأن تكون هناك صلة قوية بين الباحثين التربويين وبين الميادين التي يبحثون فيها، على أن يكون التنظيم والتعاون والتنسيق بين المؤسسات التربوية والأجهزة البحثية قائما لتحقيق الأهداف التربوية.

– تنسيق البحوث التربوية:

يعني التنسيق تفهم الحاجات الأساسية لأفراد وجماعات المجتمع في كافة جوانب النشاط الإنساني وعن طريقه يمكن الحصول على الموارد المالية التي يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل لتنفيذ البحوث التربوية، ولنجاح عملية التنسيق بين أجهزة البحوث التربوية فينبغي أن يكون هناك اتصال بين هذه الأجهزة والمؤسسات هذا من ناحية، وبين الباحثين التربويين الموجودين في هذه المؤسسات من ناحية أخرى ، كما ينبغي إلا تكون هذه المؤسسات والمعاهد والمراكز البحثية منفصلة ومستقلة بعضها عن البعض، والا يكون لكل منها برنامجها الخاص والذي يعمل حسب تخصصات ورغبات العاملين فيها.

–تقويم البحوث التربوية:

يعد التقويم أحد أهم الأسس الرئيسية للبحوث التربوية ويلجأ إليه الباحثون التربويون لمعرفة مدي نجاحهم في تحقيق الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، وتهدف عملية تقويم البحوث التربوية ومتابعتها إلى الوقوف على معرفة ما تحقق منها قياسا بالمستهدف تحقيقه من نتائج هذه البحوث، والكشف عن أسباب القصور التي أدت إلى عدم تحقيقه، وذلك بغرض وضع خطة لعلاجه وتلافيه في المستقبل، كما تهدف عملية تقويم البحوث التربوية إلى قياس مدى وكيفية تطويرها وتحديث النواتج التربوية ومدي كفاءتها.

– متابعة البحوث التربوية:

تعد عملية المتابعة أحدث أسس البحث التربوي ، وهي تعني ملاحقة عملية التنفيذ وتحديد درجة النجاح والفشل فيه خطوة بخطوة، والتنبؤ باحتمالات الانحراف عن الخطة البحثية، ومن ثم العمل على تلافيها قبل حدوثها، كما تعد المتابعة

اهم خطوات التخطيط للأجهزة البحثية التربوية، والتي يمكن أن تعطي نتائج طيبة لو احسن استخدامها الاستخدام الأمثل، والمتابعة الفعالة يجب ألا تقف عند مرحلة التنفيذ للبحوث التربوية، بل يجب أن تتعداها إلى عملية أكثر عمقا وهي عملية تطوير وتحسين فاعلية البحوث التربوية عن طريق التغذية الراجعة.(١٦٧)

٥- تحسين الكفاءة العلمية والعملية والأخلاقية للباحث التربوي :

يعتبر الباحث التربوي محور الارتكاز في منظومة البحث التربوي، حيث انه الأساس المؤثر والمتأثر بباقي أبعاد هذه المنظومة، وهو مدخل أساسي فيها، كما انه المنتج (المخرج) المرغوب من تفاعل أبعاد هذه المنظومة، ومن هنا تأتي أهمية تكوين الباحث التربوي القادر على إدارة بحثه باستخدام أسلوب المنهج العلمي، المتفاعل مع قضايا أمته بوعي واقتدار، ويمكن تحسين الكفاءة العلمية والعملية والأخلاقية للباحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير من خلال ما يلي :

- تطوير الإعداد النظري والإعداد العملي:

انطلاقا من أن البحث التربوي مهنة لها مقوماتها وأصولها ومناهجها، فإن الدعوى ملحة لإكساب الباحثين أصول هذه المهنة من خلال الإعداد النظري والإعداد العملي، وهنا يبرز دور المشرفين على الرسائل العلمية في الجامعات، فالباحث في الجامعات الحكومية، الذي يسعي للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، يعتمد على كوادر محلية خالصة، ممن يعملون في الجامعات والهيئات العلمية في مصر، بسبب الفقر الشديد في المنح والبعثات الخارجية لاستكمال الدراسة، ولأن أستاذ الجامعة مهموم بظروفه الخاصة التي تمثل معوقات حقيقية تحول دون أن يستطيع تنمية نفسه بنفسه علميا وتقنيا، لذلك فإن الدرجات العلمية التي يحصل عليها الباحث، والتي تؤهله ليعمل مستقبلا كعضو هيئة تدريس في الجامعة تأتي في أغلب الأحوال - مكررة ومهلهلة - ولذلك لا يستفيد الباحث كثيرا من الناحية العلمية من درجتي الماجستير والدكتوراه التي حصل عليهما ما لم يكن على استعداد ليكد ويجتهد ويحفر في الصخر بأظافره، وأيضا ما لم يكن أمينا في دراسته من حيث مصادر الحصول على معلوماته، والتطبيقات العملية لتجاربه، أو التحليل الإحصائي للنتائج التي يحصل عليها.(١٦٨)، وفي ضوء ذلك ينبغي أن يتم ترقية وتطوير الإعداد العلمي والعملي للباحثين التربويين (كأولوية) باعتبار أن أحد وظائفهم الأساسية هي البحث العلمي التربوي.

-توفير برامج التنمية المهنية اللازمة للباحث التربوي:

يتسم عمل الباحث التربوي بكونه عملا فكريا متجددا كل فترة من الزمن، لا ركدا ركود الماء الآسن، وإلا سيكون الأخرون كالأولين، نسخا مكررة من دون تمايز لا كمي ولا كيفي، وهكذا يكون تجديد الفكر في البحث التربوي مصبه الأخير في عقول من يعدون باحثين، يتناسب عطاؤهم مع التطور العلمي الذي اعدوا في ضوئه وعلى هداه، حتي يتمكنوا من المغايرة عن وعي، ومن المخالفة عن بصيرة، بدلا من الارتماء في أحضان التقليد، وأسر المحاكاة كابرا عن كابر في زمن يسحق المقلدين المقتاتين أفكار غيرهم، ويرتقي بالمبدعين السابحين ضد التيار، والباحثين عن طرق وأساليب جديدة توصل إلى الهدف في سرعة وإتقان وعمق معا.(١٦٩)، وفي ضوء ذلك تأتي أهمية التنمية المهنية للباحث التربوي ، ودورها في تنمية القدرات البحثية للباحثين التربويين في الميدان التربوي ، وتدريبهم على احدث الأجهزة العلمية والوسائط التربوية الحديثة وتشغيلها وصيانتها والقدرة على إصلاحها،. ومن ثم يجب على المؤسسات البحثية التي تريد النجاح أن تقوم بإعداد باحثيها وفنييها الإعداد الجيد، ثم توفير برامج التنمية المهنية اللازمة لهم في ضوء احتياجاتهم، ولا شك أن عكس ذلك يؤدي إلى شل قدرات هذه المؤسسات أو توقفها.

وبالإضافة إلى ذلك فانه يجب العمل على إحداث تكامل بين برامج إعداد الباحث التربوي وبرامج التنمية المهنية المقدمة له، إذ أن ما لا يدرك في الإعداد يدرك في التنمية المهنية، وينبغي تحديد أولويات التنمية بناء على ما ينبغي أن يستكمل من جوانب الإعداد، إضافة إلى علاج مشكلات الميدان وإدراك التطورات الحديثة، وهذا يعني بالضرورة استمرار التنمية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية سواء كان هذا العضو مدرسا أو أستاذا مساعدا أو أستاذا، فلا يوجد احد من البشر في العالم قد علم العلم كله وأصبح في غير حاجة إلى مزيد من المعرفة والتدفق المتجدد من العلوم والثقافة.

-تفعيل الأداء البحثي للباحث التربوي:

يعيش الإنسان في عصر الكمبيوتر والإنترنت اللذين عن طريقهما يمكن له أن يتعامل بسهولة نسبية مع الفضاء المعلوماتي المتنامي واللامتناهي، ودائم الاتساع، كما يستطيع الإنسان من خلالهما تحقيق دخول آمن وسهل وسلس للغابة المعلوماتية الكثيفة التي تختزن وتبث في آن واحد حجم هائل من شتي أنواع المعرفة التي يمكن توظيفها في مختلف جوانب الحياة،

ويتطلب ذلك تدريب الباحثين التربويين في حقل التربية، وإعدادهم للاطلاع بالدراسات والبحوث في مجالات التربية المختلفة، ويمكن تفعيل الأداء البحثي للباحث التربوي ، من خلال ما يلي:

- توفير الوقت الكافي للإشراف العلمي على الرسائل العلمية.

-توفير التيسيرات اللازمة للمشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات وورش العمل العلمية المتخصصة داخل الجامعة وخارجها.

-الاطلاع على ما يستجد في مجال تخصصه العلمي للوقوف على آخر التطورات البحثية في مجال تخصصه من خلال شبكة المعلومات الدولية والإلكترونية.

-الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة والحرص على اجتياز دورات الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر ICDL.

-توطيد العلاقات الطيبة بينه وبين الباحثين الذين يشرف عليهم.

-وضع خطة زمنية لإنجاز البحوث اللازمة لترقيته والعمل الدءوب على تنفيذها.

-الحرص على حضور السيمينارات العلمية التي يعقدها القسم أو الأقسام العلمية الأخرى والكلية أو في المجالات المرتبطة بالتخصص العلمي.

-المشاركة بإيجابية في المشروعات البحثية بالكلية.

-تشجيعه على القيام بالتأليف وترجمة المراجع العلمية المتخصصة.

-قيام الأقسام العلمية بالكلية بتوفير الميزانيات المناسبة لإجراء ونشر البحوث العلمية على المستويين المحلي والدولي.

-تفعيل الساعات المكتبية لمساعدة الباحثين وتوجيههم وإرشادهم.

-الاهتمام بالتفوق الدراسي والإبداع البحثي لدى طلاب الدراسات العليا.

-الحرص على حضور المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه.

-توفير التسهيلات اللازمة للتنمية المهنية والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال البحث العلمي والمرتبط مجال التخصص.

-توزيع المنح والبعثات العلمية بعدالة على الفئات والتخصصات المختلفة.

-الإلمام بالعلوم المرتبطة بالبحث التربوي.

-التعرف بدقة على كيفية مواجهة المشكلات البحثية والتغلب عليها.

-المشاركة بإيجابية في وضع الخطة البحثية للقسم.

-نشر البحوث العلمية في المجلات والدوريات الدولية.

-الحرص على فتح قنوات الاتصال بينه وبين زملاءه للتعاون في المجال البحثي.

-امتلاك القدرة على فهم وتفسير المتغيرات البحثية وتداخلاتها وطرق ضبطها .

-المهارة في استخدام المعالجات الإحصائية وحيثياتها والمناسبة لطبيعة البحث.

-توفير المناخ الابتكاري للباحثين حتي يتحقق التقدم العلمي.(١٧٠)

- تنمية أخلاقيات الباحث التربوي:

تعد أخلاقيات البحث التربوي من أهم الموجهات المؤثرة في سلوك الباحث التربوي ، لأنها تشكل لديه رقيبا داخليا، وتزوده بأطر منهجية ذاتية يسترشد بها في عمله ، ويقوم آراءه وعلاقاته مع الآخرين تقويما ذاتيا يعينه على اتخاذ العلاقات الحكيمة التي يحتاجها ليكون اكثر انسجاما وتوافقا مع ذاته ومع الأفراد الذين يعملون معه في البحث، على اعتبار أن البحث التربوي غالبا ما يتعلق بكائنات بشرية، ولذلك من الضروري حماية هؤلاء الأفراد واحترام مشاعرهم وحقوقهم، ويمكن القول أن انتماء الباحث لبحثه يتحدد بموجب درجة التزامه بقواعد وأخلاقيات ذلك البحث ومراعاتها في جميع الظروف والأحوال.(١٧١)، وتجدر الإشارة إلى إن البحث التربوي لم يحقق أهدافه في الدول المتقدمة بطريقة اعتباطية أو من فراغ، وإنما كان ذلك تحت مظلة من الضوابط الأخلاقية الحاكمة للبحث التربوي في تلك الدول، والتي حكمت مساره وفق أسس صحية، والتي أسهمت أيضا في بناء المنظومة القيمية للإنسان والمجتمع فيها، وذلك أدي إلى تغيير شكل الحياة في تلك المجتمعات لاسيما في ظل الاكتشافات التكنولوجية الهائلة.

وتتمثل قيم البحث التربوي التي يجب الحرص على ترسيخها في الباحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير في: أمانة

الباحث في اختيار المنهجية المناسبة لتصميم بحثه، اختيار عينة ممثلة لمجتمع بحثه، سلامة الإجراءات، الاعتماد على طرق اكثر موثوقية في الحصول على البيانات والمعلومات ومعالجتها إحصائيا، عمق تفسير النتائج استنادا إلى نظريات عملية موثوقة [١٧٢]، وبالإضافة إلى ذلك توجد مجموعة من الاعتبارات الأخلاقية المتعارف عليها بين الباحثين في المجال التربوي والتي يفترض أن يعيها الباحث التربوي ،وفيما يلي أهم هذه الاعتبارات:

-أن قيام الباحث بالتغيير أو التزييف أو التزوير في البيانات التي جمعها يلغي صحة النتائج التي تم التوصل إليها في البحث، ويجعل منه عملا مرفوضا جملة وتفصيلا، ويفرض هذا الاعتبار أيضا على الباحث أن يظهر الجوانب التي تدعم ما توصل إليه من نتائج، إضافة لاعتراف الباحث بجهود الآخرين من خلال التوثيق لهم بمراجعهم الخاصة.

-بما أن البحث يتضمن التحقق من فرضيات بحثية فهذا الأجراء يلزم الباحث بعدم وضع الفرضيات بعد استخلاص النتائج، وفي كثير من الحالات لا يتمكن الباحث من تحديد اتجاه الفرضيات البحثية وذلك بسبب تباين التوجهات النظرية التي استعان بها أو اختلاف الدراسات السابقة، فعندئذ يمكنه تجنب الالتزام بتحديد فرضيات بحثه، وعليه في هذه الحالة القيام بدراسة استطلاعية موجهة للإجابة عن تساؤلات لا يتحدد فيها اتجاه واحد للنتائج.[١٧٣]

-يفترض بالباحث أن يلتزم بأساليب موضوعية في عملية جمع البيانات من خلال التحقق من الخصائص السيكومترية لأدوات جمع البيانات، كما أن هذا المبدأ يفرض على الباحث أن يصف الإجراءات الدقيقة التي قادته إلى التحقق من الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات).

-إن من وعي الباحث لمحددات بحثه من حيث نواحي القصور يشكل معيارا أخلاقيا يجب الالتزام به، إذ أن انتقاء عينة الدراسة وضبط المتغيرات وطرق المعالجة الإحصائية من شأنها أن تعزز الصدق الخارجي للبحث.

-على الباحث الابتعاد عن الإساءة إلى الأعراف والعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات المجتمعية، وهذا يحتم عليه عند تناوله لمشكلة ذات صلة بما سبق أو عند مساسه مشكلة ذات علاقة بالسياسات أو الاتجاهات السائدة أن يحصل على موافقة من السلطات المختصة خشية أن يترتب عليه آثار غير مقبولة أو يساء فهمها أحيانا من قبل الآخرين، كما أن الالتزام بهذا التوجه من قبل الباحث يحتم عليه التحلي بالنزاهة والموضوعية في عرض النتائج.

-أن تصميم البحوث التربوية وتنفيذها يتطلب توافر عينات بشرية (طلبة، أو مديرين أو مشرفين... الخ)، وهذا يجعل الباحث حريصا على المحافظة على سلامتهم من جميع الجوانب المادية والمعنوية.

- سرية المعلومات البحثية، حيث أن عملية جمع البيانات من المفحوصين تتطلب من الباحث المحافظة على مضمون هذه البيانات وعدم اطلاع أي أحد على محتوياتها إلا اذا أتفق الطرفان مسبقا على أن يطلع عليها آخرون، ويتضمن هذا الاعتبار أيضا إخفاء أسماء المفحوصين في أثناء جمع البيانات.(١٧٤)

ومن ذلك يتضح أن البحث التربوي له أخلاقيات لا يمكن لأي باحث التخلي عنها أن أراد الوصول إلى الحقيقة وليس غيرها، وان أول ما يقوم عليه البحث التربوي هو الالتزام بالأخلاقيات، وأنه ينبغي على الباحث التربوي أن يترفع عن الصغائر وإلا ينشد إلا الحقيقة وألا يزيف أو يحرف أو يغالط في بحثه أو في النتائج التي يحصل عليها أو الطريق المؤدي إليها.

٦-تحسين اللغة المستخدمة في البحوث التربوية:

تعتبر اللغة المستخدمة في صياغة البحوث التربوية من العوامل التي تسهم في تقوية العلاقة بين البحث التربوي، وصنع السياسة، فإذا ما كانت لغة سهلة مفهومة، فضلا عن كونها اصطلاحية، سيتسني لصانعي السياسة، وغيرهم أن يفهموها ولكي لا تقف اللغة عائقا في سبيل استخدام البحوث، فيجب الأخذ في الحساب أن تكون لغة مفهومة، بحيث لا تؤثر في علميتها، كما يجب على الباحث أن يكون قادرا على إعطاء تعريفات مدققة فيها ما أمكن ذلك، وأن يكون التعريف متناغما مع التعريفات الأخرى المعطاة في نفس السياق، ولابد من أن يتضمن المفهوم معاني مألوفة، واصطلاحية، ومتفق عليها، والا يستعمل عبارات غير واضحة، فيجب أن يراعي الباحثون أن تكون اللغة الذي تنشر فيها بحوثهم، وتقاريرهم، لغة مقروءة، ومفهومه للغالبية، وألا يعتمد هؤلاء الباحثون على اللغة العلمية فقط.(١٧٥) وقد تغلب على نتائج البحوث اللغة الإحصائية، فيعني الباحث بعرض النتائج في صورة أرقام أكثر من عنايته بإعطاء دلالات، وتحليلات لهذه الأرقام، ومن ثم لابد من ترجمة هذه الأرقام في معاني، ودلالات تصاغ في صورة عبارات تقريرية واضحة، وموجزة، ومفهومه لمستخدم نتائج البحث، وهذه مهارات، وتقنيات يمكن تدريب الباحثين عليها، وإكسابهم إياها.

٧-تطوير منهجيات البحث التربوي :

ينبغي أن يدرك العاملون في ميدان البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، أن البحث التربوي نشاط معقد غير واضح المعالم في أذهان طلاب الدراسات العليا، وانه لا يكفي للتعرف على طبيعته أن يدرس الطالب كتابا في مناهج البحث، أو أن يستمع إلى ما يلقي من محاضرات في هذا الموضوع، وإنما ينبغي لتحقيق هذا الهدف أن يستعين هؤلاء الطلاب بأساتذتهم المتمرسين في البحث التربوي عند معالجة المراحل الفعلية في البحث، أي أن تعلم مناهج البحث التربوي لا يتأتى على نحو سليم إلا بممارسة البحوث التربوية ذاتيا مع الاستعانة بتوجيه وإشراف من جانب أساتذة مؤهلين أكفاء.

وتجدر الإشارة إلى أن تقدم البحوث التربوية رهن بالمنهج ،إن استقام الأخير جاءت الأولى صادقة، وإن اعوج أصابها البطلان، ولا شك أن طرق ومناهج البحث تعتبر على قدر كبير من الأهمية، لأنها مسئولة إلى حد كبير عن دقة النتائج التي تصل إليها الدراسات، والواقع أن المتصفح لمناهج البحث في العلوم السلوكية لا يجد طريقة واحدة لدراسة ظاهرة سلوكية معينة، ولكن تتعدد الطرق، نظرا لأن الظواهر السلوكية بطبيعتها ظواهر معقدة تتدخل فيها العديد من العوامل المؤثرة عليها، وحتي ينهض البحث التربوي ويفعل دوره في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية بعد ٢٥ يناير فينبغي ألا يعتمد كلية على القديم من مناهج البحث، وإنما هو ينتقى منها، لأن السعي وراء الجديد ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، والجديد لا يعني بالضرورة إنكار القديم أو عدم استخدامه، إذ لا جديد على إطلاقه – تحت الشمس– كما يقولون، ولابد لكل جديد من بعض عناصر الماضي القديم تمهد له وتشكله ويعيد تشكيلها لكي ينشأ ويقوم.

ومما يدعو إلى التفاؤل في مجال البحث التربوي أنه خلال السنوات الأخيرة أخذت بوادر مناهج بحثية جديدة تحمل مسميات وأشكال متعددة في الظهور، أطلق عليها المدخل الكيفي في البحث التربوي، قائم على صيغ فلسفية رصينة شملت الوضعية وما بعد الوضعية والنظرية النقدية والبنائية والتفسيرية ساعدوا على تحديد ملامحه وتشكيل معالمه، وهذه المناهج إذا صح قيامها واكتمالها خلال السنوات القادمة، فمن المرجح أن تصبح نقطة تحول وانطلاق في تفكيرنا وممارساتنا التربوية، مثلما تصبح قوة فاعلة في الانطلاق بالبحوث التربوية، وليس المقصود من تحديد أفضلية أو أولوية مدخل معين

كالمدخل الكيفي في البحوث التربوية أن تحد رؤى الباحثين التربويين، وتنمط في قوالب بحثية بعينها، ولكن القصد هو الفهم التربوي المشترك بين الباحثين التربويين من دون مصادرة على الجهود الذاتية، وذلك هو المطلوب في المرحلة البحثية الممتعة لفتح آفاق ارحب لمزيد من الإبداع والابتكار في أهم مجال يشكل حياة ومستقبل أبناء المجتمع المصري.

٨- تأصيل البحث التربوي واتصاله:

يراد بالأصالة كما عرفتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التميز والتفرد وإضافة قيم جديدة في المجال، لكن للأصالة معني آخر ينبثق من أصل الكلمة اللغوي، ويدل على أن الأمر الموسوم بالأصالة يستمد بعض مقوماته من الأصول الحضارية بوجه عام؛ تلك التي ينتمي إليها هذا الأمر، فلكل أمة روحها الخاصة وطابعها المميز وتراثها المتراكم، ومن هذا التراث تبقي دائما بعض العناصر الإيجابية القادرة على الامتداد عبر العصور وتهيئ لثقافتها المعاصرة جذورا تنمو بها وأصولا تقوم عليها. وواضح أن هذا المعنى ليس بعيدا عن المعنى الأول للأصالة وكلاهما يرتبط بالتميز والتفرد. (١٧٦)

ويفتح الحديث عن أصالة البحث التربوي الطريق للبحث عن إضافاته العلمية، حقائقه الجديدة، أخطاء كشف عنها وصححها، ممارسات نقحها، مشكلات حلها، حدود جودته العلمية (١٧٧) ومواكبه لذلك فان الحقل التربوي المعاصر في مصر يجب أن يشهد توجها لإنتاج المعرفة التربوية الجديدة التي لا تكتفي بالتراث التربوي وتنكفئ عليه، ولا ترضى بالعطاء الغربي وتقع أسيرة له، ولكنها تحاول جاهدة أن يكون لها عطاؤها التربوي المتميز الذي يستفيد من هذا وذاك في إنتاج معرفة تربوية أصلية ومعاصرة، وهو توجه يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والعناية والرعاية والتوجيه والإرشاد (١٧٨).

أما عن اتصال البحث التربوي ، فينبغي على الباحث التربوي أن يبدأ أبحاثه دائما من حيث انتهى الباحثون السابقون، وعندما ينتهي هو يبدأ الباحثون اللاحقون، وعلى هذا النحو يتطور العلم ويتقدم ويكون البحث متصلا، وفي ضوء ذلك يجب على الباحث أن يطلع على جميع البحوث التربوية التي تم إنجازها في مجال تخصصه، وعلى أخر ما وصل إليه الباحثون التربويون، قبل أن يبدأ بحثه الجديد، حتى لا يبدأ من نقطة بدأ منها غيره، وحتي لا ينتهي إلى ما انتهي إليه غيره، فلا يعمل على تقدم علم التربية، وبذلك يختلف العالم عن الفيلسوف، فالعالم لا يهدم كل ما توصل إليه غيره ليبدأ هو من لا شيء أو من فراغ، بل يعمل على تطوير ما وصل إليه غيره، أو إكمال ما عجز غيره عن إكماله، أما

الفيلسوف فهو ينتقد كل من سبقوه من فلاسفة، فيهدم فلسفاتهم ليبدأ فلسفته التي ينتقدها ويهدمها الفلاسفة اللاحقون، ليقيموا فلسفاتهم التي تختلف عن فلسفات غيرهم، وكأن الفلاسفة يفضلون العيش في "فيلات" يقيمونها بأنفسهم، ولا يرغبون أن يعيشوا كالعلماء في عمارات يسهمون في ازدياد علوها وتعدد طوابقها.(١٧٩)

٩- توجيه البحث التربوي نحو معالجة مشكلات الواقع:

لكي يسهم البحث التربوي بدور فعال في معالجة القضايا المجتمعية، لابد من إجراء بعض أنواع البحوث التي تخدم هذه القضايا، من هذه البحوث ما يطلق عليها: البحوث الموجهة، التي تؤدي دورا مهما في تضييق الفجوة بين البحث التربوي والواقع المجتمعي، ومن ثم تزال الحواجز بين البحث التربوي ومشكلات الواقع، فيتناول بذلك القضايا الملحة. وتجدر الإشارة إلى أن العناية بالبحوث الموجهة لتوفير معلومات موثقة، وموثوق فيها، لمعالجة مشكلات الواقع، وأهميتها في تحقيق التعاون بين الباحثين، وصانعي القرار، لا يعني تجاهل البحوث الحرة، ولا إهمالها، ولكن مثل تلك البحوث لها وظائف، وأهداف أخرى لا تؤثر - بشكل كبير- في عملية صنع السياسة التعليمية. وفي ضوء ذلك يجب تحديد أهداف البحث التربوي وأولوياته بصورة واقعية، وحتى تأتي تلك الأهداف والأولويات منسجمة مع هذا التوجه، فإن عملية ربط البحث التربوي بالمشكلات الحقيقية التي يعاني منها العاملون في الميدان التربوي، تقتضي أن يتصدى عدد من الباحثين لحصر هذه المشكلات، ليس بناءا على انطباعات وتصورات ذاتية، لكن بناءا على دراسات فعلية، وقد يكون مسح آراء العاملين في الميدان أحد الأساليب الفعالة في حصر المشكلات القائمة وتحديد مجالات البحث التربوي الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية.

١٠-تحقيق الجودة في البحث التربوي:

إن الأخذ بتطبيق نظام الجودة الشاملة في مجال البحث التربوي من شأنه أن يرتقى بمستوى الباحثين التربويين، ويزيد من كفاءة العملية التعليمية وأداء جميع العاملين بالمؤسسات التعليمية، والوفاء بمتطلبات المجتمع وأولياء الأمور، ويحقق التعاون ويدعم العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية والترابط والتكامل فيما بينهم، كما أنه يمكن المؤسسة التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية والتعامل معها بالأسلوب المناسب.

ويقتضي تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في البحث التربوي الحصول على دعم وتأييد الإدارة العليا للبحث التربوي لنظام إدارة الجودة الشاملة، وتهيئة مناخ العمل لدى القائمين على أمر البحث التربوي، وتفعيل قياس الأداء للجودة، وتوفير الإدارة التربوية السليمة للموارد البشرية بالمؤسسة البحثية، والتدريب المستمر لكافة الأفراد القائمين على مسئولية البحث التربوي وتبني الأنماط القيادية المناسبة لمدخل إدارة الجودة الشاملة، ومشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوي الأداء، وتأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة.(١٨٠)

كما يتطلب تحقيق الجودة في البحث التربوي ضرورة أن يتحلى الباحث بالثقة بالعلم والبحث العلمي. والإيمان بقيمة التعلم المستمر، والأمانة والدقة والانفتاح العقلي وتقبل الحقائق، والتحلي بخصائص البحث العلمي، بالإضافة إلى توفر الرغبة الشخصية لدي الباحث، والصبر والمثابرة والتحمل والتواضع، والقدرة على التركيز وقوة الملاحظة والقدرة على تنظيم الوقت...الخ.(١٨١)

كما يتطلب تحقيق الجودة أيضا ضرورة أن يتم اختيار الواعدين في مجال البحث من الطلاب على أسس علمية وحسن إعدادهم بمساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة للأداء البحثي المتميز، وتنمية مهارات البحث التربوي لدي أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية وذلك عن طريق : تنظيم دورات تدريبية دورية لهذا الغرض، ابتعاث أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية دوريا إلى الجامعات ومؤسسات البحث العلمي المتميزة في الخارج، تيسير إنجاز بحوث أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية ونشرها وكفالة حريتهم الأكاديمية، توفير مراكز اتصالات مناسبة بمراكز التميز البحثي في الداخل والخارج، توفير مصادر للمعلومات الحديثة التي يتم نشرها في الداخل والخارج، إعداد خطط بحثية سنوية تنجزها الأقسام التربوية وفق خطة بحثية أشمل على مستوى الجامعة تكون جزءا من خطة البحوث في المجتمع، تنظيم التعاون في مجال البحث التربوي بين الأقسام المتناظرة في الجامعات المصرية، تبادل خبرات البحث التربوي مع الجامعات ومؤسسات البحث التربوي في الداخل والخارج، توفير المواد والأجهزة والمعامل اللازمة للأداء المتميز للبحث التربوي، توظيف البحث التربوي في الاستشراف المستقبلي لتقدم المجتمع المصري وفي مواجهة التحديات التي يقابلها، رسم خطة شاملة للبحث التربوي تفي بحاجات المجتمع المصري في مجالات التنمية البشرية، نشر ثقافة البحث العلمي التربوي في المجتمع المصري ومؤسساته بعامة

وفي المؤسسات التعليمية بخاصة.(١٨٢)

وتمر عملية تطبيق الجودة الشاملة في التعليم عامة والبحث التربوي خاصة بخمس مراحل أساسية، وهي : مرحلة الإقناع : وفيها تقرر الإدارة المدرسية رغبتها في تطبيق الجودة الشاملة، مرحلة التخطيط: وفيها يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ، وتحديد الهيكل الدائم والموارد اللازمة لتطبيق الجودة الشاملة، واختيار الفريق القيادي لبرنامج الجودة والمشرفين عليه، مرحلة التنفيذ : وفيها يتم اختيار الأفراد الذين سيقومون بالتنفيذ، ويتم تدريبهم تدريبا حديثا متطورا متعلقا بإدارة الجودة الشاملة، مرحلة التقويم: وهي عملية مصاحبة لكل مراحل تطبيق الجودة الشاملة وتقويم العملية النهائية بعد التطبيق لترشيد استخدامها، مرحلة تبادل ونشر الخبرات : وفيها يتم استثمار الخبرات الناجحة التي تم تحقيقها من تطبيق النظام، بحيث يشارك جميع العاملين بالمدرسة في عملية التحسين.(١٨٣)

١١– تفعيل المحاسبية في البحث التربوي:

تعتبر المحاسبية داخل منظومة البحث التربوي مدخلا هاما من مداخل تقويم النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية، لأجل الإصلاح والتطوير ووضع الأمور في نصابها، ويتضمن المفهوم العام للمحاسبة: المسئولية، والمتابعة، والتقييم، للوقوف على الإيجابيات والسلبيات، وإصدار الأحكام، وإعطاء كل ذي حق حقه، وفي هذا الإطار، فان المحاسبية داخل منظومة البحث التربوي تعني بتعظيم العائد من البحث من خلال مراعاة معايير الجودة، إذ هي الأساس في الحكم على قيمة البحث التربوي، وانعكاس نتائجه في الواقع التطبيقي ، ومدى خدمته للمجتمع المصري وهمومه وقضاياه.(١٨٤)

وتجدر الإشارة إلى أن تفعيل منظومة البحث التربوي في بعد ٢٥ يناير، تحتاج إلى تحديد المسئوليات وتوزيع الأدوار على المسئولين داخل هذه المنظومة، ليتحمل كل منهم دوره في إطار الالتزام الأخلاقي والمهام المناطة بكل منهم (كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته) ،ولأن البحث التربوي يتم في مؤسسة، ويجريه باحثون، وتقوم عليه إدارة، يفترض أن تكون فاعلة ليخدم قضايا المجتمع.

١٢ – تطوير النشر العلمي للبحوث التربوية :

ترجع أهمية النشر العلمي للبحوث التربوية إلى كونه الوسيلة الأساسية لنشر المعرفة وتبادل الأفكار بين الباحثين في ميادين

العلوم التربوية المختلفة، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بالبحث التربوي ونشر نتائجه ضمانا لاستمراريته، ويضمن النشر العلمي عدم تكرار الموضوعات التي تناولها الباحثون داخل الميدان الواحد، فالنشر يعطي صورة عن البحوث التي صدرت ومن ثم ينبه الباحثين إلى ما درس وما لم يدرس، حتى لا يكون هناك ضياع للجهد والوقت والمال، كما أنه يحقق ما يسمى بالتراكم المعرفي، حيث يبدأ الباحث بحثه بما انتهى إليه الباحثون الآخرون، ومن ثم فإن البحث الواحد يمكن أن يولد بحوثا أخرى ، الأمر الذي يسهم في تنمية المعرفة التربوية، ويضمن كما سبق القول قبل ذلك عدم تكرارها، كما يعد النشر العلمي وسيلة لاطلاع الباحثين على بحوث ودراسات أجريت في ثقافات أخرى وفي مجتمعات تتفق وظروف مجتمعنا أو تختلف، والفائدة في الحالتين موجودة.

ويساعد النشر العلمي كذلك في لفت الأنظار إلى القضايا المرتبطة بالميدان والمتداولة في الأسيقة الأخرى ، إلى جانب توعية صانعي السياسة ومتخذي القرارات بأهمية تلك القضايا، فكثرة البحوث التي تناولت قضية معينة قد يكون مؤشرا على أهميتها وخطورتها، ومنبها إلى ضرورة التركيز عليها، وهو وسيلة لحث المسئولين وصناع القرار على تدعيم آرائهم بالنتائج المختلفة للبحوث المنشورة، أو التأكد من صدق وسلامة تناولهم للقضايا والمشكلات المختلفة في حقل التربية.

ويعد النشر العلمي " عصب " الحياة العلمية، ولعل المقولة الشهيرة القائلة "النشر، أو الهلاك" publish or perish تعكس تلك الحقيقة، وتؤكدها، وبالإضافة إلى ذلك، فإن النشر العلمي هو السبيل" الأوحد " لبلوغ الترقية العلمية promotion، فضلا عن" التثبيت" في وظيفة أستاذ tenure (كما هو معمول به في بعض نظم التعليم).(١٨٥)

ويتطلب تطوير النشر العلمي للبحوث التربوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وحتى تكون المعرفة التي ينتجها البحث التربوي ذات قيمة في الميدان، ضرورة العمل على حل المشكلات المرتبطة بعملية النشر العلمي للأبحاث التربوية، ومنها على سبيل المثال: تيسير وتسهيل الإجراءات والشروط اللازمة لنشر البحوث والدراسات، وإتاحة الفرص أمام الباحثين لنشر بحوثهم من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات أو نشرها في المجلات والدوريات العلمية، وتقديم الرعاية والدعم اللازم للباحثين لنشر أبحاثهم، والاستفادة من نتائج تلك البحوث، وتوفير الإمكانات المادية والمستجدات التكنولوجية التي تمكن الباحثين من الحصول على المعارف المتجددة في الميدان، وتوفير آلية لتسهيل نشر البحوث التربوية من خلال تبادلها مع

مؤسسات البحث العربية والعالمية، ومتابعة تطبيق النتائج التي تتوصل إليها البحوث بما يخدم القضايا القومية، والاهتمام بقواعد البيانات والمعلومات وربطها بشبكة الإنترنت، لتمكين الباحثين من الإفادة منها، في إجراء البحوث النظرية والتطبيقية والاطلاع على الجديد كل في ميدانه.(١٨٦)

ويمكن أن يتم تطوير النشر العلمي للبحوث التربوية كذلك من خلال التنوع في وظيفة المجلات التربوية، فلا تقتصر على نشر بحوث الترقيات وحدها مثلا، وإنما تضيف إلى ذلك مقالات من هذه الفئة التي تحمل "رؤي " أساتذة تخلصوا من هموم الترقية، ووصلوا إلى مرحلة يمكن عندها أن يكونوا أحرارا في التفكير، سواء في اختيار القضية موضوع البحث والدراسة، أو في إبداء الرأي أو في المنهجية التقليدية التي تكثر من الاستناد إلى "آليات البحث" دون محتواه وجوهره، حتي يوهم القارئ انه أمام بحث علمي جاد.(١٨٧)

١٣-اقتراح آليات جديدة لتمويل البحث التربوي:

يعتمد القيام بالبحث التربوي على مجموعة واسعة من المدخلات التي يعتمد بعضها على بعض، وأهم هذه المدخلات هو التمويل والإنفاق، فضمان الحفاظ على مسيرة البحث التربوي وإنتاجه يعتمد بشكل كبير على ما تنفقه الدولة عليه، فالمتتبع لما تنفقه الدول المتقدمة على البحث التربوي وما تنتجه من أعداد هائلة من البحوث التي تنشر كل سنة في ميدان التربية، يدرك مدي الاهتمام البالغ الذي تمنحه تلك الدول للبحث التربوي ولتطوير طرقه ومناهجه وأدواته .(١٨٨) وللبحث التربوي تكاليف باهظة تتمثل في الإنفاق على المنشآت الخاصة به من مباني ومعامل ومختبرات وأجهزة ومعدات يتطلبها البحث وتلزم للباحثين، وكذلك المواد المستخدمة فيه، وأجور العاملين في ميادينه وفي المكتبات.(١٨٩) وقد يقول قائل أن تجهيز الباحثين علميا مسئولية أساتذتهم، هذا صحيح بدرجة ما، ولكن القضية أعمق من ذلك بكثير، لأنها ترتبط بالجانب المادي الذي لا يؤثر إيجابا أو سلبا على الإنسان فقط؛ وإنما يؤثر أيضا على تقدم الأمم والمجتمعات. (١٩٠)

ويعتبر التمويل من المقومات الهامة في نجاح البحوث التربوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير. وتأتي هذه الأهمية في تحقيقها للأهداف والخطط التربوية وتنظيم البحوث التربوية وتطويرها وتجديدها عن طريق إدخال وسائط وبدائل تربوية جديدة وتقنية حديثة، فلا يمكن أن يتحقق أي تقدم ما لم يكن من الميسور الحصول على التمويل اللازم لإجراء البحوث

والصرف عليها وعلى مستلزماتها وأدواتها وأجهزتها والعاملين فيها.[١٩١] وبصفة عامة فان البحث التربوي مثله مثل البحوث الأخرى سواء في المجال الصناعي أو الزراعي أو التجاري لا تؤتي أكلها إلا بالإنفاق السخي والمستمر على برامجها.

١٤-تطوير مناخ البحث التربوي:

إن توفير المناخ التربوي المناسب للباحثين التربويين في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير يؤدي إلى زيادة إقبالهم على ممارسة العمل البحثي وإتقانهم له، أما اذا لم يتوفر هنا المناخ فان الكثيرين منهم يهجرون المجال لممارسة مجالات أخرى في ميادين مختلفة، فكثيرا ما نجد الباحث التربوي لا يدرك شيئا عن المشكلات الحقيقية التي يواجهها القائمون بتنفيذ برامج الإصلاح والتطوير، كما أن كثيرا من القيادات التربوية في الميدان التربوي لا يؤمنون بدرجة كافية بالبحث العلمي التربوي، بل إن بعضهم يقف موقفا سلبيا من البحوث التربوية التي تهدف إلى التجديد والتطوير وذلك لعدم تقبلهم لأي تغيير في المجال التربوي ، وينعكس ذلك كله على المناخ التربوي لعمل الباحثين التربويين مما يؤثر في إنتاجهم العلمي .

وقد تتهيأ بالفعل للبعض الباحثين التربويين قدرات ومهارات وإمكانات تمكنهم من تجديد ما ينتجونه من بحوث، ولكن المناخ الذي يعيشه هؤلاء الباحثين يحاصر ويخنق، يضيق ويعرقل، مما يصبح الأمر معه عسيرا على حرية الحركة، فضلا عن جيد الإنتاج، وفي ضوء ذلك فإن ملامح المناخ اللازم توافره حتى يتحقق ما ينشده المجتمع المصري من تجديد وتطوير للباحث التربوي وللبحث التربوي يتطلب توفير المتطلبات التالية:

-الديمقراطية:

فالفكر على وجه العموم والبحث العلمي التربوي أحد أهم روافده هو بطبيعته يقوم على أساس الاجتهاد، والاجتهاد العلمي ببساطة المعني هنا هو حرية حركة العقل الإنساني في إبداء الرأي، والتفسير، والتأويل والإضافة، والحذف، والتغيير وفق قواعد تضبط العملية بحيث تبعد عن العشوائية والهوى، والعصبية وضيق الأفق وكل هذا يستحيل أن يتوافر من غير ممارسة ديمقراطية.

– التنظيم القانوني:

فحركة الإنسان في المجتمع المعاصر تضبطها مجموعة قواعد قانونية دقيقة واضحة، وكذلك المؤسسات والهيئات، ومن عجب أن تظل الجامعات المصرية إلى اليوم في منتصف العام الثالث عشر من القرن الحادي والعشرين محكومة بقانون تنظيم الجامعات الذي صدر عام ١٩٧٢ م، في وقت كانت مصر فيه ما زالت محكومة بنزعة الحكم الشمولي والاقتصاد القائم على سيطرة الدولة، صحيح أنه من حين لآخر يصدر تعديل لهذا البند أو ذاك، لكن هذا نفسه قد أدي بالقانون أن يكون كثوب مرقع الأجزاء حيث تعكس بعض المواد ظروف فترة معينة، وتعكس مجموعة أخرى ظروف فترة مغايرة، وهذا دون أن تكون هناك فلسفة عامة كلية تحكم مواده وبنوده.

إن المطلوب هو أن يكون هناك قانون جديد شامل يعكس جملة التحولات التي أصبح عليها المجتمع المصري، بل والعالم أجمع، وحتى يكون القانون معبرا تعبيرا حقيقيا عن المجتمع الجامعي، فلا ينبغي أن يظل أعداده حكرا على القيادات العليا بل من الضروري أن تتاح الفرص للجمهرة الكبرى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لإبداء الرأي حوله.

– البيئة الجامعية:

ويقصد بالبيئة الجامعية: مظهرها الفيزيقي، وعناصرها البشرية، أما من حيث مظهرها الفيزيقي فانه يعنى: توافر المساحات الخالية والخضراء، وتوافر أماكن كافية للمكتبات والمعامل وقاعات التدريس والأنشطة والملاعب.. الخ، وما من شأنه أن يترك انطباعات ومشاعر بالاطمئنان والارتياح والحفز لمزيد من التفكير والنشاط والعمل بالنسبة للباحثين التربويين، والملاحظ للبيئة الجامعية يجد أنها تعاني من ثقافة الازدحام التي تشكل عائقا للابتكار، وأما من حيث العناصر البشرية، فنجد أن ما يسود تعاملاتها داخل البيئة الجامعية بعضا من القيم غير اللائقة والتي هي بنت المناخ المجتمعي الكلي الذي أصبح يغلب اتجاهات سلبية. تتمثل في الواسطة والسطحية والمحسوبية وغياب آداب الحوار. وبعضها ينبت داخليا بحكم عوامل الصراع والغيرة المهنية، ولا شك أن إصلاح ذلك لا يتأتى إلا من خلال حركة إصلاح مجتمعي جذرية؛ حيث وصل المجتمع المصري إلى درجة مؤسفة حقا ومحزنة فعلا من التردي في منظومة القيم الحاكمة للسلوك البشري.(١٩٢)

١٥- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المسئولة عن إنتاج البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه:

تتحدد الجهات التي تقوم بالبحث التربوي أو هكذا يجب أن يكون دورها الأساسي في كليات التربية باختلاف مسمياتها، ومراكز البحوث التربوية على اختلاف أنواعها وتبعيتها، والبحوث التي تتم في هذه الجهات قد تكون لنيل درجات علمية أو لغرض الترقية بالدرجة الأولي ، أو قد تكون من أجل التطوير التربوي ومعالجة قضايا التربية والتعليم، لكن الملاحظ أن هذه الأخيرة تأتي في المرتبة الأخيرة بالنسبة للقائمين بالبحث التربوي، وأحيانا كثيرة تجد أن كليات التربية تبحث في واد ومراكز البحوث في واد آخر، وقد نجد تكرارا للبحوث التربوية فيما بين كليات التربية ومراكز البحوث، بل وفيما بين كليات التربية نفسها، والسبب في هذا عدم وجود قنوات اتصال بين الجهات البحثية هذا من ناحية، والافتقار إلى سياسة مخططة للبحث التربوي بين هذه الكليات من ناحية أخرى ، وقد لا نجد سياسة للبحث التربوي أصلا في قسم ما من الأقسام أو في كلية ما من الكليات كثيرة العدد وكثيرة الأقسام التربوية، والتي قد يتوفر بها أعضاء هيئة تدريس بكثرة وبدرجات علمية متفاوتة، ولا شك أن التغلب على كل هذه المشكلات يتطلب فتح قنوات اتصال بين تلك المؤسسات المسئولة عن إنتاج البحث التربوي.

وتعتبر الجهات القائمة على البحث هي أول المستفيدين منه، أو هكذا يجب أن تكون، فكليات التربية ومراكز البحوث هي المستفيد الأول من البحوث التي تجريها في تطوير مناهجها وبرامجها وإدارتها وممارساتها التربوية المختلفة داخليا وخارجيا؛ والمستفيد الثاني من البحوث التربوية هو المجتمع بكل فئاته ومؤسساته الاجتماعية، وأكثر فئات المستفيدين المدارس التي تقع في دائرة مديريات التربية والتعليم لأنها هي حقل التجريب التربوي والممارسة التربوية للنظريات والمعارف والأفكار التربوية القابلة للتنفيذ.

وبالرغم من أن مديريات التربية والتعليم هي المستفيد الثاني، وربما الأول من نتائج البحث التربوي، إلا أنه يلاحظ السلبية التي تتسم بها هذه المديريات، حيث أنها دائما متلقي أو مستقبل فقط في احسن الأحوال، وليس لها دور فاعل في البحوث التربوية من حيث التخطيط أو المشاركة أو التواصل مع كليات التربية ومراكز البحث التربوي، وذلك على الرغم من أنها يمكن أن تلعب دورا كبيرا في هذا المجال، وخاصة أن وكيل الوزارة في كل مديرية تعليمية عضو في مجلس كلية التربية

التي تقع في النطاق الجغرافي للمديرية التعليمية، كما أن مديريات التعليم بها قيادات سوف تكون قادرة على المشاركة في التخطيط إذا ما أتيحت لها الفرصة من خلال التأهيل والتدريب.[١٩٣] ولا شك أن عقد أواصر التعاون في العمل والتفكير بين الباحثين التربويين ومواقع العمل التربوي وبؤر الاهتمام بقضاياه، مثل النوادي والمدارس والآباء والأمهات، يساعد على أن يمد الباحثون التربويين بالمشكلات والقضايا التي يجب أن يتصدوا لها، ويمد هذه الميادين العملية بالرأي العلمي والتوجيه المهني، وعندما يتلاقح النظر والتطبيق يزداد الوعي وتتسع المعرفة لأصحاب كل طرف، ويكسب الجميع.[١٩٤]

١٦-توظيف نتائج البحث التربوي:

يتطلب تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، توظيف نتائج البحث التربوي، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع خطة واضحة ومحددة للبحث التربوي بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية، تقوم على أساس الدراسة العلمية الهادفة لفهم الواقع الاجتماعي والتربوي والمشكلات القائمة، وتحقيق الترابط والتلاحم بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومتطلبات تطوير منظومة التعليم بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية، والخروج برؤية شاملة تتجلي فيها الظروف والأوضاع القائمة، ودور البحث التربوي وأهدافه وأولوياته، وترجمتها في إطار خطة زمنية واضحة ومحددة، تتحدد فيها متطلبات التنفيذ وآلياته وخطواته وإجراءاته ووسائله.

وهناك مجموعة من المقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على المعوقات التي تحول دون توظيف البحث التربوي والاستفادة من نتائجه، وهي: زيادة الدعم المادي، وإجراء البحوث التربوية في ضوء المشكلات التعليمية الحقيقية، وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في بحوث التعليم والتدريب ومشكلاته المتشعبة، وحث وتشجيع القطاع المستفيد من نتائج بحوث التعليم في دعم وتمويل البحوث التربوية؛ ووضع خطط استراتيجية وطنية للبحث العلمي في مجال التعليم والتدريب، وعرض النتائج التي تتوصل إليها البحوث التربوية على الجهات التعليمية المعنية في شكل لقاءات حوارية وحثهم على توظيفها والاستفادة منها، ونبذ النزعة الفردية وتبني أسلوب العمل في فريق بحثي متكامل التخصصات لتوجيه الجهود واستغلال الموارد المتاحة بأسلوب أمثل، وتحديد الأولويات الوطنية للبحث التربوي.

١٧- إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات التربوية:

تتضح أهمية إنشاء قاعدة للبيانات، والمعلومات التربوية في التسهيل على صانعي السياسة الاطلاع على نتائج البحوث وثيقة الصلة بأطروحاتهم، وقضاياهم، واهتماماتهم، كما يسهل على الباحثين الحصول على البيانات، والمعلومات وثيقة الصلة ببحوثهم، ليؤدي إلى السرعة، والتدقيق في المعلومات اللازمة لإنجاز البحث، وهذا يفي بمتطلبات البحث التربوي الجيد الذي يريد أن يعتمد عليه صانع السياسة. وتعد قاعدة البيانات الخاصة بالبحوث التربوية نظاما فرعيا في نظام آخر أكبر مؤسسي يعرف بنظم المعلومات الإدارية التربوية، والتي تؤدي دورا كبيرا في عمليات التخطيط، والبحث، وصنع السياسة، حيث تحول البيانات (المدخلات Inputs) الخاصة بأي فرع من فروع التربية التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية، إلى معلومات (مخرجات Outputs) تساعد في اتخاذ القرار، وذلك عن طريق مجموعة من العمليات Processing الخاصة بالحاسب الآلي، باستخدام مجموعة من البرامج، والملفات الخاصة بهذه المعالجة.(١٩٥) ولا شك أن وجود قاعدة للبيانات التربوية يخدم كلا من: الباحثين، وصانعي السياسة، وهذه القاعدة سيكون لها عديد من الفوائد، منها: حصر كامل للبحوث العلمية التي أجريت في مجال التربية، والاستفادة من نتائج هذه البحوث، والعمل على اتخاذ القرارات السليمة في ضوئها، وعدم تكرار البحوث، حيث تتاح الدراسات السابقة، وتوفير الجهد، والوقت على الباحثين في الحصول على البحوث في يسر ودقة.(١٩٦)

١٨ – التنسيق بين هيئات البحوث التربوية، ومراكزها:

يعتبر التنسيق بين الهيئات المشتغلة بالبحث التربوي على المستويات المختلفة، المحلية، والقومية، والإقليمية، والعالمية من أبرز المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية. والفائدة المرجوة التي يخدمها هذا التنسيق، هي مساعدة الباحثين حيثما كان موقفهم في متابعة حركة البحث التربوي، وتحديد اتجاهاتها، واهتماماتها. وقد يترتب على هذا التنسيق تضافر الجهود المبذولة، وحسن استغلال الوقت، والمال، والإمكانات، وتلافي التكرار، وبعثرة الجهود المبذولة في البحث التربوي. وهناك مجموعة من الخطوات لتحقيق التنسيق ، منها:

-ضرورة توثيق كل هيئة جهودها، وبرامجها، ومشروعاتها، وبحوثها، وكل المعلومات الخاصة بها، ونشر كل ذلك، وجعله متاحا لكل الهيئات الأخرى.

-تعرف كل هيئة من هيئات البحث التربوي على جهود الهيئات الأخرى ، من خلال المعلومات التي تنشرها كل هيئة عن نفسها، ومحاولة كل هيئة إيجاد روابط، وقنوات اتصال بينها، وبين غيرها من الهيئات التي تتبادل – عن طريقها- المعلومات، والمطبوعات، والمنشورات.

-وجود هيئة على كل مستوى من المستويات القطرية، والقومية، والإقليمية، والدولية، تكون مهمتها ربط هيئات البحوث في نطاقها بعضها ببعض.(١٩٧)

١٩-تطوير كليات التربية:

تتطلب آفاق الإصلاح في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، أن تكون كليات التربية خلايا بحثية، لا يهدأ النشاط البحثي فيها، بالنسبة للإسهام في حل المشكلات التعليمية والتربوية في كل من الجامعة التي تنتمي إليها الكلية والتعليم العام والبيئة المحلية والمجتمع على اتساعه، بمعني تأسيس حلول المشكلات التربوية في كل من هذه الدوائر على البحث العلمي التربوي ، ووفق خطة قومية تتحمل كليات التربية نصيبا منها، وتشترك في تخطيطها، وحتى تتمكن كليات التربية من خدمة المجتمع، عليها أن تكون رائدة وقائدة للإصلاح والتطوير والتغيير، وذلك من خلال عدة مهام وأولويات وعلى رأسها البحث التربوي، وحتي يمكنها تحقيق ذلك عليها أن تعيد النظر في منظومة البحث التربوي، فتعيد صناعة هذه المنظومة من جديد لخدمة

المجتمع. ولكي تقوم كليات التربية بدورها المطلوب في البحث التربوي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير؛ فلابد من وضع سياسة جديدة واتخاذ تدابير ضرورية تزيل العوائق الكابحة في هذا المجال، ومنها:

-الالتزام باستراتيجية جامعة للبحث لها خططها وأهدافها وفرق عملها وإمكانات تنفيذها.

- تقديم التسهيلات للباحث التربوي، كتخفيض الساعات في جدول تدريسه، أو تفريغه لفصل دراسي، وربما لعام كامل لإنجاز البحث،، ولمرة واحدة عند الترقية لدرجة علمية، وتوفير ما يتطلبه العمل البحثي من مواد وتجهيزات وماليات.

-إيفاد الباحثين التربويين في مهام علمية بالخارج، أو استقدام علماء لهم شهرتهم في البحث التربوي للمشاركة في إجراء بحوث أو تقييمها.

-تشجيع العمل في البحث مع مؤسسات إنتاج وخدمات في المجتمع تشارك بالتمويل أو بالتجهيزات وفتح أبواب الندب أو الإعارة أو المشاركة.

-تسهيل نشر البحث المتميز والتعريف به محليا ودوليا وتجريبه عمليا أو تطبيقيا، والسعي لدى الهيئات والمنظمات العالمية للاعتراف ببعض المجلات والدوريات التربوية لإدراجها ضمن المطبوعات المعترف بها.

-تكريم الباحثين التربويين ماديا وأدبيا، ليس بشكل رمزي ولكن تبعا لاستحقاقاتهم تقديرا للعلم والعلماء، على غرار ما تفعله الدولة مع الفنانين والرياضيين، في وقت اصبح قدم اللاعب فيه فوق قدم الكاتب.(١٩٨)

-إعادة النظر في المقررات الدراسية وفي البرامج الدراسية القائمة بما يتفق مع أهداف التعليم الجامعي ووظائفه، وتحقيق التنوع والتكامل والشمول في الأهداف والوظائف المتصلة بالبحث التربوي، لتحويل هذه الكليات من كليات تدريسية إلى مؤسسات تربوية بحثية تتفاعل مع الوسط الاجتماعي المحيط بها وتتكامل معه.

-العمل على اتخاذ الخطوات والإجراءات الكفيلة بتغيير عمل الأساتذة والطلاب ليصبح التعليم والبحث وإنتاج المعرفة في ظل تفاعل الكل مع المجتمع، وتحويل الكليات إلى بيوت خبرة تقدم العون والمساعدة اللازمة للمجتمع وتمده بالرأي والخبرة والمشورة.

- تطوير وتحديث المكتبات ومراكز الاتصال وتبادل المعلومات ووسائل النشر والترجمة، وكذا المختبرات والمعامل والورش

وتزويدها بالمعدات والمستلزمات اللازمة لتشغيلها، وغير ذلك من المرافق المعنية بتقديم الخدمات المساندة لتنفيذ مهام كليات التربية وإنجاز أنشطتها وتحقيق أهدافها في المجالات المختلفة، وضرورة ربط البحوث التي تجري في كليات التربية بخطط التنمية ومشكلات التعليم والتدريب الحقيقية حتى يمكن الاستفادة من البحث التربوي.

-ضرورة الاهتمام بنتائج البحوث المتعلقة بقضايا التعليم والتدريب التي تجري بكليات التربية، وذلك من خلال إنشاء مكتب اتصال في كل كلية تكون وظيفته توجيه توصيات ونتائج البحوث التربوية المختلفة إلى الجهات المختصة مصحوبة بخطوات إجرائية لكيفية تطبيق هذه البحوث والاستفادة منها.

-إنشاء مجلس أعلى للبحث التربوي تكون وظيفته وضع خطط استراتيجية وطنية بعيدة المدى للبحث التربوي، وتحديد أولويات البحث التربوي وتطوير مراكز البحوث التربوية داخل الجامعات وخارجها والتنسيق بين مراكز البحوث وكليات التربية.

-تأمين مستلزمات البحث التربوي، من مراكز أبحاث متخصصة وإمكانات وتجهيزات وفنيين ومختبرات ومكتبات وغيرها من المستلزمات.

-وفي ضوء كل ما سبق، فان تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ٢٥ يناير، يقتضي ضرورة وصوله إلى أفضل صورة ممكنة، من خلال تطوير كل عنصر من عناصر منظومة البحث التربوي ، بدءا بتطوير فلسفته وأهدافه، ومرورا بتكوين وأعداد الباحث التربوي ، وتدريبه نظريا وعمليا، وتوفير أعضاء هيئة تدريس مؤهلين ومن ذوى الكفاءة العلمية المرتفعة للإشراف على الباحثين، مع الاهتمام بتنمية قدرتهم المهنية والبحثية والتعليمية والأخلاقية والتربية، وتطوير برامج التنمية المهنية المقدمة لهم، وتطوير التقويم لتحقيق التقويم الشامل للأداء، أداء كل من الباحث، وعضو هيئة التدريس، والقسم، والكلية، والجامعة، وانتهاء بتخريج الباحث الكفء، كما يقتضي كذلك أحداث مجموعة من التغيرات في منظومة البحث التربوي لزيادة فعاليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع الذي ينشأ فيه، وقد يكون التطوير جذريا، يشمل جميع عناصر منظومة البحث التربوي، الأمر الذي يرقي به إلى مستوى الإصلاح الشامل، أو يكون جزئيا ويشمل جانبا أو جزئية من المنظومة، مما يجعله تجديدا كإدخال مستحدثات في مناهجه أو أدواته

أو خططه.

نتائج البحث وتوصياته

من خلال التحليل السابق يمكن تحديد أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

١- يمثل الاهتمام بتحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية، اعترافا بأهمية البحث التربوي في الإصلاح والتطوير والتنمية، من خلال ما يقدمه من أساليب علمية تساهم في معالجة القضايا والمشكلات التي تكتنف الأوضاع المجتمعية.

٢- كشف تشخيص واقع البحوث التربوية في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، عن العديد من المشكلات التي طالت منظومة البحث التربوي من كافة جوانبها، بداية من إعداد الباحث التربوي ، والموضوعات المتناولة، وتأصيل البحث، ونتائج البحث، وتحكيمه، ونشره وتمويله، ودوره في صنع السياسة التعليمية، وارتباطه بالممارسة التربوية.

٣- تعتبر أوضاع البحث التربوي بعد ٢٥ يناير امتدادا للمرحلة السابقة وربما إلى الأسوأ.

٤- تزخر أوضاع المجتمع بعد ٢٥ يناير، بعديد من القضايا والمشكلات المتداخلة والمتجددة في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، والتي تتطلب تقديم حلولا جذرية تتناسب مع طبيعة المجتمع وظروفه وأولوياته

٥- تتحدد اهم القضايا المجتمعية ذات الأولوية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير في : الحرية، والعدل، والحوار، والانتماء، والمواطنة (في المجال السياسي)، والفقر، والبطالة، والفساد (في المجال الاقتصادي)، والعنف، والطائفية، وأطفال الشوارع (في المجال الاجتماعي)، والأمية، وتغير منظومة القيم، وتجديد الخطاب الديني، والإدمان (في المجال الثقافي)، وارتفاع تكلفة التعليم، والدروس الخصوصية، والتسرب من التعليم، وتطوير المناهج الدراسية، وتدبير موارد مالية إضافية لتمويل التعليم، وتدني المكانة الاجتماعية للمعلم، والمواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل (في المجال التعليمي).

٦- يتطلب تفعيل العلاقة بين الأوضاع المجتمعية وأولويات البحث التربوي، ضرورة الاهتمام بتحسين جودة البحوث التربوية من جميع مكوناتها، وتحسين القدرة المؤسسية للجهات التي تقوم بها، وتيسير نشر البحوث والانتفاع بنتائجها، وتعزيز قيمة البحوث في عملية التنمية، وتدعيم إجراء بحوث تربوية جديدة اكثر إبداعية عن مشكلات التعليم والتنمية، ومرونة أولويات البحث التربوي بحيث تستجيب للتحديات والأزمات الطارئة التي تواجه المجتمع.

٧- تتمثل أهم المتطلبات اللازمة لتفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية في: بناء فلسفة جديدة للبحث التربوي، وتحديد أهداف واضحة للبحث التربوي، وتخطيط سياسة البحث التربوي، ووضع أسس للبحث التربوي، وتحسين الكفاءة العلمية والعملية والأخلاقية للباحث التربوي ، وتحسين اللغة المستخدمة في البحوث التربوية، وتطوير منهجيات البحث التربوي ، وتأصيل البحث التربوي واتصاله، وتوجيه البحث التربوي نحو معالجة مشكلات الواقع، وتحقيق الجودة في البحث التربوي، وتفعيل المحاسبية في البحث التربوي، وتطوير النشر العلمي للبحوث التربوية، واقتراح آليات جديدة لتمويل البحث التربوي، وتطوير مناخ البحث التربوي، وفتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المسئولة عن إنتاج البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه، وتوظيف نتائج البحث التربوي ، وإنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات التربوية، والتنسيق بين هيئات البحوث التربوية ومراكزها، وتطوير كليات التربية.

ومن خلال النتائج السابقة يمكن التوصية بما يلي :

١- إدخال البحث العلمي عامة والبحث التربوي خاصة في مناهج التعليم العام لخلق مواطن يفكر بصورة موضوعية وعلمية في قضايا الحياة ومستجداتها .

٢- الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث العلمية في معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية ذات الأولوية والتي حددها البحث الحالي .

٣- خلق حالة من التعاون على كافة الأصعدة والمستويات بين الباحثين التربويين وبين الممارسين التربويين وصانعي القرار بإيجاد قنوات تواصل فعالة، من خلال قيام التربويين وصانعي القرار بوضع قائمة مسحية بالقضايا والمشكلات المجتمعية التي يعاني منها المجتمع وتحتاج إلى البحث والدراسة، ومن ثم تزويد الباحثين في كليات التربية ومراكز البحث بها ، لتكون ضمن اهتماماتهم ومنطلقا لدراساتهم وبحوثهم المستقبلية.

٤- العمل على استقصاء المشكلات الواقعية التي تواجه متخذي القرار في المجالات المجتمعية المختلفة، ومعاونتهم على تعرف جوانبها وإيجاد بدائل وحلول لها، وتقدير وجهات نظرهم فيها، والبعد عن فرض تصورات وحلول غير تطبيقية لا يحس بها متخذ القرار والباحث التربوي.

٥- إعداد خريطة بحثية للبحوث التربوية تشارك فيها كليات وأقسام التربية في الجامعات مع وزارة التربية والتعليم، على أن تنطلق هذه الخريطة في أهدافها من المشكلات الواقعية في الميدان، وأن توضع لها أولويات طبقا لأهمية كل منها وحاجة الميدان إليها.

الهوامش

١- أحمد سعيد تاج الدين؛ ٢٥ يناير ثورة شعب، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١١ ،ص ,٢٩

٢- فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق؛ ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر: تحديات الواقع وآليات المستقبل، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٧٨)، يناير ٢٠١٣ ،ص ,٩٨

٣ – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ (مجالات واعدة)، مركز الدراسات المستقبلية، مجلس الوزراء، يونيو ٢٠٠٧، ص ٥

٤- عبد الرحمن عدس، وآخرون: البحث العلمي: مفهومه – أدواته – أساليبه، الطبعة الثامنة، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٤، ص ١١.

5- Vasuderman, M; Criteria for Research Reform and Planning, Vontage Press, New York, 1986, P . 132.

٦- عليان عيد حامد الظبي الحربي: البحث التربوي وقضايا التعليم في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٢، ص ,٥٨

٧ – سيف الإسلام على مطر: توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة ، ١٨- ١٩ فبراير ٢٠٠٧ م، ص ,٢٤١

٨ – احمد مختار عمر، وآخرون: معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الأول، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨ م، ص ١٦١.

9-The Encyclopedia Americana , Grolier Incorporated, Vol, 17, Danbury, 1983, p.١١.

١٠- محمد الربيع: معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية، ندوة اتحاد الجامعات العربية بالاشتراك مع جامعة الملك سعود: عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، ١٤- ١٧ جمادي الأولي ١٤٠٣ هـ، ص ١ .

١١- صلاح الدين محمد توفيق، سماح زكريا محمد: التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة لمجلة كلية التربية جامعة بنها؛ دراسة في فاعلية التأصيل وأليات التفعيل، مجلة كلية التربية جامعة بنها، المجلد ٢٤، العدد ٩٣، (ج ٢)، يناير ٢٠١٣، ص ,٣

١٢- السيدة محمود إبراهيم: المخطط التعليمي : دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي (١)، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ,١٣

١٣ – جابر عبد الحميد جابر، احمد خيري كاظم؛ مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ٢٣ .

١٤- باسنت فتحي : الأبعاد المجتمعية لتطوير كلية التربية بجامعة عين شمس في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة عين شمس، -٢٠٠٥ ،ص ,٢٧٤

١٥ - مجدي صلاح طه المهدي: البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨ م، ص ص ٥٢- ٥٣ .

١٦- مهني محمد إبراهيم غنايم، هادية محمد رشاد أبو كليلة؛ معوقات البحث العلمي العربي ومعايير جودته، المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي : اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي، ١ - ٢ نوفمبر ٢٠٠٩؛ مركز تطوير الأداء الجامعي بجامعة المنصورة، ٢٠٠٩، ص ٤٠٥ .

١٧- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: البحث العلمي في مصر... هل يكفل التقدم المنشود ؟ تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السنة الخامسة، العدد ٥٩، القاهرة، نوفمبر ٢٠١١، ص ,٨

١٨ – عبد الرحمن عدس، وآخرون: البحث العلمي: مفهومه – أدواته – أساليبه، مرجع سابق، ص ٣٥٥ .

١٩- محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٢٧- ٢٩.

٢٠ - مجدي صلاح طه المهدي: البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، مرجع سابق، ص ١٦٠ .

٢١- إبراهيم رشيد صومان، احمد إبراهيم رشيد: البحث التربوي: عناصره وأخطاؤه الشائعة، المؤتمر الدولي الثالث لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق: تحديات البحث العلمي في العالم العربي ، ١٨-١٩ مايو ٢٠١١ م، المجلد الرابع؛ ٢٠١١، ص ١٤٤١.

٢٢- ديوبولد فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٣١ -٢٣٧ (بتصرف).

٢٣ – عبد الغني النوري : أساسيات البحث التربوي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٣ هـ، ص ١٠٩ .

٢٤- كمال عبد الحميد زيتون: تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونيا؛ عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص (ب.ج) من المقدمة.

٢٥- عساف عبد المعطي، وآخرون؛ التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ م ، ص ٦١ .

٢٦ – حسن منسي: مناهج البحث التربوي، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد ، ١٩٩٩ م، ص ١١٠ .

٢٧ -Windham, Douglas M.; Incentives Analysis and Individual Decision Making in Planning of Education, UNESCO, IIEP, Paris, 1997, pp. 177-178.

٢٨- سعيد إسماعيل على : ثقافة الإصلاح التربوي ، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤١ .

٢٩- صلاح الدين محمد توفيق، سماح زكريا محمد: التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٧٠ .

٣٠ – هادية أبو كليلة: البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٧ .

٣١- محمود قمبر: تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) لمركز

تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير، ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤ م، ص ٥١٨ .

٣٢- فايزة يوسف عبد المجيد: التغيرات العالمية والعربية المعاصرة وانعكاسها على تنشئة الطفل العربي وأساليب مواجهتها، مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا، تقييم للتجارب واستكشاف الآفاق، قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٧- ٨ أبريل ٢٠٠٨، ص ص ١٢٩- ١٣٠ .

٣٣ - محمود قمبر: دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها، المؤتمر السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: دور كليات التربية في إصلاح التعليم، ١٢- ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ص ٤١٣ - ٤١٤.

٣٤ - حامد عمار: الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، الدار العربية للكتاب، القاهرة ،٢٠٠٥، ص ١٠٠ .

٣٥- محمد صبري الحوت: حال المعرفة في المجتمع وتداعياته على المعرفة التربوية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٧٣، أكتوبر ٢٠١١، ص ص ٨- ٩ .

٣٦- مساعد عبد الله النوح: توجهات الرسائل الجامعية في تخصص أصول التربية بالجامعات السعودية خلال الفترة (١٤١١ هـ- ١٤٣٣ هـ) ، مجلة كلية التربية جامعة بنها، المجلد ٢٣، العدد ٩١، ج ٣، يوليو ٢٠١٢ م، ص ٢٧٠,

٣٧ - سعيد إسماعيل علي: رسالة كليات التربية الثقافية، المؤتمر السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، دور كليات التربية في إصلاح التعليم، مرجع سابق، ص ٣٦٨ .

٣٨ - فيصل حميد الملا عبدالله: المشكلات الذي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد التاسع والأربعون، عمان، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٤٩٥ .

٣٩ - ضياء الدين زاهر: البحث العلمي الاجتماعي العربي: دراسة تحليلية نقدية (٢)، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثاني، العدد السادس والسابع، إبريل/ يوليو ١٩٩٦، ص ٢٧,

40- World Bank, Building Educational Research and Assessment Capacity, World Program, World Bank, Washington D.C: 1991, P. 361.

٤١- فيصل حميد الملا عبدالله: المشكلات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

٤٢- سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير، مرجع سابق، ص ١٩٨ .

٤٣ - أحمد المهدي عبد الحليم: العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ، المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد الرابع، العدد الأول، يناير، ١٩٨ ، ص ١٥ .

٤٤- المجالس القومية المتخصصة: مشكلات البحث التربوي في مصر، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة العاشرة، أكتوبر ١٩٨٢- يوليو ١٩٨٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٠٩ .

٤٥- سعيد إسماعيل علي: المعرفة التربوية، الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٥٩ -١٧٧ .

٤٦ - محمد خليل عباس: وأخرون، مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٧ م، ص ٣٢.

٤٧ - محمود قمبر: تجارب عالمية في تطوير التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص ٥١٨ .

٤٨- سيف الإسلام على مطر: حول بعض قضايا النشر العلمي ، الندوة العلمية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة الزقازيق: النشر العلمي بين معايير لجان الترقيات وتصنيف المجلات والمؤتمرات التربوية، ١٧ مايو ٢٠١٠، ص ص ٦- ٧ .

٤٩- صلاح الدين محمد توفيق، سماح زكريا محمد: التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة ، مرجع سابق، ص ٢٤ .

٥٠ - احمد محمد رجائي الرفاعي: المعرفة التربوية: ورقية أم إلكترونية (الدوريات العلمية)، المؤتمر الثاني عشر لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة طنطا بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة؛ حال المعرفة التربوية المعاصرة، مصر نموذجا،

٢- ٣ نوفمبر ٢٠١٠، ص ٢٨٤ .

٥١- سعيد إسماعيل على : رسالة كليات التربية الثقافية، مرجع سابق، ص ٣٦٧ .

٥٢- فيصل حميد الملا عبدالله: المشكلات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، مرجع سابق، ص ٤٩٣ .

٥٣ - محمود قمبر: دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

٥٤- عبد المجيد شيحه، أحمد عاصم : علاقة البحث التربوي بالسياسات والممارسات التعليمية، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، العدد الثالث، السنة التاسعة، ١٩٩٣ ، ص ٨ .

٥٥- السيدة محمود إبراهيم: المخطط التعليمي :دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ٨٤.

٥٦ - فايزة يوسف عبد المجيد: التغيرات العالمية والعربية المعاصرة وانعكاسها على تنشئة الطفل العربي وأساليب مواجهتها، مرجع سابق، ص ص ١٢٩- ١٣٠ .

٥٧- جابر محمود طلبة: البحث التربوي في مصر وعلاقته بالممارسة التربوية في النظام التعليمي، دراسة تحليلية ناقدة، دار الوفاء للنشر والطبع والتوزيع، المنصورة، ١٩٩١، ص ٢ .

٥٨- سيف الإسلام علي مطر: العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية: دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال والاتصال، دراسات تربوية، الجزء الثاني، مارس ١٩٨٦ ، ص ١٨٧.

٥٩ - عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: تحديات استخدام البحث العلمي التطبيقي وفرص الإفادة في صنع السياسات بالوطن العربي، دراسة ميدانية، المؤتمر الدولي الثالث لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق: تحديات البحث العلمي في العالم العربي ،١٨- ١٩ مايو ٢٠١١ م، المجلد الثاني ، ٢٠١١، ص ٣٨٦.

٦٠- محمود قمبر: دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها، مرجع سابق، ص ص ٤٠٠-٤٠١ .

٦١- فيصل حميد الملا عبدالله: المشكلات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، مرجع سابق، ص ٤٩٢ .

٦٢ – أبو الحسين أحمد بن فارس: مجمل اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤، ص ٧٦٢.

٦٣– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، مادة ولي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ص ١٣٣٤ .

٦٤– أبو الحسين احمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج ١ ، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م، ص ١٥٨ .

٦٥– احمد مختار عمر، وآخرون: معجم اللغة العربية المعاصر، مرجع سابق، ص ص؛ ١٤٠– ١٤١.

٦٦ – علاء الدين حسن رحال، نهيل علي صالح: تأصيل الأولويات وكيفية تحديدها، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثاني ، العدد ٢، ٢٠٠٦ م، ص ١٣٢ .

٦٧– محمد الوكيلي : فقه الأولويات: دراسة في الضوابط، سلسلة الرسائل الجامعية (٢٢)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فرجينيا، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٧، ص ١٤.

٦٨– مهني محمد إبراهيم غنايم : الأولويات التربوية: مدخل لإصلاح وتطوير التعليم بالجامعات المصرية، المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة المنصورة؛ التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية، ٢٢ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢، ص ٣١٨ .

٦٩ – امتثال محمد السقا: تطوير أنموذج لتحديد الأولويات في التخطيط التربوي، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥، ص ١٣ .

٧٠ – مركز التطوير التربوي : أولويات البحث التربوي في وزارة المعارف، ط ٢، وزارة المعارف، الرياض، ١٤٢١ هـ، ص ٥ .

٧١ – جودت أحمد سعادة: تدريس مهارات التفكير: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١ ، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢١٧.

٧٢– مهني محمد إبراهيم غنايم: الأولويات التربوية: مدخل لإصلاح وتطوير التعليم بالجامعات المصرية، مرجع سابق، ص ٣١٨.

٧٣ – المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا: أولويات البحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات ٢٠١١-٢٠٢٠، الأمانة العامة، صندوق دعم البحث العلمي، عمان، تشرين الأول ٢٠١٠، ص ٨.

٧٤ – مجدي صلاح طه المهدي : البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

٧٥ – السيدة محمود إبراهيم: المخطط التعليمي: دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ٨٧ .

٧٦- فريدريك هاربيسون: الأولويات والاختيارات في تطوير المصدر البشري، ترجمة رياض البنا، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٠ هـ، ص ٨ .

٧٧ – جابر عبد الحميد جابر: التحدي التربوي، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية المنعقدة بالدوحة في ٢٢-٢٥ أكتوبر ١٩٨٩، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ٣٣، السنة العاشرة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤١٠ هـ، ص ١٤٧ .

٧٨ – عبد الغني النوري : اتجاهات جديدة في التخطيط التربوي في البلاد العربية، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٧، ص ١٦٠ .

٧٩- محمد صبري الحوت: تكنيك الخريطة المدرسية ، المفهوم والأهداف والإجراءات، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد الثامن، السنة الرابعة، يناير ١٩٨٩ ، ص ٣٠٤ .

٨٠- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا: أولويات البحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، ص ٩.

٨١ – مهني محمد إبراهيم غنايم: الأولويات التربوية: مدخل لإصلاح وتطوير التعليم بالجامعات المصرية، مرجع سابق، ص ص ٣٤٣ -٣٤٤.

٨٢ – حسنين توفيق إبراهيم: النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١١، ص ١.

Available at

studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm

٨٣- محمد صبري الحوت: المتطلبات التربوية لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير: دعوة للاستشراف، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٧٢ ، يوليه ٢٠١١، ص ٧.

٨٤- سلامة صابر محمد العطار: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر: الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٣- ١٤ يوليو ٢٠١١ م، ص ص ٢٤٥- ٢٤٦.

٨٥ - حسنين توفيق إبراهيم: النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مرجع سابق ، ص ١ .

٨٦- جمال إسماعيل الطحاوي : التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع، مؤتمر: التحديث والتغيير في مجتمعاتنا: تقييم للتجارب واستكشاف الآفاق، قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٧- ٨ أبريل ٢٠٠٨، ص ٣٩٥.

٨٧- إسماعيل عبد الرحيم شلبي: أسباب ومعوقات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، مؤتمر: التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢٨- ٢٩ أبريل ٢٠١٠ م، ص ص ٢٦٤- ٢٦٥.

٨٨ - حسنين توفيق إبراهيم: النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية. مرجع سابق. ص ١.

٨٩- سلامة صابر محمد العطار: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٢٤٥-٢٤٦ .

٩٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ثور يناير في عام، تقارير معلوماتية، السنة السادسة، العدد ٦١، القاهرة، يناير ٢٠١٢، ص ص ٤-٥ .

٩١- منظمة العفو الدولية: مصر تنتفض، أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة ٢٥ يناير، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة ، مايو ٢٠١١، ص ٧.

٩٢ - أحمد سعيد تاج الدين: ٢٥ يناير ثورة شعب، مرجع سابق، ص ٣٦.

٩٣ - محمد صبري الحوت: المتطلبات التربوية لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير: دعوة للاستشراف، مرجع سابق، ص ٨.

٩٤ - وزارة المالية: التقرير المالي الشهري ، مجلد ٨، عدد ٨، القاهرة، يونيو ٢٠١٣، ص ١٣ .

٩٥- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية؛ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٠ .

٩٦ - وزارة المالية؛ التقرير المالي الشهري ، مرجع سابق، ص ١٣,

٩٧- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية؛ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٦ .

٩٨- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، تقارير معلوماتية، السنة السادسة، العدد ٦٦، القاهرة ، سبتمبر ٢٠١٢، ص ٦ .

٩٩- ـــــــــــــ: الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: وجهة نظر، آراء في السياسات العامة، القاهرة، يونيو ٢٠١١، ص ١ .

١٠٠- ـــــــــــــ: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٤ .

١٠١- ـــــــــــــــــ: ثورة يناير في عام، مرجع سابق، ص ١١.

١٠٢- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقاهرة بالاشتراك مع مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بنيويورك: تقرير موجه إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة بمناسبة الاستعراض الدوري الرابع في الجلسة ٥١، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٧.

١٠٣- النشرة الدورية للأمم المتحدة في مصر: الأمم المتحدة في مصر، العدد الخامس والثلاثون، مايو ٢٠١٣، ص ص ١- ٢ .

١٠٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٦.

١٠٥- ـــــــــــــ: مؤشر ثقة المستهلك في الأداء الاقتصادي ، السنة التاسعة، العدد ١١٧، القاهرة، مايو ٢٠١٣، ص ص ١- ٨ .

١٠٦- _____: ثورة يناير في عام، مرجع سابق، ص ص ١١ – ١٢ .

١٠٧- معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ١٥٢- ١٥٣ .

١٠٨- مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ص ١٤٣-١٤٤ .

١٠٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: القوي العاملة وخريجو التعليم الفني والجامعي في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١١، ص٥

١١٠- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٤٥ .

١١١- معتز سلامة: الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر، في: الفقر في الوطن العربي، تحرير أحمد السيد النجار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٨٠- ٨١ .

١١٢- محمود عبد الفضيل: مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٣٧ .

١١٣- محمود بسطامي شعبان: مكافحة الفساد بين القانون ومتطلبات تنمية المجتمع العربي: نحو إطار قانوني فاعل لتحقيق التنمية وحقوق الإنسان، مؤتمر: التحديث والتغيير في مجتمعاتنا: تقييم للتجارب واستكشاف للأفاق، مرجع سابق، ص ٤٤٧ .

١١٤- منظمة العمل العربية؛ التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلا، منظمة العمل العربية، الجيزة، ٢٠١٢، ص ص ١٣-١٤ .

١١٥- المرجع السابق: ص ص ١٤- ١٥.

١١٦- معهد التخطيط القومي: مرجع سابق، ص ٨٦ .

١١٧- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٣٩ .

١١٨- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٨.

١١٩ – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاستراتيجية ٢٠٠٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٠٠ .

١٢٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٨.

١٢١ - فاطمة العشري ، مريم صلاح، محمد عبد الوهاب: ملامح سوق العمل في مصر (الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١ .

١٢٢- إيمان صدقي توفيق، ومنى أحمد فهمي: منتديات البطالة وخصائص المتعطلين الشباب (١٥- ٢٩ سنة) عام ٢٠٠٦، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٣ .

١٢٣- جمال إسماعيل الطحاوي: التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع، مرجع سابق، ص ٣٩٢ .

١٢٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نحو منظومة القيم الإيجابية الداعمة لرؤية مصر، مركز الدراسات المستقبلية، مجلس الوزراء، القاهرة، فبراير ٢٠٠٨، ص ١١ .

١٢٥- المرجع السابق، ص ص ٨- ١٠ .

١٢٦ – عبد الفتاح أحمد حجاج وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها: دعوة للحوار، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩ م ، ص ١٧ .

١٢٧- احمد عبدالله زايد: قيم التنمية في الخطاب الديني المعاصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١١،

ص ١١ .

١٢٨- وليد محمود عبد الناصر: المجتمع المصري ومنظومة القيم: رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخي ومنظور مستقبلي ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤.

١٢٩- سمير نعيم أحمد: السمات الشخصية للمصريين بين الثبات والتغير؛ المؤتمر السنوي الثاني عشر: الشخصية المصرية في عالم متغير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة، ٢٣- ٢٥ مايو ٢٠١٠، ص ص ١٠- ١١ .

١٣٠ - محمود عودة: سلبيات الشخصية المصرية: رؤية مختلقة، المؤتمر السنوي الثاني عشر: الشخصية المصرية في عالم متغير، المرجع السابق، ص ص ٣-٤ .

١٣١- عبد الفتاح أحمد حجاج، وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ٢٥ .

١٣٢- فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٧.

١٣٣ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ١٦ .

١٣٤- عبد الفتاح احمد حجاج، وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، موجع سابق، ص ص ٢٦ - ٢٧.

١٣٥- المرجع السابق، ص ص ٣٠- ٣١.

١٣٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر...حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، القاهرة، مارس ٢٠١٣، ص ص ٤- ٥.

١٣٧- المرجع السابق، ص ٦

١٣٨- المرجع السابق، ص ص ٤ - ٥.

١٣٩- لمياء إبراهيم الدسوقي: تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام بجمهورية مصر العربية، تصور مقترح في ضوء بعض التجارب المعاصرة، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٠ .

١٤٠- فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر مرجع سابق، ص ١٠٦ .

١٤١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر...حقائق وآراء، مرجع سابق، ص ٥ .

١٤٢- المرجع السابق، ص ٥ .

١٤٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار؛ واقع التعليم في مصر ... حقائق وآراء، مرجع سابق، ص ٧.

١٤٤- _____: واقع الإنفاق العام في مصر، تقارير معلوماتية، السنة السادسة، العدد ٦٧، القاهرة؛ ٢٠١٢، ص ٥ .

١٤٥ – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية؛ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٥٠.

١٤٦- عبد الفتاح أحمد حجاج، وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ص ٣١- ٣٢.

١٤٧- لمياء إبراهيم الدسوقي: تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام بجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ص ٥٤- ٥٥.

١٤٨- سيف الإسلام على مطر: توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، مرجع سابق، ص ٢٤١ .

١٤٩- عبد الفتاح أحمد حجاج، وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ص ٢٨- ٢٩.

١٥٠- عبد العزيز قريش: مفهوم المواطنة وحقوق المواطن، ملتقى مبادرات التواصل والإعلام والتوثيق، المنتدي المتوسطي الدولي الثاني لجمعيات المجتمع المدني: الكرامة الإنسانية هي الرأسمال الأساسي لوجود الإنسان، فاس، ٤ - ٦ يوليو ٢٠٠٨، ص ٥ .

Available at: WWW.Oujdacity.net/oujda-article-12593-fr.html

١٥١ - سلامة صابر محمد العطار: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩- ٢٥٠.

١٥٢- محمد صبري الحوت: التعليم العالي وسوق العمل في مصر: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد التاسع، السنة الرابعة، مايو ١٩٨٩ ، ص ٢٦٠ .

١٥٣- أميرة محمود الشرقاوي: إصلاح التعليم الجامعي لمواجهة تحديات مجتمع ما بعد ثورة ٢٥ يناير: رؤية مقترحة، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد ٧٩، أبريل ٢٠١٣، ص ٤٧٩.

١٥٤ – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر... حقائق وآراء، مرجع سابق، ص ٨.

١٥٥- فاروق جعفر عبد الحكيم مرزوق: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

١٥٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر ...حقائق وأراء، مرجع سابق، ص ٥ .

١٥٧ – يوسف سيد محمود: التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، دراسات في التعليم الجامعي ، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، العدد السادس، ٢٠٠٤، ص ٤٥ .

١٥٨- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: وقع التعليم في مصر... حقائق وآراء، مرجع سابق، ص ١٢ .

١٥٩- خديجة منصور أبو زقية: ضمان جودة التعليم العالي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم: آليات التوافق والمعايير المشتركة بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٢، ص ١١ .

١٦٠ – محمود عباس عابدين: قضايا التعليم واقتصادياته بين المحلية والعالمية، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٨٦ .

١٦١- عبد الفتاح أحمد حجاج، وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، مرجع سابق، ص ٣٢,

١٦٢ – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر... حقائق وآراء، مرجع سابق، ص ١٠.

١٦٣ – المرجع السابق، ص ١٠ .

١٦٤ – _____: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ٨.

١٦٥– سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل الجامعي، مرجع سابق، ص ١٩٨.

١٦٦ – مهني إبراهيم غنايم: تخطيط سياسة البحث التربوي: مسئولية من؟ (ورقة عمل)، المؤشر السنوي الرابع عشر لقسم أصول التربية بجامعة المنصورة: البحث التربوي: مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه، ٢٣– ٢٤ ديسمبر ١٩٩٧ م، المجلد الثاني، ١٩٩٧ ، ص ص ٧٢٨– ٧٢٩.

١٦٧ – سعد عبد المنعم فهمي: أسس ومقومات البحث التربوي : دراسة تحليلية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٨ ، ص ٣١٨.

١٦٨– مجدي عزيز إبراهيم: الجامعات المصرية في مأزق حقيقي، ولكن ما السبيل لتجاوز كبوتها، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر(العربي الخامس)، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس: الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين، الواقع والرؤي ، ٢٦ – ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦ م، ص ١٣٦ .

١٦٩– كمال عبد الحميد زيتون: تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونيا، مرجع سابق، ص ١ من المقدمة .

١٧٠– هشام حجازي عبد الحميد، هاني محمد فتحي علي: فاعلية الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بجامعة المنصورة

وعلاقته بالجودة والاعتماد، المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي، والذي عقده مركز تطوير الأداء الجامعي بجامعة المنصورة بعنوان: اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي، ١ – ٢ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣١٤ .

١٧١ – عبير يوسف قره على: مدى التزام الباحثين التربويين بأخلاقيات البحث التربوي ، دراسة تحليلية لرسائل الماجستير والدكتوراه المنجزة في كلية التربية جامعة دمشق ما بين ٢٠٠٣–٢٠٠٨، رسالة ماجستير في أصول التربية، كلية التربية جامعة دمشق ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م، ص ٣.

١٧٢ – وليم عبيد: إحداثيات البعد القيمي في تكوين أستاذ الجامعة، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر(العربي الخامس) لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس: الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والرؤي ، ٢٦ – ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦ م، ص ٢٠٥ .

١٧٣ – عبدالله الكيلاني ، نضال الشريفين: مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: أساسياته – مناهجه – تصاميمه – أساليبه الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣١– ٣٣.

١٧٤ – محمد خليل عباس، وآخرون: مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مرجع سابق، ص ص ٣٧ — ٣٨ .

١٧٥ – سيف الإسلام على مطر: العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ص ٢٢٦– ٢٢٧ .

١٧٦– صفاء محمد الحبيشي حسين، عبير سليمان: الأصالة في البحث التربوي : المعوقات والحلول، المؤتمر الدولي الثالث

لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق: تحديات البحث العلمي في العالم العربي ، ١٨- ١٩ مايو ٢٠١١ م، المجلد الثاني، ٢٠١١، ص ٤١٥ .

١٧٧- محمود قمبر: دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

١٧٨- صلاح الدين محمد توفيق، سماح زكريا محمد: التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة ، مرجع سابق، ص ١ .

١٧٩- على عبد المعطي محمد، محمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨ ، ص ٤٦ .

١٨٠- حسام محمد مازن: نموذج مقترح لمنظومة البحث التربوي في ضوء معايير ومتطلبات الجودة الشاملة واحتياجات المواطن العربي المعاصر، المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس: مناهج التعليم والإعداد للحياة المعاصرة، مجلد ١ ، جامعة عين شمس، ٢١- ٢٢ يوليو ٢٠٠٣ ، ص ٣٤.

١٨١ - ممدوح صابر: البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، مكتبة المتنبي، الرياض، ١٤٢٥ هـ ،ص ٢٧ .

١٨٢- محمود احمد علي شوق: تكوين عضو هيئة التدريس لكليات التربية ودوره في الإصلاح التربوي، المؤتمر السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: دور كليات التربية في إصلاح التعليم، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

١٨٣- سلامة عبد العظيم حسين: الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة،

٢٠٠٥، ص ص ٩١- ٩٢ .

١٨٤- مهني محمد إبراهيم غنايم، هادية محمد رشاد أبو كليلة: معوقات البحث العلمي العربي ومعايير جودته، مرجع سابق، ص ص ٤٠٩- ٤١٠ .

١٨٥ - هانئ عبد الستار فرج: معايير تصنيف المجلات العلمية التربوية العالمية: قراءة تحليلية، الندوة العلمية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة الزقازيق: النشر العلمي بين معايير لجان الترقيات وتصنيف المجلات والمؤتمرات التربوية، مرجع سابق، ص ١ .

١٨٦- مهني محمد إبراهيم غنايم، هادية محمد رشاد أبو كليلة؛ معوقات البحث العلمي العربي ومعايير جودته، مرجع سابق، ص ص ٤٠٩-٤١٠ .

١٨٧ - سعيد إسماعيل على : رسالة كليات التربية الثقافية، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

١٨٨ - فتحي أميمه: واقع البحث العلمي في الدول العربية، المؤتمر الدولي الثالث لقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق: تحديات البحث العلمي في العالم العربي، ١٨- ١٩ مايو ٢٠١١ م، المجلد الأول، ٢٠١١، ص ٣٣١.

١٨٩- محمد عبد العليم مرسي : البحث العلمي عند المسلمين: بين ميسرات الماضي ومعوقات الحاضر، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١١ هـ، ص ١٣٢.

١٩٠ - مجدي عزيز إبراهيم: الجامعات المصرية في مأزق حقيقي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

١٩١- سعد عبد المنعم فهمي : أسس ومقومات البحث التربوي ، مرجع سابق، ص ٢٢٥ .

١٩٢- سعيد إسماعيل علي: تجديد العقل الجامعي، مرجع سابق، ص ص ٢٠١- ٢٠٢.

١٩٣- مهني إبراهيم غنايم: تخطيط سياسة البحث التربوي: مسئولية من؟، مرجع سابق، ص ص ٧٢٧- ٧٢٨.

١٩٤- سعيد إسماعيل علي: رسالة كليات التربية الثقافية، مرجع سابق، ص ٣٧٢ .

195 -Trucano, M; Education Management Information System: A Short Case Study of Nigeria, Working Paper No. **5**, Cambridge Education, October, 2006. p. **6.**

١٩٦- محمد وجيه الصاوي: نحو قاعدة بيانات للبحوث التربوية والنفسية، المؤتمر السنوي الرابع عشر لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة: البحث التربوي مفاهيمه – أخلاقياته – توظيفه، مرجع سابق، ص ٧٣٥.

١٩٧- محمد منير مرسي: البحث التربوي وكيف نفهمه، مرجع سابق، ص ٧٠.

١٩٨- محمود قمبر: دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها، مرجع سابق، ص ٤١٠.